العولمة والطبقة الوسطى

متعدّية الجنسيّة في مصر

تأليف

الدكتور محمد عبد المنعم شلبي

الناشر

شركة نوابغ الفكر

العولمة والطبقة الوسطى

متعدّية الجنسيّة في مصر

تأليف

الدكتور محمد عبد المنعم شلبي

الناشر

شركة نوابغ الفكر

الطبعة الاولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨
حقوق الطبع محفوظة للناشر
شركة نوابغ الفكر
١٩ القطامية (القاهرة)
هاتف:٢٥٩٣٦٤٠٢ ،فاكس:٢٧٨٦٥٥٥٣
E-mail: nawabgh_elfekr@hotmail.com

العولمة والطبقة الوسطى متعدية الجنسين فى مصر، تاليف: محمد عبد المنعم شلبى
- ط ١ - القاهرة : شركة نوابغ الفكر ، ٢٠٠٨
تدمك : 978-977-6305-11-3

١ - المجتمع الطبقى
ا- العنوان

ديوى : ٣٠١،٤٤

رقم الايداع : 2008/14995

مقدمـــــــــة:

حظيت العولمة، كمفهوم نظري من ناحية، وكعملية ذات آليات تتغلغل فـي كافة مناحي الحياة على مستوى الكوكب من ناحية أخرى، بقدر كبير من الاهتمام، سواء على مستوى النخب الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، أو على المسـتويات الشعبية.

هذا المفهوم الذي حفل بكافة تناقضات الواقع الذي يعكسه ويحتويه، فكـان واسعاً فضفاضاً إلى حد الميوعة واللاتحديد في بعض الطروح، وكان ضيقاً، وحيد الاتجاه، تنميطي في البعض الآخر منها، كل حسب إطـاره النظـري وتوجهـه الأيديولوجي الذي انطلق منه في تحديده للمفهوم، وموقفهُ من محتـواه، وكيفيـات عمل آلياته، وما تفضي إليه من نتائج على كافة المستويات.

وقد كان من أهم المهام التي سعت إليها دراستنا -منـذ البدايـة- مناقشـة مفهوم العولمة وفقاً للمقاربات النظرية التي انطلق منها، وبالتركيز على جـوهره الرأسمالي المهيمن من ناحية، ومناقضات هذا الجوهر الرأسمالي ومضاداته مـن ناحية أخرى.

ورغم أن للعولمة "الرأسمالية تحديداً" تأثيرات عديدة علـى كافـة البنـى والعمليات المجتمعية على مستوى الكوكب، فإن تركيزنا الأساسي قد انصب -في هذا الصدد- على الدور الذي تقوم به هذه العملية فيمـا يتعلـق بأنسـاق القـيم الاجتماعية في المجتمع المصري، وبالتأسيس على وجود شرائح طبقيـة متعديـة الجنسية، خلقتها العولمة الرأسمالية على مستويات مختلفة، اقتصادية، وسياسـية، وايديولوجية، حيث تبلور هدفنا الرئيس في تبين ماهية أنساق قيم بعضاً من هـذه الشرائح المَعولمة -متعدية الجنسية- المنتمية تحديداً إلى المواقع الطبقية الوسطى المصرية، تلك المواقع التي تمثل مفصل البنية الطبقية كُل، وملتقـى تفاعلاتهـا، وأحد أهم ساحات الصراع داخلها.

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهميـة، فإذا كانت القيم -في أحد تحديداتها المجردة- تمثل حكماً عقلياً و/أو انفعالياً علـى أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفـة،

فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعي بكل ما تحفل به من تناقضات في لحظة تاريخية دينامية بعينها، حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية، في نفس الوقت الذي قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة، ولنر من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلي والكوكبي، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات.

هذا الهدف الذي سعت الدراسة إلى تحقيقه من خلال استعراض ومناقشة قضايا العولمة، والشرائح الطبقية متعدية الجنسية، والقيم والوعي الكوكبي ....، باعتبارها تمثل الإطار النظري لدراستنا، وهو الإطار الذي شمله الباب الأول، والذي عد بمثابة المنطلق نحو دراسة تحولات أنساق القيم الاجتماعية لدى الشرائح الطبقية الوسطى البازغة المصرية، بمستوياتها المختلفة، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية ... الخ، والتي انطوى عليها الباب الثاني من الدراسة، والذي استعرضنا وناقشنا عبر فصوله نتائج دراستنا، فضلاً عن خاتمة اشتملت على مناقشة مكثفة لأهم وأبرز استخلاصاتنا في هذا الصدد.

الفصل الأول

العولمة : المقاربات النظرية والفعاليات

مقدمة :

شغلت العولمة، كمفهوم وعملية، وماتزال تشغل العديد من الباحثين، والكتاب، والمفكرين، وحتى العامة .. الذين اتخذوا منها مواقف شتى، ما بين التأييد، والرفض، والمقاومة، وصولاً الى محاولة طرح البدائل في القليل من الحالات.

وتثار بصدد العولمة تساؤلات بشأن ماهيتها؟ وهل هي عملية/ظاهرة قديمة أم حديثة؟ ما الذي استجد راهنا ليستدعي الاهتمام الطاغي بها؟ هل هي عملية ذات اتجاه واحد من المركز إلي المحيط، أم أن بالإمكان الحديث بشأن أقلمتها وفقا للخصوصيات الاجتماعية/الثقافية للمجتمعات المحلية؟ ما مدي تأثيرها علي البني المجتمعية لكافة المجتمعات الانسانية، إيجابا وسلبا؟ .. وما إلي ذلك من تساؤلات.

ونحاول في هذا الفصل مناقشة هذه التساؤلات، مع التركيز على أهم المقاربات النظرية للعولمة، بما تحويه من تحديدات، وأبعاد، ومتغيرات تتقاطع احيانا، وتختلف وتتباين في أحيان أخرى.

العولمة وتحول العالم لذاته :

لعل الحقيقة المؤكدة أن العالم بقاراته، ومحيطاته، وحالته الطبيعية التي هو عليها الآن كان موجودا منذ آلاف السنين، فالعالم في ذاته In itself ككيان طبيعي واقعي يتسم بالقدم، بيد أن التحول الذي طرأ علي حالة هذا العالم بحيث أصبح عالما لذاته For itself –إن صح التعبير– يرجع الي فترة اكثر حداثة في تاريخ البشرية، هذا التحول الذي جعل الشعوب جميعا

– ورغم التباينات في مستوي التقدم والتخلف التنموي – تنتمي الي منظومة عالمية واحدة، كان للنزعة الرأسمالية فيه الدور الرئيسى، وذلك منذ القرن الخامس عشر الميلادي، في حين كان لوسائل الاتصال والاعلام الجماهيري الحديثة الدور الأعظم في ازدياد حدة الوعي بهذا العالم بوصفه كلا واحدا، وذلك خلال العقود القليلة الماضية. وبهذا انتقل العالم من كونه عالما في ذاته ليصير عالما لذاته.

هذا وعلي الرغم من "أن الوعي بالعالم قد اقتصر قديما علي مفهوم تاريخي، فلسفي، ديني بوصفه يرمز الي ادراك شامل لمجموع ما تم اكتشافه وتدوينه في كتب الرحلات والجغرافيا[١]، فإن الوعي الحديث بالعالم يعد وعيا علميا يتضافر في تشكيله كل من النشاطات الاقتصاديه العالمية، والعلاقات الدوليه، الى جانب الدور الأعظم لنظم المعلومات والاتصالات التكنولوجية الحديثة [٢]. وذلك مع الوضع في الاعتبار –بالطبع– أن امكانات تزييف هذا الوعي، بكيفية أو بأخري، واردة تماماً، وفي كافة الأوقات والظروف، بيد أن حديثنا ينصب –في هذا الصدد– على أن المعرفة العلمية بالعالم في كليته لم تكن متاحه قديما أما الآن فمعرفته من خلال العلم والتكنولوجيا ونظم الاتصال المتقدمة تصبح متاحة وممكنة بشكل يسير.

واذا كنا قد ميزنا بين ما هو موضوعي –الوجود– وما هو ذاتى –الوعى– فيما يتعلق بالعالم، فإن هناك من أقام تمييزا بين جانبين للعولمة، أحدهما ذاتى والآخر موضوعى. وإن كان قد إنحاز –كما سنرى– إلى التأكيد علي الجانب الموضوعي، في التحليل الأخير. حيث ينطلق (الجانب الذاتي) للعولمة –وفقاً لمنظوره– "من وجهه نظر الفرد المتأثرة حياته بالعولمة،

(١) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٩٥) ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٣ .

(٢) سمير أمين ، تأملات حول النظام العالمي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (١٣٥) ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٧٥–٨٥ .

كإستخدامه لوسائل الاعلام، وموقفه الوظيفي، وسلوكه الانتخابي، واختياره الاستهلاكي ... أما (الجانب الموضوعي) فيبدأ من قوى العولمة ذاتها، كمؤسسات الاعلام الجماهيري، وقوى الاقتصاد الكوكبي، والمؤسسات التي تصيغ السياسات ، ومؤسسات التسويق الكوكبي [١].

ولا يفترض وجود الوعي الكوكبي –أي الجانب الذاتي للعولمة وفقا لهذا الطرح– لمجرد "أن ملايينا من الناس حول العالم تشاهد نفس البرامج والمسلسلات والاعلانات التليفزيونية، وتتخذ من نفس النجوم العالميين نماذج تقتدي بها، وتشتري المنتجات نفسها عبر العالم أجمع. إنما الاحتكام الأساسي يكون إلي الحقائق الموضوعية ، والمتمثلة في كيفيات استخدام وسائل الاعلام ، وإدراك أسماء المشاهير ، والمعدلات العامه للمبيعات العولمية . هذا هو الجانب الموضوعي للعولمة ، والذي لايعتمد في صدقه علي الوعي الكوكبي لأي فرد كان [٢].

وهكذا، وكما نلاحظ، ورغم الحديث عن جانبين للعولمة، ذاتي وموضوعي، نجد أن ما تم التركيز عليه وتأكيده بالفعل هو الجانب الموضوعى فقط، في حين تم التشكيك في الجانب الذاتي للعولمة، والمتعلق بوعي الأفراد والجماعات بهذه العملية. فلا مشاهدة البرامج والمسلسلات العالمية، ولا الاقتداء بالنجوم العالميين، ولا الاقبال علي شراء السلع والمنتجات ذات الاسماء التجارية العالمية .. يعكس وعيا كوكبيا . رغم ان هذه الممارسات جميعها بالإمكان اعتبارها – من وجهة نظرنا – تجليات ذاتية للتأثر بالعولمة في جانبها الموضوعى ذي الطابع المؤسسي .

ومن ثم فقد يكون من غير الصائب اصدار حكم كلي مطلق بإنتفاء هذا الوعي الذاتي ، ويكون من الأوقع التساؤل بشأن " مستويات " الوعي

(١) Leslie Sklair , Globalization, capitalism and its Alternatives, third edition, oxford university Press, oxford, 2002, p:2.

(٢) Ibid,p:3 .

ذاته • فقد نشاهد نفس البرامج والمسلسلات ونحن متمتعين بمستوي من الوعي الذي يمكننا من فهمه والتواصل معه ايجابيا ، وصولا الي حد نقده علميا ، وقد لانتمتع بهذا المستوي من الوعي فنكون مجرد مشاهدين سلبيين • وبين هذا وذاك تتراوح مستويات الوعي لدي المشاهدين علي مستوي كوكبي • وما ينطبق علي المشاهدة ينطبق كذلك علي اقتناء الملابس ذات الاسماء التجارية العالمية ، والاقتداء بنجوم عالميين•

ومن ثم فإن الممارسات التي قد تبدو "ذاتية" فيما يتعلق بالوعي الكوكبي تتفاعل جدليا مع الأخرى الموضوعية، والعكس بالعكس•

وإجمالا فإن مسألة "الوعي الكوكبي" ماتزال محل جدال، وحسب ما يقرر (سكلير) ذاته "فإنها تعد بمثابة سؤال اميريقي مفتوح، ذلك أن أحداً من منظري العولمة العديدين لم يدرس هذا الأمر دراسة فعلية [1]"

مفهوم العولمة :

ولعل هذا السؤال النظري/الامبيريقي المفتوح ينسحب علي مفاهيم عديدة، سواء أكانت قديمة ذات طابع كلاسيكي في التراث السوسيولوجي، أو حديثة فرضتها تطورات الواقع الذي يشهد تغيرات، بدلت وعدلت كثيراً من أساليب النظر والتحليل لهذا الواقع المعقد• ذلك ان التطورات المتسارعة أصبحت تفرض علينا ضرورة التعامل معها من خلال بعض المفاهيم التي قد تعبر عن بعض خصائصها وسماتها في مرحلة التحول • حيث تمثل مراحل سقوط الانموذجات السائدة The Paradigms فراغاً مفاهيمياً لايملئه سوي الطروحات المتواترة والمحملة بكثير من القلق المعرفي – الذاتي والموضوعي معاً – تلك الطروحات التي لاتكاد تستقر علي حال، فهي موسومة بطبيعة المرحلة التي تحاول جاهدة توصيفها تمهيدا لصياغة أنموذج علمي جديد ملائم• ومن ثم تفضي بنا متابعة الأدبيات الي مفاهيم من قبيل:

---

[1] Ibid,p3.

ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية •• فضلا عن نهايات الايديولوجيا، والفلسفة، والتاريخ •• الخ وهي مفاهيم لم تنجح – كما هو واضح – سوي في تقديم التوصيف لطبيعة المرحلة ، ومن ثم جاءت في هيئة الانتقالي أو المرحلي الذي قد يفضي مستقبلا الي ما هو اكثر تبلورا• وقد لانجافى الحقيقة والواقع اذا ما أكدنا أن المفاهيم التى تطرح تكون – فى أحيان عديدة – ذات أبعاد سياسية وايديولوجية ، فهى تارة محافظة وتارة أخرى راديكالية ، وبينهما مناطق عديدة للتقاطع • هذا مع وعينا بأن مفاهيم المحافظة والراديكالية ذاتها مفاهيم نسبية ، كما وأنها لم تعد مرتبطة ، بشكل قاطع ، باليمين أو اليسار ، مع التبدل الذى أصاب الواقع ، ومن ثم أعاد صياغة معظم أنساقنا المفاهيمية ، تلك المفاهيم التى تمثل – فى التحليل الأخير – أهم مكونات النظريات التي تحاول تحليل الواقع وتفسيره •

هذا ولعل من أبرز المفاهيم التى طرحت على الساحة الثقافية خلال السنوات الأخيرة ، مفهوم العولمة The Globalization والذي يحوى العديد من تناقضات الواقع الذى يعكسه ، كما وأن المواقف تجاهه تتباين وفقا للتوجهات النظرية المختلفة والتى تتراوح بين القبول والتأييد من ناحية ، والنقد والمعارضة والرفض من ناحية أخرى ، مع وجود طيف واسع من تباينات المواقف النظرية بين هذا وذاك

المقاربات النظرية لمفهوم العولمة :

ونستعرض فى هذا الصدد بعض أهم المحاولات التى بذلت لتصنيف هذه المقاربات النظرية • أحداهما قام بها كلا من(فيك جورج v. George) و (بول وايلدنج P.Wilding) ، والأخرى كانت ل (ليزلى سكلير L.Sklair) • وهو ما نتلوه بمحاولة قام بها الباحث لتصنيف هذه المقاربات من خلال مجمل المساهمات المطروحة.

(I)على امتداد فصل كامل ، حاول كل مـن : جـورج ووايلـدنج ، تقـديم تصنيف شامل للمقاربات الرئيسية للعولمة ، واسفرت محاولتهما هذه عن وجود أربعة مقاربات اجتهدا في عنونتها بعناوين ذات دلالة ، وجـاءت على النحو التالى :

١- المتحمسون للتكنولوجيـا Technological Enthusiests : والـذين يركزون على المتغير التكنولوجى معتبرين إياه المتغير الأكثر أهمية فى تفعيل عملية العولمة ٠

٢- المتشائمون الماركسيون Marxisant Pessimists : وهم الأكثر نقـدا للعولمة بالتأسيس على التراث الماركسي الرافض للامبريالية والاستغلال الرأسمالي، والذى يعتبر أن العولمة تمثل امتدادا تاريخيـا للرأسـمالية العالمية ٠

٣- البراجماتيون التعدديون pturalist Pragmatists

وينزعون الي تناول العولمة من خلال متغيرات متعددة منها ما هـو سياسي ، وما هو اقتصادي ، أو تكنولوجي ، الخ ٠ ولا يحاولون الفصل بين هذه المتغيرات ، وانما يتناولونها بقدر من التعادل ٠ ورغم انهـم يؤيـدون العولمة إجمالا ، فإنهم ينتقدون – بدرجات متفاوتـة – محاولتهـا للهيمنـة الثقافية علي العالم ٠

٤- الدوليون المتشككون Sceptic internationalists :

واذا كانت المقاربات السابقة ذوات موقف من العولمة ، سواء بالتأييد أو الرفض ، ومن ثم يعترفون بوجودها مبدئيا ، فإن المنتمـين إلـى هـذه المقاربة " الدوليون " لايعترفون بوجود العولمة من الأساس على اعتبار أن

التطورات الراهنة علي مستوي العالم ، لم تفض بعد الى تحول جذرى من الحالة الدولية إلى الحالة العولمية [١]

(II) والى جانب محاولة (جورج ووايلد) ، كانت هناك محاولـة أخـرى قدمها (سكلير) ، والذى صنف – كسابقيه– المقاربات إلى أربع رئيسـة ، اشتق مسمياتها من نفس المسميات التى اطلقها عليها أصحابها والمنتمين اليها ٠ وقد جاءت على النحو التالي :

١- ***مقاربة النظم العالمية*** ***The world – systems. A*** .والقائمة علـى أساس مساهمة (ايمانويل والبرشتاين) التى قدمها خلال عقد السبعينات من القرن العشرين ، وقسم خلالها الدول إلى مركزيـة ، ومحيطيـة ، وشبه محيطية ، فى اطار النظام الرأسمالى العالمي ٠

وينتقد (سكلير) منظرو هذه المقاربة لغلبة توجهـاتهم الاقتصـادية، ولارتكاز تحليلاتهم – في هذا الصدد – علي الدولة القومية ، التـى انتهـي زمانها من وجهة نظره ، وكذا استخدامهم مفهومى الكوكبى والدولى بشـكل تبادلى دون تمييز ٠

٢- ***مقاربة الثقافة الكوكبية*** ***The Global Culture. A :*** ومـن أبـرز روادها (جيدنز A.Giddens) و(روبيرتسون R.Robertson) وهـم يتجهون – في الأساس – نحو جعل المتغير الثقافى متقدما في الصدارة ، سابقا على السياسى و/ أو الاقتصادى ٠ كما أن بينهم اهتمام مشـترك بالتساؤل بشأن كيف تظل هوية الفرد و/أو الأمة باقية وحية في مواجهة" الثقافة الكوكبية " البازغة"

ومن أبرز مساهماتهم – فـي هـذا الصـدد – طـرحهم لمفهـوم (العولمحية Glocalization) ، والذى أنصب على تبـين وفهـم

---

[١]Vic George and Paul wilding, Globalization and Human welfare, First published by Palgrave, New York, 2002, pp:3-15 .

الشبكة المعقدة الضخمة ذات الأوجه المتعددة للعلاقات المحلية – الكوكبية ، مع تأكيدهم الواضح على التوجه " المحلي "• وينتقدهم (سكلير) لتركيزهم " الثقافوي " علي عملية العولمة •

٣- مقاربة المجتمع الكوكبي *Global society.A* :

وتناقش انحدار قوة الدولة القومية، وصعود المؤسسات عبر القومية والكوكبية ، وانضغاط الزمان –المكان ، وعلاقة ذلك بالناس فى جميع أنحاء العالم •

وينتقدهم (سكلير) لشموليتهم المفرطة ، وتفاؤلهم غير المبرر بالعولمة •

٤- مقاربة الرأسمالية الكوكبية *Global capitalism. A*:

ويتبناها (سكلير) ويدافع عنها • حيث يقرر أن النظام العالمي قد تجاوز خلال السنوات الأخيرة – وبفعل العولمة – مفهوم الدولة القومية ليتحول نحو الكيانات متعدية القومية ، حيث يعمل بشكل كلى علي ثلاث مستويات من الممارسات متعدية الجنسية " القومية " ، الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، وكل ممارسة من هذه الممارسات محكومة " أو مهيمن عليها " من خلال مؤسسة رئيسة تقود خطاها نحو العولمة • حيث نجد أن الشركات متعدية الجنسية هي المحرك الرئيس للممارسات الاقتصادية متعدية الجنسية ، والطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية هى المحرك الرئيس للممارسات السياسية متعدية الجنسية ، كما أن المحرك الرئيسى للممارسات الابديولوجيه

الثقافية متعدية الجنسية يتمثل فى الايديولوجية الثقافية للنزعه الاستهلاكية [١]

(III) ومن جانبنا نعتقد أن بالإمكان ادماج المقاربات النظرية الأربع للعولمة التى قدمها (جورج ووايلدنج) من ناحية ، و(سكلير) من ناحية أخرى فى ثلاث أساسية • حيث تدمج – فى المساهمة الأولى – مقاربة (المتحمسون للتكنولوجيا) مع مقاربة (البراجماتيون التعدديون) ، فالتكنولوجيا هى أحد المتغيرات التى من الممكن تضمينها بين المتغيرات المتعددة التى يركز عليها المنتمون إلى المقاربة البراجماتية • خاصة – وهو الأهم – أن الاطار النظرى والمنطلق الايديولوجى لكلا المقاربتين لا يختلف كثيرا ، فالاختلافات بينهما كمية •

وعلي الجانب الآخر ، نجد أنه من الممكن – إلى حد كبير – دمج مقاربة (النظم العالمية) مع الأخرى الموسومة بمقاربة (الرأسمالية الكوكبية) لدى (سكلير) ، فمنطلقاتهما متشابهة إلى حد بعيد ، حيث التركيز على نقد العولمة الرأسمالية من منظور كلى شامل ، ماركسى فى الأساس ، هذا اذا ما تجاوزنا عن اختلافهما حول الموقف من الدولة القومية ودورها الراهن فى صدد عملية العولمة كماً وكيفاً •

* وبالترتيب عليه ، نرى أنه قد يكون من الملائم تصنيف مقاربات العولمة المتعددة والمختلفة على أساس وجود فريقين رئيسيين ، يضم الأول المعترفين بالعولمة ، فى حين يضم الآخر غير المعترفين بها والمشككين فى وجودها ، الذين أسماهم (جورج ووايلدنج) : الدوليون المتشككون •

---

[١] L.sklair, competing conceptions of Globalization, Journal of world – systems research, vol 1999, pp:149-157.

هذا على مستوى ، وعلى مستوى آخر ، بالإمكان التمييز داخل الفريق الأول – المعترفين بالعولمة – بين توجهين أيديولوجيين رئيسيين هما :

(أ) الليبرالي (ب) اليساري ٠

وبشكل أكثر تفصيلا :

(أ) ينطوى الليبرالي على مساهمات مؤيدو العولمة ، بتنوعاتهم المختلفة ، من المحافظين إلى الاصلاحيين ، حيث نبدأ بمن يبدون التأييد المطلق لها ، كالمتحمسين للتكنولوجيا (فى مسمى جورج ووايلدنج) وأصحاب مقاربة المجتمع الكوكبى (كما فى تصنيف سكلير) ، وننتهى عند الذين يقبلون العولمة بشكل عام ، وإن كانوا ينتقدون بعض جوانبها ، خاصة الثقافية ، وهم من أسماهم(جورج ووايلدنج) البراجماتيون التعدديون ، ووردت مساهمتهم لدى (سكلير) تحت عنوان مقاربة الثقافة الكوكبية ٠

(ب) فى حين يضم اليساري مساهمات متعددة لأصحاب توجهات نظرية يسارية ، تطورت تاريخيا فى اشتباك نقدى دائم مع الرأسمالية العالمية ٠ وقد اطلق عليهم (جورج ووايلدنج) مسمى : المتشائمون الماركسيون ، فى حين صنفهم (سكلير) ضمن مقاربتين هما : النظم العالميه ، وا لرأسمالية الكوكبية ٠

تعريفات العولمة :

هذا ونعرض فيما يلى نماذج لأبرز التعريفات التى طرحت بشأن العولمة ، وذلك وفقا للتصنيف الذى اقترحناه للمقاربات النظرية للعولمة ٠

وقد نلاحظ – بداية – أنه رغم الاختلافات والتباينات النظرية والايديولوجية لدى التيارين الرئيسيين : الليبرالى واليسارى ، فإنهما يتفقان نسبياً على مقولات تتعلق بإنكماش Shrinking ، وانضغاط Compression الكوكب بفعل عوامل ومتغيرات يختلفون نسبياً حول أولويتها ، فقد تكون تكنولوجية ، أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو ايديولوجية

٠٠ الخ ٠ إلا أن الخلاف الواضح بينهما يقع دون لبس ، حينما يعبرون عن موقفهم إزاء هذه العملية – العولمة – ومدى ايجابيتها وسلبيتها على مستوى العالم ٠

ونستعرض فيما يلى نماذج لتعريفات العولمة ، طرحها هذان التياران الرئيسيان ، إلى جانب رؤية التيار الثالث الذى لايعترف بهذه العملية من الأساس ٠

أولا : الليبراليون :

(١) يقرر (جيدنز A.Giddens) انها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على اتساع العالم ، وهى العلاقات التي تربط البلدان المتباعدة بالطريقة التى تصبح خلالها الأحداث المحلية مشكلة من خلال أحداث تقع على بعد أميال بعيدة عنها ، والعكس بالعكس [١] ٠

(٢) ويذهب (سكولت J.scholte) إلي أنها تشير إلى العمليات التى تتمتع فيها العلاقات الاجتماعية بحالات من تلاشى المسافات والحدود نسبيا [٢]

(٣) كما يعتبر (هيلد وآخرون ٠ D.Held et al.) أن العولمة تنطوى مبدئيا على امتداد الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية عبر الحدود [٣] ٠

(٤) ويعرفها (روبرتسون R.Robertson) بأنها تنطوى على إنضغاط الكوكب وازدياد حدة الوعى به بوصفه يمثل كلا واحدا [٤]

(٥) ويؤكد (فولشر J.fulcher) على نفس المعنى السابق تقريبا حينما يذهب إلى أن العولمة هى تنمية وتطوير لعلاقات بلا مسافة نسبيا ،

---

[١] A.Giddens, The consequences of modernity. polity Press, cambridge, 1990, p:64 .

[٢] J. scholte, The Globalization of world politics, in:J. Baylis And S.smith (eds) The Globalization of world politics, oxford (Univ) Press, oxford, 1997, p:14 .

[٣] D.Held et al , Global Transformations, Polity press, cambridge, 1999, p : 15.

[٤] R.Robertson, Globalization, social Theory and global culture, sage publishers London, 1992, p:8 .

تلك العلاقات التى تمتد إلى ما وراء الوحدات الوطنية وتنطوى على نمو وعى بالعالم فى كليته [١] .

ثانيا : اليساريون :

واذا كانت تعريفات الليبراليين للعولمة قد ركزت على عوامل انضغاط الزمان – المكان ، وتكثيف العلاقات بين البشر فى تجاوز للحدود الوطنية ، فإن تعريفات اليساريين تعكس تنويعاً لعلاقات تتباين فى درجة قوتها وكثافتها بالتراث الماركسي . وقد نلاحظ ذلك فى تركيزهم على " رأسمالية " العولمة بشكل واضح ، وفى أمثلتنا لتعريفاتهم ايضاح لذلك :

(١) حيث يقرر (سيفاناندان A.sivanandon) أن عملية العولمة قد قادت إلى المرحلة المتأخرة من الرأسمالية ، انها الرأسمالية الكوكبية . واذا كانت الامبريالية هى المرحلة الأخيرة للرأسمالية ، فإن العولمة هى المرحلة الأخيرة للإمبريالية [٢] .

(٢) كما تتضح صلة (هارفى D.Harvey) بالعولمة من خلال تقريره : ان انضغاط الزمان يعنى انضغاط المكان ، ذلك الذى يقارب المسافات الجغرافية . وهو الانضغاط الذى مكن الرأسمالية من أن تعمل على نطاق عالمى ، بحيث تختار مواقع الانتاج التى تعد الأكثر فائدة من أجل امكانية تحقيق أعلى ربح . وفى حين يكون الانتاج محليا يغدو الاستهلاك كوكبيا[٣] .

---

[١] J.fulcher, Globalisation, The nation- state and global society, The sociological Review, vol 48, no.4.Nov 2000, p: 525.

[٢] A.sivanandan , Globalism and The Left, Race And class, Vol (40), No. (2/3), 1998/99, p:5

[٣] D.Harvey, Th condition of postmodernity, Blackwell press, oxford, 1989, p:293 .

– وأيضا : ديفيد هارفى ، الرأسمالية " مصنع التفتيت " ، فى تيمونز روبيرتس أيمي هايت (محررا) : من الحداثة إلى العولمة ، ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد (٣١٠) ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص : ١٧١ – ١٧٢ .

(٣) أما (سكلير L.Sklair) فيتحدث عن مفهوم للنظام الكوكبى القائم على أساس الممارسات متعدية الجنسية " القومية" ومن ثم تحدد العولمة لديه بإعتبارها "طريقة خاصة لتنظيم الحياة الاجتماعية عبر الحدود القائمة للدولة القومية" :

وبقدر أكبر من التحديد يقرر : ان دراسة العولمة تعتمد على بروز ظاهرتين ترتبطان بها هما : (١) بزوغ الاقتصاد المعولم ، القائم على نظم انتاج ، وتمويل ، واستهلاك جديدة (٢) إلى جانب فكر الثقافة الكوكبية [١] .

وفى اضافة بالغة الأهمية ينبه (سكلير) إلى وجود لبس فى التعريفات التى قدمت بصدد العولمة والعولمة الرأسمالية . ويعتقد – محقا من وجهة نظرنا – " أن التمييز بينهما يمنح الفرصة للحديث بشأن الحركات المضادة للعولمة الرأسمالية . ذلك أن العولمة الرأسمالية هى صيغة تاريخية ، ولكنها ليست الصيغة الوحيدة الممكنة للعولمة . وقد يكون مفهومى للعولمة الاشتراكية محاولة لجعل العولمة موضوعاً جدلياً ، الموضوع الذى من الممكن خلقه عبر النظر والممارسة [٢]" .

(٤) ويذهب (لاولين T.Lewellen) فى التعريف الذى قدمه للعولمه الى أنها ." عبارة عن التدفق المتنامى للتجارة ، والتمويل ، والثقافة ، والأفكار ، والناس من خلال تقنية معقدة للاتصالات ، والسفر ، وبواسطة الانتشار العالمى واسع النطاق للرأسمالية الليبرالية الجديدة . هذا من ناحية ، والتكيفات والمؤامات المحلية لها من ناحية أخرى ، والمقاومات الموجهة ضد هذه التدفقات من ناحية ثالثة " [٣] .

واذا كنا نتفق – اجمالا – مع ما ورد من تعريفات تخص هذه المقاربة ، فإننا نؤكد – تحديدا – على مساهمة (سكلير) ، بما تضمنته من

---

[١] L.sklair, competing conceptions, (op.cit) , pp :143 –146

[٢] L.Sklair, Globalization, capitalism and its Alternatives, (op.cit) ,p :5 .

[٣] T.Lewellen, The Anthropology of Globalization, westport, Bergin and Garvey, 2002, pp :7-8

تمييز بين مفهومى العولمة والعولمة الرأسمالية ٠ فإذا كانت العولمة تشير إلى كافة المؤسسات ، والتنظيمات والبنى " العلاقات " ، والتصرفات ، والرؤى ٠٠ المتعدية للجنسية " أو القومية " بشكل عام ، ومن ثم فهى تحوى داخلها ما هو رأسمالى وما هو مضاد للرأسمالى ، فإن العولمة الرأسمالية – تحديدا – هى تلك المرتبطة بالقيم ، والرؤى ذات الطابع الرأسمالى ، والتى تدفع في هذا المسار دون غيره ، مع تقديم كافة الدفوع من أجل دعم استمراريته ٠

ومن ثم ، لايمكننا النظر الي مفهوم العولمة بوصفه مفهوما وحيد الاتجاه ، فهو مفهوم معقد يحوى العديد من تناقضات الواقع الذى يعكسه ٠

ولذا لايجب النظر إلى العولمة – مفهومياً وواقعياً – إلا فى اطار وضعية التعقد Complexity ، التى ترسى فى قناعاتنا خطأ النظرة أحادية الاتجاه ، أو حتى المانوية الحدية التى تنحاز إلى أحد اتجاهين ولا ترى الصحة فى غير ذلك مهما تبدت أمامها العديد من التقاطعات والتواصلات ، والتى تحمل بداخلها تناقضات تتفاوت كماً ونوعاً ٠

وبالترتيب على ذلك ، نتساءل : إلى أى حد يكون من الممكن ان تفضى هذه الحالة – نقصد العولمة بما تتضمنه من عولمة رأسمالية وحركات مضادة لها – إلى مآل يختلف اختلافا جوهريا عن وضعيتنا الراهنة فى ظل نظام رأسمالى عالمى مهيمن ؟ أم يظل هذا النظام متواجداً فى خطوطه العريضة مع تزايد التنويعات داخل نطاقه ؟

نتساءل هذه التساؤلات متفقين منذ البداية على أن هذه العملية ليست وحيدة الاتجاه ، وأن ما هو كامن Potential داخلها مايزال واعدا ، خاصة واننا نتحدث بشأن مستقبل ، أو مستقبلات – ولا ننحصر داخل نطاق " الراهن " ، الذى قد يوقعنا أسر التفكير من خلاله إلى التسليم كلية بأن " المستقبل " هو مجرد امتداد خطى له – أى الحاضر – لا أكثر ولا أقل ؟ وأيا كانت الاجابات الاستشرافية على هذا التساؤل ، فإن التفاعلات الداخلية للعولمة ، والناتجة عن جهود فاعلية (Actors) مؤثرين ، سيكون هو

الفيصل فى تحديد الاتجاهات الأساسية للعولمة وانتقالها من مرحلة إلى أخرى من التطور ٠

ثالثاً : غير المعترفين بالعولمة :

(١) رغم نفى كلا من (طومبسون G.Tompson) وزميله (هيرست P.Hirst) للعولمة ، وعدم اعترافهما بوصول العالم إلى مرحلة العولمة بعد ، خاصة على المستوى الاقتصادى ، فإن (طومبسون) يطرح تعريفاً للعولمة " الاقتصادية " ، حيث يرى أنها " العملية التى عن طريقها تصبح الاسواق والانتاج فى الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد ، بسبب ديناميكات التجارة فى السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا [١] ٠

(٢) أما (ويز Weiss) فيرى أن المشهد الراهن لا يتجاوز " ازدياد أهمية الأسواق الخارجية " الاجنبية " مقارنة بالأخرى الداخلية " المحلية " ، وهو ما يفضى إلى انفتاح متعاظم واعتماد متبادل داخل النظام الدولى ٠ ومن ثم يصبح الاقتصاد العالمى أكثر اتصالاً اليوم بأكثر مما كان عليه خلال عقدى الستينات والسبعينات [٢] ٠

* هذا ويلخص (طومبسون وهيرست) حجج هذا الفريق غير المعترف بالعولمة فى عدة نقاط تتمثل فيما يلى :

(١) ان الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمى عالى المستوى ليس غير مسبوق ، فهو واحد من عدد من الأوضاع أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمى التى وجدت منذ أن بدأ اقتصاد مبنى على التكنولوجيات الصناعية الحديثة فى أن يصير معمماً ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر ٠ وفى بعض الأوجه يعتبر الاقتصاد

---

[١] جراهام طومبسون ، تحديد موقع العولمة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ، يونيو ١٩٩٩ ، ص١٠ ٠

[٢] L..Weiss, The Myth of the powerless state, Polity Press, cambridge, 1998, p :170 .

العالمى الراهن أقل انفتاحا وتكاملا من النظام الذى ساد من ١٨٧٠ إلي ١٩١٤ .

(٢) يظهر أن الشركات متعدية الجنسية بحق نادرة نسبياً؛ فمعظم الشركات ذات قاعدة قومية وتتاجر على المستوى متعدد القوميات على أساس من قوة موقع قومى رئيسي للإنتاج والمبيعات ، ويبدو أنه لاوجود لميل رئيسى نحو نمو شركات عالمية بحق .

(٣) ان حراك رأس المال لاينتج تحولا ضخما للاستثمار والعمالة من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجى المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة ويظل العالم الثالث هامشياً فى كل من الاستثمار والتجارة بصرف النظر عن أقلية ضئيلة من البلاد المصنعة حديثا .

(٤) أن اقتصاد العالم – كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة – بعيد عن أن يكون كوكبيا بحق ، بل إن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متركزة فى ثلاثى : اوروبا واليابان وأمريكا الشمالية ، ويبدو أن هذه السيطرة مهيأة للإستمرار .

(٥) وهكذا فإن لهذه القوى الاقتصادية الكبرى (مجموعة الثلاثة) القدرة ، خاصة اذا نسقت سياساتها ، على ممارسة ضغوط تحكم وتوجيه قوية على الأسواق المالية والميول الاقتصادية الأخرى ، وعلى هذا النحو لا تكون الاسواق العالمية على الاطلاق متجاوزة التنظيم والتوجيه حتى على الرغم من أن النطاق الراهن والأهداف الجارية للتحكم الاقتصادى محدودان بواسطة المصالح المتباعدة للقوى العظمى والمذاهب الاقتصادية السائدة بين نخبتها [1] .

[1] بول هيرست ، جراهام طومبسون ، مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولى وامكانات التحكم ، ترجمة ابراهيم فتحى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤ – ٥ .

* ولكن ورغم أننا نعتقد بأن النظام الرأسمالى العالمى – وفى القلب منه الشركات متعدية الجنسية – لم يصل بعد إلى المرحلة (أو الحالة) التى شرحها كل من (طومبسون وهيرست) والتى يصبح فيها الاقتصاد العولمى الجديد ذاته هو الكيان الرئيسي الذى يعمل من أعلى ، وبشكل مستقل عن الاقتصادات القومية ووكلائها ، ويحدث تأثيره فيهم ، ويطبعهم بطابعه ، مشتملهم كلية داخل ديناميكيته [1] .

رغم ذلك ، فإنه قد يكون من المتوقع الوصول إلى هذه الحالة – المرحلة – بالفعل اذا ما استمرت عملية العولمة فى طريقها دونما معوقات رئيسية تناقضها وتوقف مسيرتها ، والأهم طروحات بديلة تتسم بجديتها وفاعليتها .

[1] بول هيرست ، جراهام طومبسون ، المرجع السابق ، ص ص ٩ –٢٥ .

فعاليات العولمة في اطار التيارين : الليبرالى واليسارى :

اذا كنا قد أوضحنا – فى مواضع سابقة – أن كلا التيارين يسلم مبدئيا بوجود العولمة ، وأن الخلاف والتمايز فيما بينهما يتضح فى أولوية المتغيرات الدافعة والمحركة من ناحية ، ومدى ايجابية أو سلبية هذه العملية – العولمة الرأسمالية بالتحديد – من ناحية أخرى ، فإن لنا أن نستعرض فى التالى أبرز المساهمات النظرية لكلا التيارين ، بالتركيز على عدة أبعاد نبلورها فيما يلى :

١) البدايات التاريخية للعولمة .

٢) المتغيرات الدافعة " المحركة " .

٣) الانعكاسات وردود الفعل .

أولاً : البدايات التاريخية للعولمة :

فى حين ينزع قسم مهم من المنتمين إلى التيار الليبرالى ، وهم ذوو المقاربة الثقافية تحديداً ، إلى القول بأن للعولمة تاريخ طويل تزامن مع بدايات الحداثة فى نهايات القرن الخامس عشر [١]، فإن قسما آخر من المنحازين إلى المتغير التكنولوجى ، ضمن نفس التيار ، يتجه إلى رؤية أنها قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) كنتيجة للتكنولوجيات الحديثة فى النقل والاتصالات ، وهى التكنولوجيات التى تصاحبت مع ايديولوجيا جديدة هدفت إلى تطوير عولمة الأسواق ورأس المال [٢] .

* وعلي الجانب الآخر ، واذا كان هذا التيار – اجمالا – قد ربط بين العولمه من ناحية والحداثة من ناحية أخرى ، فإن اليساريون ، بتباياناتهم

---

[١] I.Scholte, Globalization: a critical introduction, Macmillan, Basingstoke, 2000, pp:9-22.

[٢] Vic george and P.wilding, Globalization, (op.cit),p:3

المختلفة ، لايرون العولمة إلا فى ظل الرأسمالية وتطوراتها التاريخية . وذلك ما يقرره (روبنسون Robinson)بقوله :" ان العولمة تمتد بأصولها إلى بدايات الرأسمالية فى أوروبا الغربية ، وفى فجر الامتداد الاستعمارى الاوروبى والنظام العالمى الحديث منذ خمسمائة عام ، حيث الانتشار الحثيث لنمط الإنتاج الرأسمالى حول العالم ، واستبداله لعلاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية " [١].

ورغم أن للعولمة تاريخ طويل فى ارتباطها بالرأسمالية ، وفقا لهذا المنظور ، فإنها قد اكتسبت زخما قويا خلال فترة ما بعد الحرب الثانية بفعل عاملين رئيسين ، هما : الابتكارات التكنولوجية وسقوط الاتحاد السوفياتى ، حيث عجل الأول من عولمة رأس المال والأسواق ، فى حين جعل الآخر من النظام الرأسمالى نظاما يفوق البدائل الاشتراكية المتواجدة [٢].

* وسواء ارتبطت العولمة " تاريخيا " بالحداثة أو بالرأسمالية ، فإن تطوراتها خلال هذا الزمن البعيد ، كانت بمثابة التراكمات الكمية ، التى أفضت إلى تحول كيفي خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث انها أصبحت أكثر شمولا ، وقوة ، وسرعة وتغلغلاً فى حياة أقسام واسعة من البشر ، وعلى كافة المستويات والصعد ، سواء أكانت اقتصادية ، أم تكنولوجية ، أم اجتماعية ، أم ثقافية .

وهى تمضى فى طريقها عبر مسارات تتفاوت فى قوتها النسبية على مستوى كوكبى . وهى وإن كانت ذات طابع رأسمالى غالب ومهيمن فى الراهن ، فإن تناقضاتها الداخلية بالإمكان متابعتها بدرجات مختلفة من القوة

---

[١] W.Robinson, Globalisation:Nine Theses on our epoch, Race And class, Vol (38), No.(2), 1996, p:15.

[٢] V.george, Globalization -, (op.cit), p:9 .

والفاعلية ، متمثلة فى أنماط وأشكال متباينة فى مستويات نضجها وعلى مدى طيف واسع من الرؤى والتوجهات النظرية والايديولوجية .

ثانياً : المتغيرات الدافعة " المحركة " :

تتباين الرؤى حول المتغيرات الدافعة والمحركة لعملية العولمة وفقاً للأطر النظرية الكامنة خلف هذه الرؤى . فإذا كان نمط الانتاج الراسمالى هو القوة الرئيسية المحركة لهذه العملية بالكامل لدى المنتمين إلى التيار اليساري ، بما يشتمل عليه من تنوعات واختلافات ، فإن التيار الليبرالي كان الأكثر تباينا فى هذا الصدد وفي حين كانت (المقاربة الفيبرية) هى الغالبة على تناولهم النظرى ، بعدم تحديدها لمتغير أو قوة رئيسة بعينها ، وإنما حشدها لعديد من المتغيرات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، فإن قسما منهم كان أشد نزوعا نحو (المتغير الثقافى) من (منظور بارسونزي) ، في حين ركز قسم آخر على (المتغير التكنولوجى) بطريقة توحى بحتميته وأولويته على غيره من المتغيرات والسياقات الحاكمة .

ونستعرض فيما يلى هذه المتغيرات بقدر من التفصيل :

(١) التيار الليبرالى :

يذهب قسم واسع من المنتمين إلى هذا التيار إلي أن القوى الدافعة لعملية العولمة متعددة ، تتضمن التكنولوجيا ، والانتاج الرأسمالى ، والقوة السياسية ، كتكوين الدولة القومية وأنشطتها ، فضلا عن الايديولوجيا . ولا توجد لديهم – كما يقرر جورج ووايلدنج – ضرورة لتصنيف هذه القوى إلى أساسية ومترتبة [١] .

أنهم يعتقدون " أنه من الخطأ فصل الثقافة عن السياسة أو الاقتصاد ، أو النظر إلى الثقافة كظاهرة لاحقة [٢] .

---

[١] V.george, Ibid, p:13.

[٢] T.Spybey, Globalization and world society, Polity press, cambridge, 1996, p :81.

ونتيجه لذلك فإن هذا القسم ، ذي المقاربة الفيبرية الواضحة ، " يعطى وزناً أكبر – مقارنة بغيره – للتأثير الذى تمارسه الأفكار والحركات الاجتماعية فى تغيير ادراكات كلا من العامة ونظم الحكم على حد سواء [٢]

* قسم آخر داخل النطاق الليبرالى ، ينحاز بشكل أكثر وضوحاً إلى (المتغير الثقافى) الذى ينظر إليه بوصفه الفاعل الأكثر دينامية وتأثيرا فى حركة العولمة ، حيث نجد (روبرتسون R.Robertson) يقف فى مقدمة المدافعين عن هذه المقاربة الثقافية ، ذات التوجه البارسونزى ، والتى تمنح مكانة مهيمنة للعامل الثقافى على النظم الفرعية الآخرى فى المجتمع .

وفى تحليله لعمليْة العولمة يقرر (روبرتسون) : " أريد أن أذهب إلى ما وراء النماذج المبسطة نسبياً ": للسياسة العالمية " أو " الاقتصاد العالمى " ، وذلك بالتركيز على الديناميات المستقلة للثقافة الكوكبية وللوضعية الاشكالية للعامل الثقافى فى المنظور الأكثر تداولا للأنساق العالمية [٣] .

وبالترتيب على ذلك ، فإنه يعتقد أن هناك أربعة قضايا كوكبية كبرى من الممكن مناقشتها فى ارتباط بهذا العامل الثقافى ، وهى تحديداً :

(أ) ***الاعتماد المتبادل الكوكبى*** ، حيث يلعب الوعى الكوكبى دوراً كبيراً فى هذا المقام – يتجلى فى الاهتمام بمصير العالم بوصفه يمثل كلاً واحداً ، وكذا بالأجناس البشرية ، خاصة بسبب تهديدات الإهمال الايكولوجى ، والكارثة النووية ، والايدز ، واستعمار الحياة المحلية بواسطة الحياة الكوكبية عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى فى الأساس [٣] .

(ب) ***العمومية والخصوصية*** ، والتى تجعلنا جميعاً – من وجهة نظره – شهوداً على ، ومشاركين فى عملية ضخمة ذات شقين ترتبط بالفهم

---

[١] V.George. Globalization , (op.cit), P:13

[٢] R.Robertson, Globalization – (op.cit), P:61

[٣] Ibid, p :87

التبادلى لعملية كوكبة الخصوصية وتخصيص الكوكبية ، وهى العملية التى تسهم فى تشكيل الثقافة الكوكبية . حيث ينطوي الشق الأول على فكرة أن العالم قد أصبح معطى ككيان بشرى كوكبى ملموس ، بينما ينطوى الشق الآخر على الانتشار الممتد لفكرة أنه ليس هناك -تقريباً – حداً للخصوصية ، والتفرد ، والاختلاف ، والآخرية [١] .

(ج) ***البحث عن الأصول من منظور كوكبى*** ، ويرصد خلالها ثيمة شائعة وعملية تتم عالمياً فى الوقت الراهن بشكل موسع ، وهى تتعلق ببحث الناس عن الأصول ، وهى ترتبط بتعبيرات شائعة كوكبياً تتعلق بالتقاليد ، والهوية ، والبيت ، والانتماء ، والمحلية .. الخ [٢] .

(د) ***الرأسمالية الكوكبية بين التجانس والتباين الثقافى*** ، حيث نجاح الرأسمالية فى اتاحة التجانس بالدرجة نفسها التى تتيح بها التباين الثقافى ، فى ارتباطه بتنوع الأسواق ثقافياً ، ووطنياً ، ونوعياً ، واثنياً ، وتدرجاً اجتماعياً .. الخ [٣] .

- هذا واذا كانت هذه المقاربة تعطى الأولوية المطلقة للثقافة وفواعلها ، فإن لنا أن نقرر – فى هذا الصدد – أنها ، وكما تشرح المشهد الراهن للعولمة من خلال هذا المنظور ، تكشف لنا بقدر من الرصانة عن مدى هيمنة الثقافة الغربية المتنفذة كوكبياً ، فى ذات الوقت الذى تحفز فيه على وجود الثقافات الأخرى المحلية ، والتنبيه إلى أهمية أن تقوم بدور فى الوجود النشط ، حتى لاتتماهى وتستوعب تماماً داخل نطاق هذه الثقافة الكوكبية الغالبة المهيمنة .
- أما القسم الثالث داخل هذا التيار ، فيذهب إلى أن القوة الدافعة المركزية التى تقف وراء العولمة هى التكنولوجيا ، خاصة الاتصالات والحاسبات ، والتى تجسدت فى ثورة المعلومات خلال النصف الثانى من القرن

---

[١] Ibid, pp : 100 -102

[٢] Ibid, p : 96 .

[٣] Ibid, p :173 .

العشرين ، والتى دفعت وعملت على استمرارية أسواق المال الجديدة ، بوصفها قلب عملية العولمة [١] .

ويعبر (رستون W.Wriston) عن ذلك بقوله : " يختلف نظامنا المالى الدولى الجديد عن سابقيه فى أنه لم يبن من خلال السياسيين ، أو الاقتصاديين ، أو البنوك المركزية – لقد بنى بواسطة التكنولوجيا ، ومن خلال رجال ونساء تواصلوا فيما بينهم عبر الكوكب بوسائل الاتصالات والحاسبات [٢] .

لقد كونت شبكة الاتصالات الحديثة سوقاً عالمية فى هيئة ظواهر سهلة الترقيم كالأموال ، والسندات ، وبرامج الكومبيوتر ، والتصاميم الهندسية . هذه الاتصالات العالمية لم تخلق سوقاً جديدة فى الاقتصاد فحسب ، بل فى الثقافة ، والتسلية ، والموضة ، وحتي في الحكومة أيضاً .

لقد تم نقل قرية (مارشال ماكلوهان M.Mcluhan) العالمية – حسب ما يقرر رستون – إلى دنيا الواقع بجذب العالم أجمع تقريباً إلى محادثة عالمية واحدة ، تقوم بالتقييم ، والموافقة ، أو الرفض عالمياً على المنتوجات ، والخدمات ، والمؤسسات والأفكار التي كانت تقيمَ أصلاً فى الأسواق المحلية [٣]

هذا ، ورغم أن المتشيعون لهذه المقاربة التكنولوجية لايتجاهلون المنظور السياسى والاجتماعى للعولمة ، فإنهم يصرون على أن المنظور التكنولوجى له الأولوية ، وهو يحدد المجالين السياسى والثقافى [٤] .

(٢) التيار اليسارى :

تنطلق مساهمات هذا التيار من منظور أكثر تماسكا ومباشرة فى تحديده لفواعل العولمة ومتغيراتها الدافعة . وهو ما اتضح منذ البداية فى

---

[١] V.George, Globalization (op.cit), p:4

[٢] W.Wriston, Technology and society, Foreign Affairs, col (67), 1988/89, p:71.

[٣] ولتر . رستون ، أفول السيادة ، ترجمة سمير نصار وجورج خورى ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٦٠ .

[٤] V.George __, Globalization - , (op.cit), p:5

تعريف العولمة بأنها عولمة للرأسمالية • ناهيك عن الحركات المضادة لها ، والتى هى فى اشتباك معها بدرجات متفاوتة ، فى التحليل الأخير •

ومن ثم كان الحديث عن الرأسمالية ، بمثابة الاطار الجامع لكافة المتغيرات بمستوياتها المختلفة • وبالترتيب عليه ، لم تكن هناك ضرورة لتشتيت الانتباه والتوزع عبر متغيرات جزئية وفرعية ، كالمتغير التكنولوجى ، أو الثقافي ، أو حتى بالحديث عن الفواعل فى كليتها دون تمييز بين أساسي ومترتب •

هذا وتمثل النزعة التوسعية المضطردة للرأسمالية العالمية ، بأيديولوجيتها الليبرالية الجديدة ، العامل الأهم والغالب على كافة العوامل التى أسهمت وتسهم فى بلورة ما يطلق عليه عملية العولمة ، لدى المنتمين إلى هذا التيار • فقد أصبح النمط الرأسمالي المعمم عالميا يمثل – بمستوياته المختلفة – ما يمكن أن نسميه موضوعياً – وبصرف النظر عن أحكام القيمة الايجابية والسلبية – حضارة عصرنا الراهن •

انها تحقق موضوعى لوحدة انسانية شاملة لأول مرة فى التاريخ ، ذات نمط انتاجى محدد وسائد على اختلاف مستوياته • هذا النمط الذى يعد امتداداً لنمط الانتاج الرأسمالى منذ القرن السادس عشر وحتى الثمانينات من القرن العشرين • ففي هذه الثمانينات أخذ هذا النمط الانتاجى ينتقل نقلة كيفية من حالة العالمية التى كانت تتمثل فى التوسع والاحتكار والتركيز فى أشكال متنامية مختلفة من الكارتيلات والسنديكات والترستات ، أي الاحتكارات الكبرى داخل المجال القومى الواحد ، ثم بين الاحتكارات متعددة القومية إلى الحالة التى نصفها بالعولمة ، التى تتمثل فى هيكلة العالم كله وقولبته داخل نمط الانتاج ا لرأسمالى بمستوى أو آخر ، ويتجلى هذا فى السيادة العالمية للاحتكارات الرأسمالية الكبرى متعدية القومية التى أصبحت

لها قوانينها الذاتية ومؤسساتها الخاصة غير المحكومة بشكل مباشر من دولها القومية ، وان لم تكن منفصلة أو معزولة عنها [١] •

ويمثل اغراء تدفق رأس المال الخارجى ، وبالتحديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى الأخرى النامية ، أكبر دافع ومحفز للحكومات الوطنية لنبذ السياسات الاقتصادية التى تهدد الأرباح أو تضعف من عملية التدفق ، ومن ثم فتح اقتصاداتها أمام قوى السوق وتبنى السياسات الليبرالية الجديدة [٢]

- وإذا كانت الرأسمالية بطابع انتاجها واستهلاكها وايديولوجيتها المميزة، هى المتغير الرئيسى المحرك لعملية العولمة بشكل عام، فإن هناك من المنظرين من حاول بلورة رؤية أكثر تحديداً لأهم متغيراتها الداخليه الفاعلة• ومن أبرز المساهمات فى هذا الصدد، المساهمات التى قدمها (سكلير) و (روبنسون) واللذين اهتما بكيانات فاعلة تتمثل فى الشركة متعدية الجنسية، والطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، والايديولوجيا الاستهلاكية •

حيث قام (سكلير) بتصنيف الشركات متعدية الجنسية وفقاً للقطاع الذى تعمل فيه ، وكانت المحصلة الانتهاء إلى وجود خمس قطاعات عمل رئيسية هى: (١) السلع والخدمات الاستهلاكية • (٢) الخدمات المالية (٣) الصناعة الثقيلة (٤) البنية التحتية (٥) الاليكترونيات •

وهو يقرر " ان هذه الشركات متعدية الجنسية خلقت مستويات غير مسبوقة من التحالفات الاستراتيجية والتشبيك الكوكبى ، وهو ما قد يحدث بين أقسام مختلفة من نفس الشركة ، أو بين أقسام مختلفة لأكثر من شركة متعدية الجنسية ، أو بين شركتين أو أكثر من هذه الشركات من أجل تحقيق هدف بعينه ، وهو ما يفضى إلى خلق شكل جديد للإقتصاد الكوكبى ،

---

[١] محمود أمين العالم ، العولمه وخيارات المستقبل ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر والعشرون ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ١١ •

[٢] J.Fulcher, Globalisation, The Nation – state, (op.cit), p:530

الرأسمالية المتحالفة • وهو ما تتنبأ به نظرية العولمة الرأسمالية. ان الشركات متعدية الجنسية تفك ارتباطاتها مع بلدان المنشأ وتبحث عن حلفاء حول العالم من الشركات الأخرى الشبيهة من أجل تحقيق الفوائد والمكاسب التجارية [١]

وتمثل هذه الشركات قلب عمليه العولمة – خاصة الاقتصادية – وهى تعد الفاعل الرئيسى فى عولمة رأس المال العولمى ، وعولمة نمط الانتاج الرأسمالى • وهى الشركات التى تمتد أنشطتها وتتشعب ، وتتولد عن أنشطتها هذه أربعة أخماس الطاقة الاقتصادية العالمية [٢] .

أما المكون الثاني الفاعل فى الرأسمالية الكوكبية فيتجسد فيما اطلق عليه (سكلير) و (روبنسون) و (هاريس) الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية – وحسب ما يقرر (روبنسون W.Robinson) وهاريس J.Harris) فإن هذه الطبقة قد بزغت بالفعل • وهي طبقة حاكمة كوكبياً ، حيث تسيطر علي آليات حركة الدولة بمؤسساتها عابرة القومية ، الي جانب عملية صنع القرار الكوكبى • وهى طبقة تشكل كتلة متجانسة جديدة مكونة من قوى اقتصادية وسياسية متعددة ، والتى ستصبح ا لقطاع المهيمن للطبقة الحاكمة عبر العالم ، بين الدول المتقدمة فى الشمال وكذا فى الجنوب • وسياسات وبرامج هذه الكتلة الحاكمة مشروطة بالبنية الكوكبية الجديدة للتراكم والإنتاج الرأسمالي [٣] .

وعلى مستو ثالث نجد المكون الايديولوجى / الثقافى للعولمة • حيث نجد أن عديداً من المنظرين يقررون أن القوة الدافعة للعولمة تكمن ليس على

---

(١) l. Sklair, Globalization, capitalism and Alternatives, (op,cit). Pp:64 –65 .

(٢) G. Thompson, Economic Autonomy and The Advaced industrial state, in : A.Mcgrew and P.Lewis(eds) Global Politics, Globalization and The nation – state, Polity press, cambridge. 1992, p : 203.
- Also : R.J.Barnet and cavanagh.J, Global Dreams, simon and schuster, new york, 1999,pp :14-17.

(٣) W.Robinson and J.Harris, Towards A global Ruling class, Globalization and Transnational capitalist class, Science and society, col. 64, no. 1, spring 2000, p:11.

النطاق الاقتصادى ولا السياسى،وانما على النطاق الثقافى الايديولوجى [٤] .

ويهدف المشروع الايديولوجي / الثقافى للرأسمالية الكوكبية إلى دفع الناس لأن يستهلكوا ليس لإشباع احتياجاتهم البيولوجية والاعتيادية ، بل كاستجابة لرغبات خلقت اصطناعياً ، وذلك من اجل المزيد من مراكمة رأس المال [٢]

وهو ما دعا الباحثون فى العولمة إلى التركيز على دراسة التحولات فى المجال الكوكبى لأنماط خاصة من المؤسسات متعدية الجنسية ، تلك التى تملك وتسيطر على وسائل الاتصال والاعلام الجماهيرى ، والقنوات التليفزيونية ووكالات الاعلان متعدية الجنسية • وهى مرتبطة غالباً بأنماط خاصة من الاستهلاك وثقافة وايديولوجيا الاستهلاك على نطاق كوكبى [٣]

* تلك هى القوى الدافعة للعولمة ، وفقاً لأحد أهم وأحدث المساهمات اليسارية ذات الطابع النظرى والتطبيقى المحكم • وهى القوى التى وصفها (سكلير) وصفاً تصويرياً بقوله : " تمثل أيديولوجيا الثقافة الاستهلاكية الوقود الذى يشحن محرك الرأسمالية الكوكبية • أما قائد المركبة فهو الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، لكن عجلة القيادة نفسها فى يد المؤسسات متعدية الجنسية الهائلة ، كما أن من يملكون ويسيطرون على الشركات متعدية الجنسية هم القواد الرئيسيون للعولمة الرأسمالية [٤] .

ثالثاً : انعكاسات العولمة وردود الفعل ازائها :

وكما تباينت الرؤى والمواقف ازاء عملية العولمة ، تاريخها وفواعلها ، وفقاً للاطار النظرى والمنطلق الإيديولوجى نجد الشيء نفسه ازاء الانعكاسات والنتائج وردود الفعل •

---

(٤) Ibid, p:105 a

(٢) Ibid, p: 62

(٣) Ibid, p: 146 .

(٤) Ibid, pp: 62-63 .

وفى عبارة ، تعد تأثيرات العولمة ونتائجها فى منظور الليبراليون ايجابية على طول الخط لدى التكنولوجيون منهم، ومتراوحة بين الايجابية والسلبية فى رؤى الثقافايون ، فى حين تعد سلبية تماماً لدى المنظرين اليساريين.

وهى العبارة التى نفصلها فيما يلى بقدر أكبر من الوضوح ٠

أولاً : الليبراليون :

(١) في المنظور التكنولوجى :

على المستوى الاجتماعى ، يؤكد الاتجاه العام لكتابات هذه المجموعة على النتائج المرغوبة للعولمة ٠ وينظر إلى التغيرات فى الاقتصاد ، والسياسة والثقافة على أنها ستكون ذات نفع للجميع فى أنحاء العالم ، لأنها ستؤدى الى رفع مستوى الانتاجية ، والنمو الاقتصادى ، ومستويات المعيشة ، " أنهم يخلقون عالم المجتمعات الديمقراطية فى النظام الكوكبى ، ويجعلون الناس يتحاورون معاً ثقافياً٠ ورغم وجود المشكلات فإنها تعد مشكلات الاصلاح والتوافق والتي ستحل تدريجياً مع نضج العولمة [١]

وهم يتحدثون بحماس عما أحدثته الطفرة الكيفية فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، حيث يقررون أن الأفراد والتنظيمات والمؤسسات ٠٠٠ لم يعودوا مقيدين بمواقعهم الجغرافية ، حيث توافر امكانات متزايدة للإنفتاح الداخلى والخارجى ، فى اندفاع محموم للمشاركة والتواصل مع الآخر ، سواء أكان مشابهاً لنا أو مختلفاً عنا ، وهو النشاط الذى يمكن من خلاله إعادة تشكيل العالم الاجتماعى بمقادير متفاوتة نسبياً من الفاعلية ، وبالإحتكام إلى القوة النسبية التى يحوزها الفاعلون على مستويات وصعد متعددة [٢]

---

[١] V.George ..., Globalization - , (op.cit) p:6 .

[٢] James slevin, The Internet and society, polity press, combridge, 2000, pp:149 – 156.

حقاً لقد غيرت تقنية الأقمار الصناعية العالم إلى الأبد ، ولم تصل النتائج الكاملة إلى نهايتها حتى اليوم ٠ حيث تربط الأقمار الصناعية العالم الآن من خلال بنية تحتية اليكترونية تنقل الأخبار والمال والبيانات إلى أي مكان فى العالم بسرعة الضوء [١]

هذا ولعل قوة هذه المقاربة " التكنولوجية " تكمن – كما يرى البعض – في أنها تضيء السبل التى أثرت من خلالها التكولوجيا والأسواق على طبيعة العمليات الاقتصادية ، وتحويل البعض منها ٠ كالتدفقات المالية ، إلي قوى كوكبية ٠

أما ضعف هذه المقاربة فيكمن في أنها تحدد العولمة – مبدئياً – فى تعبيرات اقتصادية ، وهى تصيغ ادعاءات وافرة بشأن حدود العولمة فى الوقت الراهن ، وتنبؤاتها بأن العولمة ستخلق عالماً من النيوليبرالية خال تماماً من الحدود فى المستقبل [٢]

* ونتيجة للتركيز " وحيد الاتجاه " – تقريباً – على المتغير التكنولوجى وآثاره الايجابية غير المشكوك فيها ٠ وكذا عدم رؤية هذا المتغير فى سياقه المجتمعى الأشمل ، نجد أن تحليلات ورؤى هذه المقاربة لايمكنها معاينة الفجوة التكنولوجية بين دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة ، فضلاً عن تاريخية هذه الفجوة ، والدور الذى تلعبه المراكز الرأسمالية فى صدد تكريس هذه الوضعية ٠

وهناك من يرصد كيف " تمكن الثورة التكولوجية الاتصالية الراهنة المراكز الرأسمالية المتقدمة من إعادة هيكلة أدوارها في النظام العالمي ، والاكتفاء بالتخصص في فروع التكنولوجيا الأرقى والبازغة ، وفى انتاج

---

[١] Walter Wriston, The Twilight of soveteignty, Mcmillan publishing company, new york, 1992, pp:142 –158

[٢] Vic.george, Globalization -, (op.cit), p:7

المعرفة الضرورية لتشغيل هذه الفروع (البحوث الأساسية والابتكارات وميدان البحث والتطوير) ٠ وفي المقابل ، يتم نقل فروع الانتاج الكلاسيكى إلى دول مختارة من العالمين الثانى والثالث ٠ وتحظى التجارة الدولية بقوة دفع مع تطور ونمو الاستثمارات المباشرة التى تقوم بعملية النقل هذه ، ومع تغير المزايا النسبية للانتاج فى هذه الفروع الصناعية الكلاسيكية [١] .

- واذا كان أصحاب هذه المقاربه " التكنولوجية " يتحمسون للتأثيرات والنتائج الايجابية المتوقعة للعولمة إلى الحد الذى يجعلهم ذوو منظور وحيد الاتجاه ، فإن المنتمين إلى المقاربة الثقافية – ضمن نفس هذا التيار الليبرالى – يبدون قدراً أكبر من العمق فى تناولهم لهذا الجانب ٠ ذلك أن تأثيرات العولمة – بالنسبة لهم – يتجادل فيها الكوكبي والمحلى من ناحية ، والايجابى والسلبى من ناحية أخرى ٠

ومن ثم ، نجد أن الرسالة المركزية لأصحاب هذه المقاربة مؤداها :" أنه رغم خضوع العالم لعملية متنامية من التواصل البينى والاعتماد المتبادل ، فإن هذا لايعنى أن التأثيرات المحلية قد اختفت من حياة الناس ٠ حيث ينظر إلى الناس كفاعلين نشطين ايجابيين ، تفاعليين Reflexive يستجيبون " بالتفكير " فى التأثيرات العولمية التى تأتى إلى طريقهم ٠ وبهذا تكون " التفاعلية" أمراً مركزياً لفهم العولمة [٢]

ويحددها (جيدنز Giddens) بأنها تعنى " نوعية الفعل البشرى إزاء موضوع الممارسات الاجتماعية المتعلقة بالاختبار والاصلاح المنظم فى ضوء معرفة متحصلة بشأن هذه الممارسات ، والتى تفضى إلى تحويل بنائى منظم فى شخصياتهم [٣]

---

[١] محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية فى مصر ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر والعشرون ، (م٠ش٠ذ) ص ١٧٨ ٠

[٢] V.George, Globalization - , (op.cit), p:13

[٣] A. Giddens, The consequences of modernity, (op.cit) p: 38

ولكن ، وعلى الرغم من الطرح ا لايجابى لمفاهيم كالتفاعلية ، ومحاولات نقد هيمنة المركز " الثقافية تحديداً " على المجتمعات المحلية غير الغربية ، يظل هامش الحركة قاصراً على نطاق الثقافة ٠ ومن ثم نجد أن " تفاعلية " جيدنز المقترحة لاتتعد نطاق الاستجابة " بالتفكير " فى التأثيرات العولمية من جانب الأفراد والجماعات المحلية ، دون حديث عن مستويات أوسع نطاقاً أو أكثر عمقاً ، تتعلق بسياقات تشكيل وإعادة انتاج البنية الثقافية وآليات حركتها وفاعليتها ٠

- هذا وبالإضافة إلى (مفهوم التفاعلية) الذى يتحمس له المنتمون إلى هذه المقاربة ، نجدهم يطرحون مفهوما آخر مشابها فى هذا الصدد ، وبنفس القدر من الحماس ٠٠ وهو مفهوم (العولمحلية The Glocalization) ٠والذي يعد بمثابة المساهمه الأساسية لمقاربة الثقافة الكوكبية ٠ وقد طرحه مجموعة من الدارسين من عدة بلدان ، كان همهم الرئيسى منصباً على تبين وفهم الشبكة المعقدة الضخمة ذات الأوجه المتعددة للعلاقات المحلية – الكوكبية [١] حيث علاقة التفاعل الدينامي بين تأثيرات العولمة – بآلياتها المختلفة – وكيفيات الاستجابة والتفاعل معها فى المجتمعات المحلية ٠

" واذا كان (ملينار Mlinar) هوالمطور الأوربى لنموذج العولمحلية ، فإن (الجر Alger) هو المطور الامريكى لهذا المفهوم ٠ ولعل ما يجمع بين ملينار والجر هو محاولة التنظير والتساؤل البحثى حول ما يحدث للهويات المحلية ، داخل وعبر البلدان ، في سياق عملية العولمة [٢] .

وبناء على هذا المفهوم نجد من الباحثين من يقترح ألا يكون التعامل مع التدفقات الثقافية الغربية حاداً وقاطعاً بالرفض ، حيث أن ذلك الأمر لايعد مجدياً فى ظل هيمنة الثقافة الغربية فى عصر العولمة ٠ ومن ثم فالأوفق –

---

[١] L.Sklair, competing conceptions, (op.cit). p:153

[٢] Ibid, p : 153 .

من وجهه نظره – " أن يتم هذا التعامل من خلال تبنى مفهوم العولمحلية ، واذا كان هذا المفهوم قد صك ليصف عملية بيع السلع والخدمات على نطاق كوكبى ، وان يكن بمراعاة الملائمة مع أسواق محلية بعينها ، فإنه قد يصدق أيضاً على مجال الثقافة ، حيث فكرة التهجين الثقافى ، أو عملية خلط الأجنبي بالمحلى لصياغة منتج جديد [١] .

وعلي مستوى آخر ، ينتقد البعض مقولات تتعلق بالهيمنة الثقافية المطلقة للمركز الرأسمالى على الدول المحيطية على أساس " أن عملية العولمة (الحالية) تثبت أن الثقافات التقليدية ماتزال متواجدة ولم تقم الثقافة العولمية بإزاحتها [٢] ، وإن من يقول بغلبة هذه الهيمنة الثقافية وحيدة الاتجاه إنما يغفل بذلك عملية نشطة للعولمحلية" ، حيث إن الأشكال والمعانى الثقافية المتدفقة من الغرب لا تتقابل مع أنماط ثقافية جامدة وساكنة ، ولكنها تتواجه مع اشكال ومعان ثقافية محلية قائمة بالفعل ، حيث يتم الحوار فيما بينهما ، حيث لاتعبر رؤى وخبرات السكان المحليين عن مجرد مستهلكين سلبيين ومتلقين غير ناقدين للثقافة الغربية . إنهم يلعبون – في الغالب – دوراً نشطاً وايجابياً ومبدعاً فى تحويل ثقافاتهم أثناء تعاملهم مع العناصر الثقافية المتدفقة عليهم من الخارج [٣]".

ورغم الايجابية الواضحة لهذا الطرح ، نجد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التحولات العولمية ، ذات الجوهر الاقتصادى ، ستكون لها تأثيرات فورية على المستوى السوسيو/ ثقافى فى المجتمعات المحلية ، فالأخير يحتاج إلى فترات أطول نسبيا كي يستوعب ما يتدفق عليه من خارجه .. وقد تناول (وليم أوجبورن) منذ عقود طويلة وضعية كهذه ، حيث أطلق على حالة عدم الاتساق فى التحولات التى تطرأ على البني التكنولوجية

---

[١] Tony Schirato And Jen Webb, Understanding Globalization, Sage publishers, London, 2003, p: 156.

[٢] محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية ، (م س ذ) ، ص ص ١٦٥-١٦٧

[٣] Ulrike Schuerkens, The Sociological and Anthropologicl Study of Globalization and Localization, current sociology, May/july. 2003, vol 51(314) p :215.

من ناحية ، والثقافية من ناحية أخرى مسمى (الهوة الثقافية The cultural Lag)

.ومن ثم فليس معنى أننا لم نلحظ تحولاً فورياً شاملاً للبنية الثقافية تتسق مع تحولات البنية الاقتصادية التكنولوجية ، أن الأولى بمنأى عن عمليات التحول التى تصيب الأخيرة ، بل اننا نشهد بالفعل مظاهر وتجليات عديدة لما يطلق عليه قشور الثقافة العالمية فى مجتمعاتنا المحلية على اتساع المعمورة . ورغم ذلك ، يظل هامش المناورة قابلاً للاتساع مع كل تفاعل ايجابى يحمل قدراً من الابداعية، والتنظيم، والاستمرارية ، وذلك مع الوضع فى الاعتبار لدرجات ومستويات التأثير المتفاوتة بين كلا النطاقين المحلى – العولمى ، كماً وكيفاً .

ثانياً : اليساريون :

لاير المنتمون إلى هذا التيار فى العولمة الرأسمالية سوى آثارها السلبية ، حيث " أن تأثيراتها على الرفاهية البشرية هى في أفضل الحالات سلبية ، وفى أسوأها مدمرة ، سواء على المدى القريب أو البعيد [١]

وفى هذا يذهب (سمير أمين) إلى أنه " فى حين تعد شبه النظرية الليبرالية وخطابها الايديولوجى البشرية بأكملها بالخلاص ، فإن هذا الوعد يتجاهل جميع دروس التاريخ ، فالليبرالية المعولمة القائمة بالفعل لايمكنها تقديم سوى المزيد من اللامساواة بين الشعوب (زيادة الاستقطاب العالمى) ، وفى داخل الشعوب (سواء فى الجنوب أو الشمال) . هذا الافقار الشديد ، المرتبط بطبيعة التراكم الرأسمالى ، يجعل الديمقراطية مستحيلة ، ملغياً قدرتها على الابتكار فى المراكز المتقدمة ، فتحل ديمقراطية منخفضة المستوى محل التقدم فى السيطرة الاجتماعية على التحول ، ويحول تبنى التخوم لأشكال سياسية ذات مظهر ديمقراطى إلى مهزلة [٢] .

---

[١] V.George, Globalizatiotion -, p: 10 .

[٢] سمير أمين ، الفيروس الليبرالى ، الحرب الدائمة وأمركة العالم ، ترجمة سعر الطويل ، سلسلة كراسات غير دورية رقم (١٨) ، مركز البحوث العربية والافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣ .

وتظل العولمة الرأسمالية قائمة ومؤثرة بشدة ليس فقط على الرؤى المادية لحيوات الناس ، ولكن أيضا على توجهاتهم ، وقيمهم ، وسلوكياتهم ، وذلك عبر وسائل الاعلام الكوكبية المهيمن عليها بواسطة مؤسسات ضخمة متعدية الجنسية • ونتاج ذلك يتمثل فى الهيمنة على الثقافات ، وكذا وضع معايير لأساليب الحياة ، وجعلها متطابقة • وكما يقرر (دوبينوس De Benoist) : لم تعد الرأسمالية تبيع السلع والبضائع فقط ، انها تبيع أيضا الشارات " العلامات " ، والأصوات ، والصور الذهنية Images، والبرمجيات Software، والاتصالات ، والعلاقات • انها تستعمر الخيال وتهيمن على الاتصالات بين البشر [١] .

ان هناك وعى مستقر مفاده : إن تبني الأنماط الثقافية الغربية ، وبشروط معينة ، يؤدى إلي نجاح التغلغل الرأسمالى فى شقة الاقتصادى الصرف • ومن ثم نجد " أن عولمة الرأسمالية تنتج ثقافة كوكبية جديدة مرمزة بـ : س • ان • ان ومجموعة من المنتجات الاستهلاكية ذات العلامة المسجلة مثل : كوكاكولا ، ماكدونالدز ، ليفيز ، موسيقي البوب ، المولات التجارية ، المطارات الدولية ، سلاسل الفنادق •• الخ •

هذه الوضعية التى تتيح للأقلية المتميزة التى تشارك كلية فى هذه الثقافة مجالاً ممتداً ومثيراً من الفرص والخبرات الجديدة ، بينما هى بالنسبة للأغلبية، خصوصاً فى العالم غير الغربى الذى يعيش فى الهوامش ، ويتغذى على فتاته ، ثقافة دخيلة ومخيفة [٢].

وعلى المستويات الثقافية الأعلى فى تلك البلدان ، نجد العديد من البشر ، والذين منهم المشتغلون بالثقافة ، وهم معيشون فى ظل قيم يتعاملون بها دون فهم حقيقى لجوهرها ، فى كثير من الأحيان ، حتى اننا نجد مشهداً

---

[١] V.George, Globalization, (op.cit) p :10

[٢] Mel Gurtov, Global Politics in The Human Interest, Lynne Reinner Publishers, colorado, 1999,p:12.

ثقافياًتتواتر خلاله العديد من المقولات والمفاهيم العالمية الشائعة ، والتى لم تتولد أو تشتق بشكل طبيعي من خلال السياق السوسيو/ ثقافى لتلك المجتمعات المحلية ، حيث يتم التعامل معها تعاملا تغلب عليه السطحيه والابتذال ، فى حين تتوارى وتتضاءل الفرص أمام الطروح الثقافية الأصيلة ، والتى تتبع فى الأساس من خلال منظومة بنائية تعمل فى اتساق وفق استراتيجية عامة ، وان لم نعدم وجود تلك الطروح النادرة التى تصدر على مستويات فردية أو جماعية محدودة النطاق ، مرتبطة بتكوينات فريدة ذات تميز وقدرات خاصة •

٢ واذا كان (سكلير) قد لخص أزمات العولمة الرأسمالية فى أزمتين رئيسيتين هما : أزمة الاستقطاب ، خاصة الطبقى ، والأزمة البيئية ، فإنه قد تجاوز مرحلة التوصيف والتحليل لهذه الوضعية ، ليطرح فكرته المتعلقة بإمكانية التحول من العولمة الرأسمالية (الوضع الحالى) إلى الديمقراطية التعاونية (شكل انتقالى للمجتمع) حتى العولمة الاشتراكية (حيث لابد أن نتجه) ، بما يصاحبها من ايديولوجيا ثقافة حقوق الانسان الكونية (Universal) • وهو مايمكن أن يتحقق من خلال الازالة التدريجية لأيديولوجيا الثقافة الاستهلاكية واستبدالها بالأيديولوجيا الثقافية لحقوق الانسان • يعني ذلك ، أنه بدلا من التركيز على التملك والاستحواز تغدو حياتنا معاشة بتقدير أكبر للنظام الكونى لحقوق الانسان ومسئولياتنا تجاه الآخرين وحقوقهم • لايستدع ذلك بالطبع التوقف عن الاستهلاك ، وإنما ينطوى على النظر الى استهلاكنا فى ضوء الحقوق والمسئوليات [١] .

---

[١] L. Sklair, Globalization, capitalism And its Alternatives, (op.cit),p : 299 .

هذا التحول الذى يعتمد على تبنى رؤى مضادة وبديلة لما هو قائم ومهيمن فى الراهن ، والحركة من أجل تحقيقها ، فإذا كانت هناك عولمة من أعلى تصير مجمل مضاداتها بمثابة العولمة من اسفل ٠

العولمة من أسفل :

تتبنى الحركات المضادة للعولمة قناعات عامة مؤداها أن العولمة فى مفهومها الأشمل والأعمق ليست قاصرة على الرأسمالية ، بل ان البدائل ممكنة ،.وهي فى طور التبلور تجاه ما هو أكثر انسانية ٠ وكما أن عملية العولمة " الرأسمالية " محملة بقيم غالبة تنتصر للربح ، والاستغلال ، والاستهلاك ، واستنزاف الفوائض ٠٠ فإن بالامكان تماما بقيم العدالة ، وحقوق الانسان ، والتفاعل الايجابى الخلاق بين البشر ٠ وهو اتجاه يتنامى فى الغرب وينتشر عبر العالم بقدر متزايد ، من خلال من يطلق عليهم : مضادو العولمة ، والذين يشكلون جبهة رافضة تتكون من أشخاص وجماعات تنتمى إلى خليط أو موازاييك من الاتجاهات التى تمثل ألوان الطيف ، من اليمين إلى اليسار ، والذين ينتقدون ، ويتظاهرون ، ويحتجون قولاً وفعلاً على العديد من الممارسات ذات الطابع الاستغلالي والاستهلاكى للعولمة الرأسماليه ٠ وهم يتقاطعون على أرضية مشتركة مع أصحاب اتجاه آخر سابق عليهم منذ عقود عديدة خلت ، ونقصد بهم " مقاومو الهيمنة الثقافية – Counter culturalism ،الذين ينتقدون قيم الهيمنة الثقافية الغربية ٠ ويقرر (واجار W.Wagar) ان ما يعد المساهمة الرئيسيه للمخيلة السياسية المستقبلية لأصحاب هذا الاتجاه تتمثل في اصرارهم على لامركزية القوة ، حيث يستشرفون مستقبل الديمقراطية متمثلا فى تحول المسئولية إلى الناس مباشرة ، ولمجتمعاتهم المحلية العديدة والمتنوعة [١].

[١]W.Wagar, The Next Three futures, paradigms of things To come, Green wood press London, 1991 ,pp :90 – 94

ورغم وعينا باختلاف الأوزان النسبية للقوة التى تحوزها مؤسسات العولمة الرأسمالية وكياناتها المهيمنة على مستويات وصعد مختلفة ، فى مقابل الحركات المناقضة لها ، تظل هناك امكانية متاحة أمام جهود تبذل فى الراهن والمستقبل بهدف استبدال عولمة الرأسمالية ، أو على الأقل تعطيل مسيرتها ، مهما بدت تلك الجهود جنينية فى الراهن ٠

هذا ولعله من المهم للغايه أن نعلم " أن قوتنا كأناس عاديين فى التأثير على مستقبل العالم على اتساعه قد نالت مؤخرا دعما غير متوقع من علماء الرياضيات والحاسبات الآلية الذين يدرسون " الفوضى chaos" ، انهم يدرسون الفوضى من خلال ما يطلق عليه " تأثير الفراشة The Butterfly Effect"، حقيقة ان فعلا ضئيلا للغاية كحركة جناح الفراشة قد يكون ذا تأثيرات ضخمة على النظام العشوائى الكامن والظاهر ٠ يعنى هذا أنه عندما نختار كأفراد ، فإننا نختار بشكل حتمي لكل الجنس البشرى ٠ هذه المعرفة التى تمنحنا شعورا وحسا مضاعفا بالمسئولية تجاه ما نقوم به من أفعال [١] ، بالاضافة الي نزوع نحو التفاؤل بقدرة الانسان على التغيير ، حال وعيه بدوره وقدراته ، مهما تفاوتت كما وكيفا على مستوى كوكبى ٠

اننا نمايز هنا بين عولمه من أعلى Globalization from Above تقوم بها الرأسمالية بشركاتها الكبرى ، وأسواقها ، ومستثمريها ، ونخبتها الاجتماعية والثقافية ، وعولمة من أسفل G.From below تعارض وتناقض الأولى من خلال الناس العاديين فى القواعد Grass-roots حول العالم ، والذين يتواصلون معا لإبراز مطالبهم ، ومصالحهم ازاء عملية العولمة [٢] ٠

[١]Ibid, p:X .

[٢]Jermy Breacher. Et al, Globalization from below, WWW. Southendpress. Org/books/globalexc. Shtml, p:1.

هذا وتنطوى عولمة الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة الرأسمالية على " تأسيس شبكات متعدية الجنسية من الناس ذوى المصالح والاهتمامات المتشابهة – إلى حد ما – والهويات المتقاربة ، وذلك خارج نطاق السيطرة الدولية ، ونظام الدولة ، والسلطات المحلية [١] .

وقد كانت البدايات الفعلية لهذه الحركات فى نهايات عام ١٩٩٩ ، حينما شارك عشرات الآلاف من المحتجين خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذى انعقد فى سياتل . هؤلاء المحتجون ليسوا من عمال الصلب والصناعة فقط ، بل من كليات جامعية ، وأعضاء لجماعات كنسية ، وجماعات المستهلكين ، وأصدقاء الأرض والمجتمع الانسانى ..[٢] .

ولا تمثل هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهديدا للعولمة الرأسمالية فقط ، بل انها تمثل تهديداً أكبر لنظام الدولة القومية كذلك . حيث " تواجه الدولة القومية تحدياً متزايداً مع اتساع أرضية الحركات النسوية الجديدة ، وجاذبية حقوق الانسان ، وحركات السلام ، فضلاً عن حركات البيئة ، والتى أصبحت منظمة كوكبياً . وهى كحركات نشطة ، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق شبكات تمتد عبر الحدود الوطنية ، وتمكنها من نشر رسائلها وتحريك الرأى العام العالمى ضد نظم ، وسياسات ، وممارسات دول بعينها ، مستخدمين فى ذلك وسائل الإعلام الكوكبية لتعميم قضاياهم بشكل درامي [٣] .

ورغم إن هذه الحركات لاتحوز أى سلطة لتنفيذ مبادئها وأفكارها وقيمها فى مقابل حكومات الدول ، إلا أنه من المحتمل ، مع هذا ، أن تقوم بدور مهم على المسرح العالمى ، ذلك ان بامكانها تقدير المواقف بكثير من

---

(١) L.sklair, Globalization - , (op.cit), p:278

(٣) J.Brecher, Globalization - , (op.cit), p:1

(٣) James Fulcher, Globalization, The Nation- state and Global society, (op.cit) .p :532.

الحرية والمرونة بأكثر من الحكومات النظامية ، وتستحوز على رأى الجماهير بقدر أكبر مما تستحوز عليه اتحادات الشركات التى تتبع مصالح أصحاب الأسهم فيها [١].

ورغم ان كافة المشاركين في هذه الحركات يتشاطرون التزاما بمقاومة العولمة الرأسمالية ، أو العولمة من أعلى ، فإنهم يختلفون فيما يتعلق بالبديل الذى من الممكن ان يحل محلها . حيث نجد أن البعض منهم يهدف إلى العودة بالعولمة إلى الوراء والمحافظة – حقيقة أو تصورا – على الاقتصادات الوطنية الماضية . والبعض يقدم أجندة لإصلاحات جزئية لتصويب مسار العولمة . والبعض الآخر مستعد لاحتضان عالم اكثر تواصلا وأقل محلية ، شرط أن يكون مختلف جذريا عن عالم العولمة المتواجد فعليا والمخلوق من أعلى .

ويقرر (بريشر وزملاؤه) : " ان هذه الحركات ستنجح فقط اذا استمرت فى المقاومة والاصلاح ، والتحول، التحول المتجذر في مقاومة اليوم . فضلا عن خلق المؤسسات التى تحافظ على الديمقراطية ، والتنوع ، والتوازن البيئى الذى دمرته العولمة من أعلى . هذا التحول الذى يتطلب استراتيجية متعددة المستويات ، وبرامج لوضع قواعد جديدة للاقتصاد الكوكبى ، يتم من خلاله نقل الثروة والقوة إلى الناس العاديين : المقرطة السياسية والاقتصادية على اتساع العالم [٢]

---

(١) كيمون فالاسكاكيس ، العولمه كمسرحية ، المجله الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ، يونيو ١٩٩٩ ، ص ص ٢٩ – ٣٢ .

(٢) I.Brecher, Globalization from below, (op.cit).p:2

الفصل الثاني

العولمة والبنى الطبقية متعدية الجنسية

مقدمة :

يعمل كل نمط إنتاج محدد على خلق بنيته الطبقية المتوائمة معه والمحققة لأهدافه ومصالحه في الوجود والاستمرارية والفاعلية • وهي العملية التي تحدث بوتائر متفاوتة في سرعتها ، ومتباينة في مدى عمقها ، كما وكيفا •

وفي هذا الصدد ، نجد أن العولمة " الرأسمالية " قد عمدت – ومن منطلق الايديولوجيا الليبراليه الجديدة – إلى خلق شرائح وفئات طبقية رأسمالية وأخرى وسطى " معولمة " متعدية الجنسية ، ذات أنشطة ومصالح تقع على أرضية مشتركة ، في حين قلصت من دور وفاعلية شرائح وفئات وسطى تقليدية ذات طابع محلى ، إلى جانب تفتيتها لكيان الطبقة العاملة " التقليدية " ، والتي قد تزداد كماً في الراهن ، في حين تتضاءل كيفا ، على كافة المستويات •

البنية الطبقية في كليتها – إذن – هي في حالة تواصل مع عملية العولمة بكافة فواعلها ،وبدرجات ومستويات تتفاوت في درجه التأثير والتأثر ، فما توافق من شرائحها وفئاتها وجماعاتها الطبقية مع نمط الإنتاج الرأسمالى المعولم في الراهن تتبلور مقومات وجوده ووعيه ، وتزداد فرص التحاقه بالبنية الطبقية المعولمة " متعدية الجنسية " ، وما تناقض من هذه التكوينات الطبقية مع هذا النمط الانتاجى المهيمن تعرض للإنحدار والتدهور والإضعاف •

هذا ومن خلال متابعة الأدبيات التى رصدت وحللت البنية الطبقية متعدية الجنسية ، نجد أن الطبقة الرأسمالية قد حظيت بمعظم الاهتمام والمتابعة ، فى حين تضاءلت الدراسات والبحوث التى ركزت على الشرائح

الطبقية الوسطى ، وندر ما تعلق منها بالطبقة العاملة ، بمختلف فئاتها وقطاعاتها •

- ونركز فى هذا الفصل علي مناقشة التحولات التى طرأت على البنية الطبقية متعدية الجنسية بفعل عملية العولمة ، فنرصد فى ذلك التحول الذى طرأ على مفهوم الطبقة ذاته ومروره من طور الدولة القومية إلى طور الممارسات متعدية الجنسية • ثم ننتقل إلى مناقشة فواعل التحول إلى العولمة الطبقية ، بالتركيز على الدور الذى تلعبه الشركات متعدية الجنسية فى هذا الصدد على المستويين الاقتصادى والسياسى ، ونتلو ذلك بإستعراض للطبقتين : الرأسمالية والوسطى ، بوصفهما الأكثر حضورا فى الأدبيات من ناحية ، والأكثر تأثيرا في العولمة الرأسمالية من ناحية أخرى •

أولا : تحول مفهوم الطبقة : من الدولة القومية إلى الممارسات عبر القومية:

لعل التحول الواضح والمميز الذى طرأ على مفهوم الطبقة فى ظل عملية العولمة " الرأسمالية " هوما تمثل فى انتقال الوزن المرجح النسبي لعوامل تشكيلها من الدولة القومية ، أو النطاق المحلى ، إلى ممارسات متعدية للجنسية • هذه الممارسات التى تقع على مستويات متعددة : اقتصادية ، وسياسية ، وايديولوجية • وهى فى كليتها تخضع لمنطق نمط الانتاج الرأسمالى المعولم •

ويلاحظ كلا من (روبنسون W.Robinson) و (هاريس J.Harris) أن الاهتمام قد انصب تحديداً على الطبقة الرأسمالية دون غيرها ، حيث الحديث عن : طبقة رأسمالية دولية تكمن مصالحها واهتماماتها فى الاقتصاد العالمى ككل ، وفى نظام الملكية الخاصة الدولية ، الذى يسمح بحرية حركة رأس المال بين الدول •• حيث النزوع الواضح لدى معظم أقسام الطبقة

الرأسمالية " الأكثر قوة " لرؤية مستقبلها في النمو المتزايد للسوق العالمى بأكثر من اتجاه هذا السوق إلى الانكماش والتضاؤل ٠

وفي هذا الصدد يرصد (فان ديربيجل K.van Der pijl) عملية التشكيل الطبقى الدولى خلال فترة ما بعد الحرب الثانية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ،وتدويل أقسام من الطبقة الرأسمالية ومشاريعها بإعتبارها نتاجا لإمتداد رأس المال متعدى الجنسية من ناحية ، وللتطور الناتج عن الوعى الطبقى البورجوازى الدولى من ناحية أخرى ٠

وحديثا ، تتضمن " نظرية النسق الكوكبي Theory of The Global System (لسكلير L.Sklair) تطويرا عميقا لدراسة الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، تلك الطبقة التى تتكون من نخب متنوعة ، وتمارس تأثيرها على مستويات متعدده : اقتصاديه ، وسياسيه ، وايديولوجية / ثقافية [١]

ولعل من أبرز ما يمايز بين (سكلير) و (روبنسون) و(هاريس) من ناحية ،وغيرهم من منظرى الطبقات متعدية الجنسية ، وبالتحديد الطبقة الراسمالية ، أن الفريق الأخير مايزال ينظر إلى (الدولة الوطنية The Nation- state) بوصفها مفهوما مركزيا في عمليه التشكيل الطبقي ، حيث أنهم يسلمون مبدئيا بأن البورجوازيات " الوطنية " – أو لنقل المحلية – تتلاقى وتتقارب خارجيا مع طبقات وطنية أخرى على مستوى النظام الدولى عبر عملية تدويل راس المال ، " وينظر إلي التكوين القائد عالميا بوصفه تواطئا دوليا لهذه البورجوازيات الوطنية ونتاجا لتحالفاتها الدولية ٠ أما (سكلير) وفريقه ، فله رؤية مغايرة ، حيث أنهم يسلمون بأن العولمة تؤسس الظروف المادية لظهور البورجوزية ، والتى لم يعد تشاركها وتعاونها يتم علي أساس وطنى " محلى " ، حيث تتصهر فى هذه العملية من التشكيل الطبقى متعدى الجنسية الجماعات المهيمنة فى طبقة ، أوجناح طبقى ، داخل نطاق فضاء متعدى للجنسية ، ومن ثم فإن التأليف العضوى ،

(١) W.Robinson And J. Harris, Towards A global Ruling class? Globalization and The Transnational capitalist class, science and society, vol.64. no.1 , spring 2000. pp:13-14 .

الموضوعى والذاتى لهذه الجماعات الطبقية ، لم يعد مرتبطا بالدولة القومية [١] ٠ حيث اننا أنتقلنا بالفعل من طور التدويل Internationalization إلي طور تعدى الجنسية Transnationalization ٠

" وترى هذه الطبقة مهمتها متمثلة فى تنظيم وتهيئة الأوضاع المتضمنة لمصالحها ومصالح النظام الكوكبى (والتى عادة وليس دائما ما تكون متطابقة) داخل النطاق متعدى الجنسية ، وداخل الدولة الوطنية ، والسياق المحلي ٠ حيث ينطوى مفهوم الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية على وجود طبقة رأسمالية متعدية الجنسية مركزية تصيغ القرارات الكبرى على اتساع النظام ، وهى تتصل بالطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية فى كل مجتمع محلى ، واقليم ، وبلد من بلدان العالم [٢]".

هذا وفى حين أن الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية أصبحت واعية تماما بحالة " تعدى الجنسية " التى تتيحها لها العولمة ، واتباعها مشروعا طبقيا للعولمة الرأسمالية ، فإننا نجد البروليتاريا على اتساع العالم ، ورغم أنها تمر هى الأخرى بعملية من التشكيل الطبقى متعدى الجنسية ، ورغم أنها أيضا تتزايد على مستوي الواقع ، كطبقة في ذاتها ، فإنها لم تتبلور كطبقة لذاتها ، وذلك لأسباب تتعلق بالوجود المستمر للدولة المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية ، وكلاهما يعمل على كبح تطور فاعلية هذه الطبقة [٣] ٠

وقد يكون من الممكن فهم القوه النسبية للطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية في ضوء الضعف النسبي للعمل متعدى الجنسية ٠ وعلي الرغم من أن بعض التنظيمات العمالية العالمية قد انخرطت في صراعات عمل متعدية الجنسية ، وحققت بعض الانتصارات قصيرة المدى ، فإنها تواجه صعوبات

(١)Ibid, p:14
(٢) L.sklair, Globalization, capitalism and its Alternatives, oxford University press, oxford, 2002, p :99.
(٣) Robinson and Harris, (op.cit),p:20

جوهريه في صراعها ضد رأس المال المنظم ، محليا وعالميا ، حتى أصبح تأثيرها فى هذا المجال ضئيلا إلي حد كبير [١].

وفي (دراسة حالة) مهمة للغاية ترصد التحولات التى طرأت على ما يطلق عليه " النموذج السويدى " نجد الباحث (اندرياس بيلر A.Bieler) يقرر أنه لايمكن تفسير موت النموذج السويدي ، المرتكز على منطلقات كينزية ، بضغط رأس المال على الدولة كما تراه مقاربات الاقتصاد السياسي ، ولا طبقا للصراع الطبقى الداخلى بين رأس المال والعمل ، كما يقرر الماركسيون الكلاسيكيون ، انه بإختصار وبشكل مباشر ، نتيجة للاستراتيجية السياسية لرأس المال السويدى متعدى الجنسية ، المدعوم بتكثيف عولمة الانتاج ، والمترافق مع عولمة النزعة الليبرالية الجديدة ، وفى نفس الوقت : التصدع والانشقاق داخل حركة العمل على المستوى الوطنى ومتعدى الجنسية [٢] .

ويظل الحد الذى ستصل اليه صراعات العمل مع رأس المال معتمدا على (أ) المدى الذى ستصل اليه دورة رأس المال عبر الحدود الوطنية من ناحية ، و (ب) الحد الذى سترتبط من خلاله البناءات والاجراءات التنظيمية للعمال ببلدان أخرى من ناحية أخرى.

خلاصة ذلك أن تأثير العولمة الرأسمالية بممارساتها متعدية الجنسية ، والتى تجاوزت نطاق الدولة القومية ، قد أثرت بشكل جوهرى على مفهوم الطبقة ، وجودا ووعيا ، هذا التأثير الذى يتباين ايجابا وسلبا ، وفقا لموقع تلك الطبقة – بشرائحها وفئاتها المختلفة – من عملية العولمة الرأسمالية ، هيمنة وخضوعا نسبيين . " حيث ازدياد قوة رأس المال الكوكبي مقابل العمل الكوكبي ، وهو ما أفضى ، ويفضى إلى بلورة الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، فى مقابل تهميش واضعاف الطبقة العاملة ، محلية ومتعدية

(١) L.Sklair, (op.cit), p:100 .
(٢)A.Bieler, Transnational class formation and The demise of The Swedish Model, (www.Nottingham. Ac.Uk/polttics/europeangovernance)p:12.

الجنسية ، وذلك فى أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين [١]

ثانيا : فواعل التحول إلى العولمة الطبقية " متعدية الجنسية " :

رغم تعدد فواعل التحول نحو العولمة الطبقية ، بمستوياتها المختلفة ، ما بين اقتصادية ، وسياسية ، وايديولوجية . إلا أن بالإمكان تقرير أن الشركات متعدية الجنسية (TNC) تعد الفاعل الجوهرى والرئيسى في هذا الصدد . " هذه الشركات التى تعد تعبيرا عن / ونتاجا تنظيميا للقوانين الأساسية للتطور الرأسمالى فى حقبته الراهنة [٢]".

وعلى الرغم من أن (المستوى الاقتصادى) يعد هو الغالب والأكثر بروزا فى أنشطة تلك الشركات ، فإن تحركها عالميا فى سبيل بناء تحالفات تخدم مصالحها ، إنما ينطوى على أبعاد ذات طبيعة سياسية ، خاصة حينما تتبلور تلك التحركات والممارسات فى هيئة منتديات اقتصادية ضخمة هدفها صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية على مستوى كوكبي .

كما تتضح الممارسات ذات الطابع الايديولوجى فى نشاط تلك الشركات المتجلى في تركيزها على القيم ذات الطابع الرأسمالي الاستهلاكى بشكل مكثف ، وهو ما يتجسد بوضوح في وسائل الاعلام الكوكبية ، والتى تحتكرها شركات كبرى محدودة العدد ، ولكنها بالغة الانتشار والذيوع عالميا .

- وتشير كافة الدلائل إلى أن المشروعات متعدية الجنسية ، التى اكتسبت أهمية أكبر فى الراهن ، تمثل القوة الطليعية للرأسمالية المعاصرة ذات الطبيعة الكوكبية .

(١)Robinson and Harris, Towards Aglobal Ruling class(op.cit) p:20.
(٢) محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت – العدد (١٠٧) ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٩ .

ان الاتجاه الموضوعى نحو عولمة الانتاج ، وهو الاتجاه الذى كشفت عنه الرأسمالية منذ بداياتها قد تأكد الآن بصورة حاسمة في ظل النظام الرأسمالى الراهن ، فقواه الانتاجية لم تعد تكتفى فى نموها بالحدود الضيقة للدول ، ومن ثم فالمشروعات متعدية الجنسية تعتبر بدورها ظاهرة طبيعية فى تطور الرأسمالية ، فلا هى بالظاهرة العارضة ولا هى بالتطور المشوه ٠ لقد كانت ثمرة للدور الذى لعبه رأس المال فى تدويل الانتاج ، ثم غدت اليوم هى الأداة الرئيسية لاضطراد عولمة هذا الانتاج (١)

يتضح ذلك تماما فى مدى ما تتمتع به تلك الشركات من قوة اقتصادية ، وقدرة على التوسع كوكبيا ٠ فمن حيث قوتها الاقتصادية نجد " أن لأكبر الشركات متعدية الجنسية (مثل : اكسون موبل ، ول مارت ، جنرال موتورز ، شل ، تويوتا ٠٠ الخ) أصولا ثابتة ومبيعات سنوية تتجاوز اجمالي الناتج القومى لمعظم دول العالم ٠ كما أن قدرتها على التوسع على مستوى كوكبي قد تنامت بشكل درامى ، حيث نجد أن عديدا من تلك الشركات (خاصة : أي بي إم ، ميكروسوفت ، ميتسوبيشي ، سامسونج ، نستله ٠٠ الخ) تتكسب أكثر من نصف ايراداتها المالية من خارج بلدانها فى المنشأ (٢) ٠

وعلى مستوى آخر ، نجد أن كلا من الشركات متعدية الجنسية (TNC) والبنوك متعديه الجنسيه (TNB) قد عملا على تسارع عمليات التشارك والاندماج المغامر عبر الحدود ٠

وقد بدأ هذا الاتجاه خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين ، حينما قامت شركتا كريزلر وجنرال موتورز بالإستثمار فى ميتسوبيشي ، وهوندا، وايسوزو في اليابان ٠ وفى الراهن أصبحت عمليات التشارك والاندماج

(١) فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، العدد (١٤٧) ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٥٥ ٠

(٢)L.sklair, Globalization ..., (op,cit), p:36

معيارا كرسته الشركات متعدية الجنسية ، حتي أصبح حجم الاندماجات التى تحدث سنويا مقدرا بحوالى (٢ ترليون دولار) ٠

هذا والظاهرة الواضحة تماما فى هذا الصدد ، أن واحدة فقط من الشركات متعدية الجنسية في مجال من المجالات تقوم بالإندماج مع شركة أخرى ،إلا ونجد أن باقى الشركات فى هذا المجال تتبعها فى انتهاج نفس السياسة ، وهو ما يحدث من أجل مزيد من المنافسة ، وزيادة الارباح ، وكسب المزيد من الحلفاء الاستراتيجيين (١)

ولاشك أن عاملي القوة الاقتصادية الهائلة ، والقدرة على التوسع كوكبيا يعدان الأبرز والأكثر أهمية من بين الفواعل التي تنطوي عليها الشركات متعدية الجنسية حين تسلك طريقها نحو خلق كيانات اقتصادية – اجتماعية فى البلدان المحلية ، تتبلور فى شكل تكوينات طبقية ذات قوة مستمدة من قوة تلك الشركات ذاتها ، وهى القوة التي تتجاوز كما ونوعا ما قد تتمتع به تلك البلدان من قوة نسبية ، على الأقل علي المستوى المادي الملموس ٠

- ويترافق مع الدور الذى تلعبه الشركات متعدية الجنسية على مستوى الممارسات ذات الطابع الاقتصادى ، دور أخر يقع على(*المستوى السياسي*) ، إلا أن الممارسات السياسية متعدية الجنسية لاتنجز داخل نطاق المنظمات السياسية التقليدية ، حيث لا تمارس الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، ولا أي طبقة أخرى – "مبدئيا "– السياسة. عبر أحزاب سياسية متعدية الجنسية ، فهذه الأحزاب ليس لها وجود ، حتى الآن علي الأقل ٠

ورغم ذلك فإن هناك العديد من المنظمات السياسية متعدية الجنسية ، والتي تنشط محليا عبر أقسام من الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، كأندية

(١) Mel gurtov, Global politics in the Human interest, Lynne Rienner publishers, Boulder, London, 1999, pp:33 – 34

الروتارى وفروعها ، وكذا شبكة الغرف التجارية الامريكية ، والأوروبية والبابانية الممتده عبر الكوكب [٢] .

هذه المنظمات التي تعمل كأحزمة لنقل رسائل محددة وقاطعة وخطوط للاتصال بين الرأسمالية الكوكبية ونطاق الأعمال المحلى ، وتنطوي على قيم بعينها ، كالتنافسية ، والنمو ، والمادية ، وحرية الاستثمار ، والكفاءة .. الخ [٢]

وعلى مستوى أخر اكثر رقى يوجد (المنتدى الاقتصادي العالمي) الذى يعقد اجتماعاته فى (دافوس) بسويسرا ،والمؤتمرات الكوكبية السنوية التى تنظمها مجلة (فورشن Fortune) ، والتى تضم قسمين من أقسام الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، هما (قسم المؤسسات Corporation fraction) المكون من مديرين تنفيذيين للمؤسسات متعدية الجنسية والوكلاء المحليين ، الى جانب (قسم الدولة State Fraction) والذى يضم بيرقراطيو وسياسيو الدولة المعولمين .

وهناك عديد من التنظيمات الشبيهة ، وان كانت أقل شهرة ، لشبكات العولمة الرأسمالية ، حيث توجد جماعة بيلدر بيرج Bilder berg ، ومائدة كوكس cox المستديرة لقادة الأعمال العليا .

هذه التنظيمات تلقى المساندة من جانب عدة كيانات رسمية قوية ، كوزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول الرئيسية ، والوكالات المتخصصة للبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية،والوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) وبنوك التنمية ، والمنظمات غير الحكومية (المهيئة أو حتي غير المهيئة) للعمل فى مشروعات تعمل على تطوير أجندة العولمة الرأسمالية [٣]

(٢) L.Sklair, Globalization - , (op.cit),p: 99
(٢)Mel Gurtov, Global Politics, (op,cit), p: 41
(٣) L.sklair, Globalization - , (op.cit), ppL99- 100

وفي محاضرة القاها (رونالد دور Ronald Dore) ضمن سلسلة محاضرات نظمتها منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن السياسة الاجتماعية ، يقرر .: ان أعدادا متزايده من النخب الأمريكية والأوروبية والأسيوية ، تنتمي إلي ما أطلق عليه مسمى : انسان دافوس Davos Man ، ويسميهم آخرون : الكوزموقراط cosmocrats ، إنهم كوزموقراطيون ذوقا ، وانجلو – امريكيين مظهرا ، انهم من يقيمون زواج المصالح ،ويشغلون المقاعد المتميزة فى تفردها بالطائرات ، ويتيحون الدرجات الوظيفية فى معظم الشركات الكبرى العالمية . انهم يشكلون إجمالا طبقة قائدة كوكبيا .

ويضيف ، أنهم يقرأون جميعا نفس الجرائد والمجلات التى تشكل نفس نمط الوعى : الفاينانشال تايمز ، ول ستريت جورنال ، الايكونوميست ، بيزنس ويك[١].

" ومنذ سنوات وصفت جريدة اللوموند دبلوماتيك الفرنسية والقريبة من الحركة المضادة للعولمة النيوليبرالية ، وصفت المنتدى الاقتصادى العالمى " دافوس " بأنه ملتقى سادة العالم الذين أصبحوا بلاشك مركز الليبرالية الفائقة Hyper liberalism والعولمة الرأسمالية [٢]

واذا كان مفهوم (السلطة Authority) قد ارتبط بالدولة ومؤسساتها الرسمية ، فى مقابل ارتباط مفهوم (القوة Power) بنطاقات أخرى عديدة غير رسمية ، فإن لنا أن نقرر أن كلا المفهومين هما من نتاج مرحلة الدولة القومية ، والتى تم تجاوزها فى مرحلة العولمة الراهنة ، التى أفرزت فعالياتها مفهوما آخر يصف بوضوح مدى التحول الذى يشهده واقعنا من هيمنة ذات طبيعة مختلفة ، " حيث الأهمية البادية التى تعزى إلى " فاعلين " خارج إطار الدولة ،ويكتسب مفهوم (السلطة الخاصة The Private Authority) أهمية متزايدة فى الأدبيات الحديثة للعلاقات الدولية . هذه

(١) R.Dore,New Forms and Meanings of work in an increasing Globalized world, international institute for laboure studies, (ILO) social policy lectures, Tokyo, December 2003, pp: 64 -65
(٢) J.Graz, How powerful are Transnational Elite clubs? The social Myth of The world economic Forum. New political Economy , vol.8, No.3, nov 2003, p : 321

الأدبيات التى تستكشف العلاقة بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية من خلال الاهتمام بتمفصلهما مع أنماط جديدة وفاعلين جدد يشكلون ويصيغون الاقتصاد السياسي للعالم الراهن . وهو المجال الذى يشمل : دراسة فاعلين من الشركات الكوكبية ، والمنظمات غير الحكومية ، وحائزو المعرفة وناشروها عبر الشبكات الاعلامية ومخازن التفكير ، إلي جانب الجريمة المنظمة عبر القومية ، والشركات العسكرية (الأمنية) الخاصة (١) .

ومن هذا المنطلق يتم التركيز على دور أندية النخبة فى تشكيل السياسات العالمية تلك التي تقدم أرضية غيرة رسمية للتشبيك والتفاوض السياسي والاقتصادي ، الهادف الى صياغة الاستراتيجيات المستقبلية للعولمة الرأسمالية " متعدية الجنسية " (٢) .

هذا واذا كنا نفصل – بالتحليل – بين مستوى اقتصادى وآخر سياسي ، فإن الواقع يدلنا على ضرورة النظر إلى كلا المستويين فى تطافرهما ، حيث انهما يساهمان معا فى تشكيل كتلة حاكمة كوكبيا ، تتكون من قوى سياسية واقتصادية تقودها الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية " والتى تصيغ سياساتها وفقا للبناء الكوكبي الجديد للتراكم والانتاج الرأسمالى ، الذى يقود السلوك الاقتصادى والسياسي لهذه الكتلة الحاكمة ، ومن ثم يشار اليها ككتلة معولمة (٣)".

ثالثا : الطبقات متعدية الجنسية :

تفضى الممارسات الاقتصادية – السياسية متعدية الجنسية ، والمرتبطة بنمط الانتاج الرأسمالى المعولم فى الراهن الى إعادة تشكيل البنية الطبقية كوكبيا وتكون المحصلة حالة من الاستقطاب ، حيث نجد طبقة – أو بالأدق شرائح طبقية رأسمالية متعدية الجنسية ملحق بها شرائح من الطبقة الوسطى المعولمة التى تخدم مصالحها ، إداريا وفنيا ، وهما يمثلان فريقا

(١) I,Graz, Ibid, p:321
(٢) Ibid, p : 337 .
(٣) Robison and Harris, Towards A Global Ruling Class,(op.cit), p: 21 .

يعمل فى تناغم معا ، أو لنقل قطبا واحدا . أما الفريق، أو القطب الآخر فيتمثل فى الطبقة العاملة على اتساع العالم الي جانب شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المحلية ذات الطابع التقليدى ، والتي لاتؤهلها مهاراتها وخبراتها للالتحاق بسوق العمل الكوكبي .

وقبل ان نشرع فى تناول طبيعة هذه البنية الطبقية متعدية الجنسية بشكل أكثر تفصيلا ، أجد من الأوفق تحديد ما نقصده بالطبقة بشكل عام . وفى هذا الصدد يطرح (روبنسون وهاريس) تحديدا لها أجده ملائما للغاية وينطوى على كثير من العمق والدينامية ، حيث يقرران : "تعني الطبقة مجموعة من الناس الذين يتشاركون فى علاقة عامة بعملية الانتاج وإعادة الانتاج الاجتماعى ، متشكلين علائقيا، على أساس صراعات القوى الاجتماعية . وهو المفهوم الذى بالامكان تطبيقه على حالة التضاد الاستقطابى ، كالذى بين البورجوازية والبروليتاريا ، وأيضا على المصالح الجزئية داخل نطاق طبقة واحدة بعينها (كالرأسمال الصناعى والتجارى) (١)".

- ولعل من أبرز الصعوبات التى تواجهنا عند تناول البنية الطبقية متعدية الجنسية ، بما تنطوى عليه من تباينات ، ما تمثل فى امرين ، أولهما الجدة النسبية لموضوع الدراسة ،ومن ثم قلة البحوث والدراسات التى بالإمكان الرجوع اليها ، خاصة تلك المتبنية لمفهوم واع بشأن الوضعية الراهنة للعولمة بإعتبارها تقوم في جوهرها على ممارسات متعدية الجنسية متجاوزة لنطاق الدولة القومية بماتنطوى عليه من تفاعلات يغلب عليها التدويل دون أن تتعداه الى ما هو أشمل فى الراهن ، أعني العولمة .

والأمر الآخر ، يتمثل فى أن الدراسات المتاحة – عالميا – فى هذا الصدد قد ركزت جلها على الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية فى حين أهملت العمالية . كما أن تناولها للشرائح الطبقية الوسطى متعدية الجنسية

(١) Robinson and Harris, (op.cit) , p : 19 .

كان – في الغالب – بإلحاقها بالأخرى الرأسمالية . ومن ثم فإن المحصلة كانت عبارة عن تركيز على الشرائح الطبقية الغالبة والمهيمنة (رأسمالية ووسطى متعدية الجنسية) فى حين كان الاهمال من نصيب الطبقات والشرائح المغلوبة والمقهورة على مستوى عالمى (العمالية والوسطى التقليدية) .

ومن ثم وبالترتيب عليه ، كان الحل المتاح هو استعراض ومناقشة الشرائح الطبقية الرأسمالية والوسطى المعولمة المتاحة فى الأدبيات ، مع الوضع فى الاعتبار لعلاقة جدلها بالشرائح الطبقية الآخرى المتناقضة معها ، وجودا ووعيا .

(أ) الشرائح الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية :

قد يكون من الأوفق علميا الحديث بشأن شرائح طبقية رأسمالية متعدية للجنسية ، بدلا من أن نطلق على هذه الشرائح مسمى الطبقة . فهي عبارة عن شرائح ضمن نطاق طبقة رأسمالية أشمل ، فليست كل الطبقة الرأسمالية متعدية للجنسية بالضرورة ، وإنما شرائح منها ، قد تكون العليا تحديدا ، هذا رغم علمنا بأن رأس المال هو بطبيعته متعد للحدود ، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، حتى أن رأس المال المحلى الذى قد لايستهدف ممارسة نشاط يتعدى حدود الدولة الوطنية ، إنما يدخل فى علاقات تتفاوت كما ونوعا مع رأس المال متعدي الحدود .

ومن ثم فإذا كانت النظرة الشاملة العميقة تجعل من رأس المال جميعه متعديا للجنسية بشكل أو بآخر ، فإن التحليل الطبقى العلمى إنما يجد أن من الموضوعى تحديد الشرائح الطبقية المعنية بالدراسة فى تلك التى تمارس نشاطا متعديا للجنسية بشكل مباشر .

نذكر ذلك على اعتبار أن الدراسة التى تناولت هذا الموضوع بالدراسة استخدمت مفهوم الطبقة بشكل عام لتوصف به هذه الشرائح الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية دون تدقيق يذكر فى هذا الصدد .

- وبداية يقرر (روبنسون وهاريس) أن الطبقات الرأسمالية قد تطورت تاريخيا داخل الشرنقة الحمائية للدولة الوطنية ،وطورت مصالحها في تضاد مع الرساميل الوطنية . وقد عبرت هذه الأوضاع عن تحالفات الطبقات والجماعات التى كانت متشاركة ضمن كتل تاريخة داخل الدولة الوطنية .

أما الآن فقد حلت العولمة محل الدولة الوطنية ، لنشهد عملية للتشكيل الطبقى متعدى الجنسية . وذلك فى الوقت الذى تحول وتحور فيه دور الدولة الوطنية كوسيط يتخلل العلاقة بين الطبقات الأدنى بالرأسمال . حيث يتم عولمة الجماعات الاجتماعية المهيمنة والخاضعة على حد سواء ، عبر بناءات ، ومؤسسات متعددة ومختلفة (١) .

" وتعكس سياسات الليبرالية الجديدة التغيرات التي طرأت على تنظيم هذه الطبقة الرأسمالية لنفسها إزاء الوسائل الجديدة للإنتاج . وإن المطالبة بأسواق حرة، ونظم تمويل مفتوحة قد تطورت نظرا لطبيعة رأس المال القادرة على الغزو ، وهو ما أنطوى على نظام متعدى للجنسية (٢)".

- وتعد الشرائح الطبقية الرأسمالية " متعدية للجنسية " لعدة أسباب تتمثل فيما يلى:

١- اتجاه أعضائها الى التشارك فى المصالح الاقتصادية الكوكبية ، وكذا المحلية.

٢- محاولتهم فرض السيطرة الاقتصادية على نطاقات العمل بمستوياتها المختلفة .

٣- والسيطرة على السياسات الداخلية والخارجية .

٤- والهيمنة الايديولوجية / الثقافية على الحياة اليومية .

---

(١) Robinson and Harris, (op.cit) . p : 15
(٢)Jerry Harris, Information Technology and Global class Formation, (www, Net 4 dem. Org/mayglobal/ paper/jerryharris- ukpaper. Pdf)

٥- وتمتعهم برؤى كوكبية بأكثر منها محلية فيما بتعلق بعديد من القضايا.

٦- واتجاههم إلي أن يكونوا أناسا من بلدان متعددة ، وكثير منهم يعتبر نفسه مواطنا عالميا ٠

٧- فضلا عن كونهم يتجهون إلي التشارك في أساليب حياة متشابهه ، خاصة فى أنماط الاستهلاك السلعى والخدمى الفاخر [١] .

- وتتكون هذه الشرائح الرأسمالية متعدية الجنسية من عدة أقسام ، وقد صنفهم أبرز المنظرين فى هذا الصدد ،وهم سكلير ، وروبنسون ، وهاريس ، على نحو مشابه إلي حد كبير ٠

ونتعرف فيما يلي على أهم وأبرز تلك التصنيفات :

(١) يرى (سكلير) أن " الطبقة " الرأسمالية متعدية الجنسية تتضمن أربعة أقسام هى :

(أ) المديرون التنفيذيون للشركات متعدية الجنسية ومؤسساتها المحلية (قسم الشركات) ٠

(ب) بيروقراطيو وسياسيو الدوله المعولمين (قسم الدولة)

(ج) المهنيون المعولمون (القسم التقنى)

(د) التجار والاعلاميون (القسم الاستهلاكى) [٢]

"هذه التقسيمات الأربعة هى – في منظور سكلير – فئات تحليلية يمكن تمييزها ، وهى ذات وظائف مختلفة للنظام الرأسمالى العالمى ، ينتقل فيها الاشخاص على الأغلب من فئة إلى أخرى ،وتوصف أحيانا بأنها " الباب الدواز " بين الحكومة والتجارة [٣] ".

(٢) أما (روبنسون وهاريس) فيريان أن هذه الشرائح الطبقية ، ونتيجة لأنها تضم أصحاب مصالح اقتصادية وسياسية فى ذات الوقت ،

(١) L.sklair, Globalization-, (op.cit),pp:98-99

(٢)Ibid, p:99

(٣) ليزلى سكلير ، الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية ، (فى) : ج٠ روبيرتس وايمي هايت (محررا) من الحداثة الي العولمة ، (م٠س٠ذ) ، ص ٢٤٣

فإنه يصح أن نطلق عليها مسمى : الكتلة الطبقية ، وهما ينظران إلي هذه الكتلة الطبقية باعتبارها قائدة كوكبيا ، وذلك من خلال الشركات متعدية الجنسية ،ومؤسسات التمويل العالمية ٠ وهى تضم إجمالا :

(أ) القوي الرئيسية في الأحزاب السياسية المهيمنة ٠

(ب) النخب الي تدير وكالات التخطيط الاقتصادى متعدي الجنسية ٠

(ج) المهيمون على وسائل الاتصال والاعلام الكبرى ٠

(د) النخب التكنوقراطية ٠

(هـ)مديرو شئون الدولة ٠

وهى الفئات التى تتواجد فى الشمال والجنوب على حد سواء [١]

- ولعل من أبرز ما يمكن ملاحظته علميا على ما قدم من تصنيف لمكونات تلك الشرائح الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية ، ينصب على عدم وضع معايير محددة بعينها لتصنيف تلك الفئات ضمن مكونات الشرائح الطبقية الرأسمالية دون غيرها ، كالشرائح العليا من الطبقة الوسطى على سبيل المثال ٠ ومن ثم حفل كلا التصنيفين المطروحين بتعميم يبدو مخلا فى بعض جوانبه ، ولايكفي هنا أن نقرر – كما في رؤية سكلير – أن الاشخاص ينتقلون من فئة لأخري بطريقة الباب الدوار بين الحكومة والتجارة ٠ ومثالنا علي ذلك ما طرحه (سكلير) لفئة كالمهنيين المعولمين (القسم التقني) فهل كل المهنيون (المهندسون – الأطباء – المحامون ٠٠ الخ) الذين يمارسون نشاطا يتعدي حدود وطنهم الاصلي ، يصنفون ضمن الشرائح الرأسمالية ، أم أن بالإمكان تسكين بعضهم – وبشروط محدده – ضمن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى المعولمة ؟ وهو ما

(١) Robinson and Horris, (op.cit),pp:11-12

قد يتم تحديده وفقا لحجم أنشطتهم الخارجية هذه ، ومدى ما يقومون بمراكمته رأسماليا ، وقدر استغلالهم لفائض قيمة عمل من يعملون معهم في درجات ووظائف أدني .. الخ فليس كل من يمتلك خبرات ومهارات مهنية متخصصة رفيعة المستوي ويعمل بنفسه ولا يستخدم أحدا برأسمالي ، وإنما هو منتمي بشكل أو بآخر إلى احدي شرائح الطبقة الوسطي .

- نفس الأمر نجده فيما يتعلق بفئة التجار والاعلاميون (القسم الاستهلاكي) ونتساءل مبدئيا ، إلي أي مدي يكون ملائما وضع التجار من ناحية والاعلاميون من ناحية أخرى ضمن فئة واحدة ؟ والي أي حد يكون ملائما تقرير أن الاعلاميين – هكذا باطلاق .. يمثلون شرائح رأسمالية متعدية للجنسية ؟ انهم بطبيعة أعمالهم ، كمهنيين متخصصين ، قد يتجاوزون حدود أوطانهم ، إلا انهم ليسوا بالضرورة رأسماليين . كما أنهم قد يقومون بأنشطه ذات طابع اعلامي – اعلاني استهلاكي ، إلا إنهم ليسوا بالضرورة أيضا رأسماليين كلية ،وذلك مع الوضع في الاعتبار أن جانب الاستهلاك هو جوهر الايديولوجية الرأسمالية التي تمثل أحد الأضلاع الثلاثة ، مع الضلعين الاقتصادي والسياسي ، التي تقوم عليها الممارسات الرأسمالية متعدية الجنسية ومن ثم ، فقد يكون من الأوفق حصرهم في الشريحة المهيمنة علي وسائل الاتصال والاعلام الكبري ، كما في تصنيف (روبنسون وهاريس) .

ومن ناحيه اخري ، نجد انه ليس كل من يمارس نشاطا تجاريا خارج حدود وطنه برأسمالي متعدي للجنسية ، فهناك من يمارس نشاطه علي نطاقات محدوده لاتجعله – أو بالأدق– لا تمكنه من أن يراكم رأسماليا بالقدر الذي يلحقه " بجدارة " بشرائح الرأسمالية متعدية الجنسية ذات الطبيعة الكوكبية .و من ثم فإن حديثا عن تجار معولمين لابد وان يخضع لمعايير

وضوابط يتحدد من خلالها كم ونوع مشاركتهم علي نطاق عالمي ، ودرجه انتماءهم للشرائح الرأسمالية متعدية الجنسية.

بالإضافة لذلك ، وفي الاتجاه ذاته ، إلي أي مدي يكون صحيحا أن نصنف (القوي الرئيسية في الأحزاب السياسية المهيمنة) في تصنيف روبنسون وهاريس – على أنها أحد الفئات المكونة للكتله الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية ؟ إن هذا يصير صحيحا في حاله واحدة ، هي أن تكون الايديولوجيا المهيمنة علي جميع القوى الرئيسة في هذه الأحزاب هي الايديولوجيا الرأسمالية متعدية الجنسية ، وهو وإن كان يصح علي بعض الأحزاب حول العالم ، في الشمال والجنوب ، إلا أنه لا يصح علي جميع الأحزاب وقواها الرئيسية ، مثالنا علي ذلك قوى عديدة تهيمن علي أحزاب سياسية لاتتبن الايدولوجيا الرأسمالية ، بل ترفضها وتناهضها ،محاولة طرح البدائل ، وهو ما نجده بارزاً في الأحزاب الحاكمة في عدة دول بأمريكا اللاتينية في الوقت الراهن . وعليه فان التعميم في هذا المقام قد يكون مضللا بشدة .

واجمالا ، فإن هذه التصنيفات ماتزال في بداياتها ، وهي تحتاج الي مزيد من الدرس لبلورتها وفقا لمعايير علمية ، وتحديدات مفاهيمية جامعة مانعة ، بحيث تصبح أكثر فاعلية في شأن تناولنا لهذه البنية الطبقية التي لاتزال في طور التشكيل.

(ب) الشرائح الطبقية الوسطي متعدية الجنسية :

تشغل الشرائح الطبقية الوسطى المعولمة جزءا مهما للغاية من البنية الطبقية متعدية الجنسية . وهي الأهمية التي تنبع من نوعية الدور الذي تلعبه تلك الشرائح الطبقية ازاء رأس المال الكوكبي . فاذا كان للشرائح الطبقية الرأسمالية ملكية وحيازة فاعلة في رأس المال الكوكبي ذي الطابع

المؤسسي ، فان الشرائح الطبقية الوسطي تقوم بعمليات التسهيل والتيسير الفاعل والنشط لتمدد وتوسع رأس المال والسوق الكوكبي [١] فنيا وإداريا ٠

ومن ثم ، وبالترتيب علي تلك العلاقة الوثيقة بين الشرائح الطبقية الرأسمالية والوسطى متعدية الجنسية ، فإن عديدا من الباحثين والمنظرين في هذا الصدد ، لايكادون يميزون بين كلا النوعين من الشرائح الطبقية : الرأسمالية والوسطى ، فيتناولونهما في تحليلاتهم معا دون تمييز واضح ، وذلك علي اعتبار انهما يمثلان كتله طبقية ذات مصالح وانتماءات مشتركه تولدت كنتاج لعمليه العولمة الرأسمالية ٠

وفي هذا يذكر البعض : أنه مع بزوغ الشركات متعديه الجنسية برزت نظرية تقول بأن الفضاء الاجتماعى يشهد مولد نخبة من نوع جديد تكاد تكون منزوعة القومية ،هذه النخبة العالمية تتكون من رجال أعمال ، ومديرين تنفيذيين في الشركات متعدية الجنسية ، ومعهم أعداد كبيرة من الصحفيين ، والدبلوماسيين ، وأصحاب المكاتب الاستشارية ، والفنيين البارزين في مجالات تكنولوجيا الانتاج والاتصال ٠٠ الخ ٠

ويدور نشاط هذه النخبة حول قضايا ومشكلات ذات طبيعة عالمية أو متعدية الجنسية ٠ وهي غالبا ما لاتبقي لفترة طويلة في بلادها الأم ، فهي كثيره السفر والترحال ، وحياتها اليومية في كل مكان معلقة بالأنشطة العالمية ، ان هذه الوضعية الجديدة أفضت الي حالة يتقوض خلالها المجتمع الجماهيري لصالح بروز مجتمع مكون من فئات أو جماعات متقاربة في المصالح ، والمهارات ، والثقافة ، وفي حين أنها متواصلة عالميا مع بعضها البعض ، فإنها قد لاتكون متكاملة قوميا [٢] ٠

• وقد طرح (زيانج بياو Xiang Biao) عدة خصائص تميز هذه الشرائح الطبقية الوسطى متعدية الجنسية ،وتتمثل فيما يلي :

(١) Xiang Biao, Ethnic Transnational Middle class in formation, A case stuby of Indian information Technology Professionals (biao. xiang @ ST0 hughs. Ox ac. Uk)

(٢) محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية في مصر ، قضايا فكرية ، الكتاب التاسع عشر والعشرون ، اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٨٠ – ١٨١

(١) إن مصلحتهم الجمعية تكمن في خدمة رأس المال الكوكبي بأكثر من الاقتصاد المحدد بالحدود المحلية ٠ وهم في ذلك يتجهون للدفاع عن الاقتصاد الرأسمالي ذي الايديولوجية الليبرالية الجديدة.

(٢) انهم ليسوا في موقع " وسيط " بين رأس المال والعمل فقط ، ولكنهم يشغلون نفس الموقع أيضا بين ما هو كوكبي وما هو محلي ٠ حيث تيسر الشرائح الطبقية الوسطى عمليه اختراق رأس المال الكوكبي للمجتمع المحلي ، وكذا يقومون بتحريك المصادر المحليه لصالح رأس المال الكوكبي ، فضلا عن الاشراف علي آليات العمل المحلي لتحقيق نفس الهدف ٠

(٣) وتشارك هذه الشرائح في عملية العولمة بشكل رئيسي من خلال عولمة قوة عملهم٠ فهم يبيعون قوة عملهم لمن يدفع أكثر بغض النظر عن جنسيته، وهي العملية التي يعيدون من خلالها تصنيف مواقعهم والتكيف مع الأوضاع الجديدة ٠

(٤) وفيما لايشبه علاقة الطبقة الوسطي المحلية بالأخرى الرأسمالية ، فان الشرائح الوسطى متعدية الجنسية بإمكانها أن تصبح مالكة لرأس المال بشكل سريع ، أي أن حراكها الصاعد ممكن دائما وبقدر أكبر من اليسر والسلاسة [١] .

* انهم اجمالا يمثلون شرائح طبقية متعديه للجنسيه تتسم بخصائص مشتركة الي حد كبير ، سواء في أدائها لأعمالها أو في استخدامها لمفاهيم ومفردات تتسم بخصوصيتها وتمايزها عن غيرها من فئات وجماعات اجتماعيه اخري داخل مجتمعاتها المحلية ٠ وفي رؤية (ريتش E.Rich) انهم النخبة الاجتماعية الجديدة التي تتفق بذكاء لتأهيل ذاتها من أجل أن تكون قادرة علي بيع وتسويق مهاراتها، ومعارفها ، واستبصاراتها في السوق الكوكبي ٠ وهم يمثلون " طبقة فائقة جديدة A New over class هذه

(١) Xiang Biao, Ethnic Transnational – (op.cit), P:17

الطبقة – أو بالأدق الشريحة الطبقية – ليست محددة بحدود البنيـة الطبقيـة المحلية لمجتمعاتها بالمعني التقليدي السائد في التحليلات النظرية الكلاسيكية للطبقه الاجتماعيه [١] .

وهو ما قد يرجع – وكما أوضحنا في دراسة سابقة لنا – الي التحول الذي أصاب البنية الاقتصادية والمعرفية ونزوعهما نحو الرمزيـة ، حيـث أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي القطاع الرائـد الـذي يقـود الاقتصـاد الرأسمالي ، الي الحد الذي ينقلنا من عصر الصناعة ، بمفهومهـا المـادي الملموس ، الي عصر ما بعد الصناعة ، وهوما انعكس علي بنية وتكـوين بعض الجماعات ، والفئات ، والشرائح الطبقية الأكثر احتكاكا وتأثرا بهـذا التحول ، حيث أصبح بالإمكان الحديث في الراهن عن عمليات مستحدثة من التشكيل الطبقي الذي يعتمد علي التواجد الرمزي المحـاكي (Virtual class) لتلك الشرائح والفئات الطبقية بأكثر من مجرد الاجتهاد في تحليـل أنمـاط وجودها ، فضلا عن وعيها ، بالاستناد الي عمليات إعادة الانتـاج المـادي للطبقة في التحليلات التقليدية .

اننا نجد ذلك متجليا عند النظر في حال وجودهـا المـادي وإعـادة انتاجها لذاتها طبقيا ، والذي لم يعد يعتمد – في أحيان عديدة – علي مجـرد الحصول علي نصيب من اجمالي الناتج المحلي لمجتمعاتها بقدر ما يعتمد في الحصول عليه من اجمالي ناتج عالمي ، وبشكل يكاد يكون مباشرا في الكثير من الاحيان وهوما يتم عبر وسائل بالغة التقدم تكنولوجيا ، وقد لايخضع لأي من القواعد الحاكمة لنظم العمل علي المستوي المحلي .

وهو أمر تشترك فيه هذه الشرائح الطبقية المعولمة مع غيرهـا ذات الامتداد العالمي [٢] .

(١)Philip Brown and Hugh Lauder, capitalism and social Progress, palgrave publishers, new York, 2001 , [[:: 135 - 140

(٢) محمد عبد المنعم شلبى ، تحولات الطبقة الوسطي في ظل العولمة ، مجلة أحوال مصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه العدد ، (١) ، صيف ١٩٩٨ ، ص ص ١١٦ - ١٢٠ .

كذلك بينا في دراسة أخري ، أن من أبرز خصائص تلـك الشـرائح الطبقية البازغة ما يرتبط بعدم وجود هيكل ثابت ينتظمها بشـكل محـدد ، سواء علي مستوي وجودها أو وعيها ، أو بتعبير آخر ، مسـتوي عملهـا وعمليات إعادة انتاجها ، وفاعليتها ومشاركتها وانتماءاتها ،فمـن الملاحـظ علي نظام أعمالها المختلفة – في غالب الأحيان – أنها تؤدي وظـائف دون هياكل واضحة محددة ، فقد تتباين الهياكل وقد تختفي في أشكالها النمطيـة ، في الوقت الذي يتبدل فيه العاملون الذين أصبحوا يعملون لبعض الوقت بدلا من كل الوقت كما كان يحدث ، وكذا تبدل أنماط التواصلات بـين الـداخل والخارج ، وتنوع الأنشطة في مدي زمني قصير نسبيا . الخ .

ومع ذلك تظل الأدوار قائمة ومستمرة في ظل هياكل متغيرة . وهو ما قد يتضح بالمقارنة بين ظروف عمل (مبرمج كومبيوتر) ينتقل بحاسـبه المحمول (Lap Top) عبر الزمان المتباين (فـروق التوقيتـات العالمية) والمكان (النطاق المحلي والفضاء الكوكبي) ، بقدر كبيـر مـن الحرية الذي قد لايلزمه بالتواجد الفيزيقي في مكان بعينه (سواء داخل نطاق مؤسسة يعمل بها ، أو منزل يقطنه ، أو وسيلة مواصلات ينتقل بها . الخ) ، مقارنة بظروف موظف بيروقراطي يعمل بالجهاز الحكومي ، يؤدي عملا روتينيا ، ويخضع للهيراركي الوظيفي ، وعلاقات العمل ، والارتباط بكافـه شروط التواجد النظامي في الزمان والمكان المحددين بقدر من الصرامة .

ينتمي الاول الي شريحة وسطي معولمة " متعدية الجنسية " في حين ينتمي الآخر الي شريحه وسطي تقليديه " محلية ": من الطبقه الوسطي [١]

وبقدر أكبرمن الاجرائيه يذكر (زيانج بياو X.Biao) في دراسته عن المبرمجين الهنود في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والمنتمين بشكل أساسـي للشرائح الوسطي متعدية الجنسية ، والذين اطلق عليهم : أناس الكومبيـوتر

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، المواقع الوسطي ، اتجاهات التغيير بين التفكيك والتهميش والاندماج ، (في) عبد الباسط عبد المعطي (محرر) الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدي العالم الثالث ، دار ميريت للنشر ، القاهره ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٦

Computer People ، انهم اغنياء ، منافسين والأكثر أهمية قادرين علي الانتقال عبر البحار في أي وقت يشاءون • وهم يكسبون بما يعادل مرتين الي خمس مرات مقارنة بالمهندسين الذين لايعملون في مجال تكنولوجيا المعلومات • كما تتجاوز وضعيتهم الاجتماعيه نطاق بلدانهم الي العالم ، فهي وضعية اجتماعية متعدية للجنسية ، وهو ما جاء كنتيجة طبيعية لعلاقتهم الوثيقة برأس المال الكوكبي (١) .

- ومن ناحية أخرى ، يلفت (سن لينج وود Hsin Ling wu) النظر الي الارتباط بين النخب متعدية الجنسية وما أطلق عليه المدن الكوكبية ، وذلك بدراسته التي ركز خلالها علي مدينه شنغهاي الصينيه ، باعتبارها رمزاً قوياً علي الانفتاح العالمي ، والمتأثرة بشدة بتطوير السياسات ذات الطبيعة الليبرالية حيث يرصد كيف تساعد هذه النخب المهنية علي تحويل صورة شنغهاي التقليدية لتتلائم مع سماتهم وخصائصهم ، والمتمثلة في خلفياتهم التعليمية العليا ، ومعارفهم ومهاراتهم المهنية المتخصصة ، ودخولهم المادية المرتفعة ومن ثم ارتباط مظاهر النزعة الاستهلاكية الجديدة في شنغهاي باحتياجاتهم وتطلعاتهم (٢) .

- ولا تقتصر هذه النخبة – بالطبع – على مصممي البرامج وأنظمة المعلومات ، بل تضم أيضا مهناً أخرى متنوعه تضم : الباحثين العلميين ومساعديهم ، والفنيين الذين علي صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكمبيوتر، كما يتزايد دور المهندسين المدنيين ، والعلماء ، والباحثين في مجال الهندسة الوراثية ، وهندسة الفضاء والاتصالات • وخبراء التمويل والتسويق ، والمستشارين في مجال الاستثمار ، ومنتجي البرامج التعليميه ، وصانعي الافلام ، والناشرين والمشتغلين

(١)Xiang Biao, (op.cit), P:4

(٢)Wu, Hsin Ling, on The Lifestyle of transnational Elites in shanghai. (https:// gra 103. aca. Ntu. Edu. Tw/gdoc/ d91228002a.pdf)

بالاعلان ووسائل الاعلام، وهي وظائف من الممكن توصيف العاملين فيها علي أنهم من " عمال المعرفة Knowledge workers (١) .

- ويظل مهما للغاية التأكيد علي أنه علي الرغم من أننا ربطنا منذ البداية بين هذه الجماعات والشرائح الطبقية البازغة وعملية العولمة ، فإننا لابد وأن ندرك أن جميع الفئات والجماعات والشرائح الطبقية هي في حالة تواصل ، بدرجة أو بأخري مع عملية العولمة ، سلباً وايجاباً ، حتى أكثرها تقليدية وتخلفاً • غير أن ما نقصده – في هذا الصدد تحديداً – هو الجماعات والشرائح الطبقية الوسطي التي تعد في " الطليعة المستفيدة " – نسبياً – من بين كافة هذه الفئات والشرائح والجماعات الطبقية ، بحكم نوعية أعمالها ، وقيمها و ورؤاها وتصوراتها ، وكثافة علاقاتها بالعالم وتطوراته علي كافه المستويات والصعد • فإذا كانت العولمة الرأسمالية قد فرضت شروطا وضرورات تتعلق بالتمكن من مهارات وخبرات معرفيه ، وتكنولوجية ، وتسويقية ،واعلامية ، وتفاوضية •• الخ ، فإن تلك الشرائح والجماعات الطبقية الوسطى البازغه هى الأكثر ارتباطا بها ، مما جعلها جماعات معولمة من حيث الانتماءات والمصالح (٢) .

انهم – في أحد التعبيرات – " مهنيون واداريون يعون قيم العصر ومفرداته ، يطورون "بأنفسهم " مهاراتهم الشخصية ، كي ينالوا فرصة العمل التي يبحثون عنها • يتعلمون اللغات ،ويتقنون التعامل مع الكومبيوتر ، ويتدربون على لقاءات الاختبارات الشخصية التى تسبق الالتحاق بالوظائف التي تحتاج الي مهارات خاصة • ولأنهم مبادرون ، يسعى الكثير منهم الي العمل المناسب في لحظة محددة ، ولأنهم متخصصون ، يعرفون

(١) جيرمي ريفكن ، نهايه عهد الوظيفة ، انحسار قوة العمل العالميه وبزوغ حقبةما بعد السوق ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٤٨ – ٢٤٩)
– وايضا : رمزى زكى ،وداعا للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربى ، القاهره ١٩٩٧ ، ص ص ٣٣ – ٣٤ .
(٢) محمد عبد المنعم شلبي ، المواقع الوسطي (م.س.ذ) ، ص ص ١٢٤ – ٣٢٦ .

قواعد السوق وقوانينه الجديده ويتفهمونها ، وينتقل بعضهم وراء الأجر والمميزات بين موقع وآخر [١] .

- واجمالا ، يصبح مشهد البنية الطبقية العالمية – في تحليل روبنسون وهاريس – متمثلا في وجود الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية في مركز الكتله المعولمة ، وتتكون من ملاك ومديرى المؤسسات متعدية الجنسية ،والرأسماليين الاخرين حول العالم الذين يديرون راس المال متعدي الجنسية ، كما تنطوي هذه الكتلة أيضا على الكوادر ، والمديرين البيروقراطيين والتكنوقراطيين الذين يديرون توكيلات المؤسسات الدولية ، كصندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التجاره العالميه ، وغيرها من المنتديات متعدية الجنسية في الشمال والجنوب .

فضلا عن ذلك تضم تلك الكتلة المهيمنة سياسيين، وشخصيات كاريزمية (آسرة) ، الي جانب مثقفين عضويين مختارين يقدمون الشرعية الايديولوجية والحلول التكنيكية .

ويقع أسفل هذه النخبة متعدية الجنسية شريحة صغيره منكمشة من الطبقات الوسطي، الذين لا يتمتعون الا بقوة ضئيلة للغاية ، إلا انهم يشكلون حاجزا هشا بين النخبة متعدية الجنسية والغالبية الفقيرة في العالم [٢] .

* ومن ثم وبالترتيب عليه يصح تماما ما قرره كل من (هانس مارتين وزميله هارالدشومان) من " أن قتامة المستقبل تبدو في انه سيكون صورة من الماضي المتوحش للرأسماليه في فجر شبابها ، حيث سيكون هناك (٢٠%) فقط من السكان ، الذين يمكنهم العمل والحصول علي الدخل والعيش في رغد وسلام ، أما النسبة الباقية (٨٠%) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير [٣]

(١) عبد الله كمال ، مجله روز اليوسف ، القاهره ، العدد (٣٧٠٠) ، مايو ١٩٩٩ ، ص ص ٢٦- ٢٩

(٢) Robinson and Harris, (op.cit). p : 2

(٣) هانس بيتر مارتين-وهارالدشومان ، فخ العولمه ، الاعتداء علي الديمقراطيه والرفاهيه ، ترجمه عدنان عباس علي ، سلسله عالم المعرفه ، العدد (٢٣٨) ، الكويت ، اكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٩

الفصل الثالث

العولمة وسياق الوعى الكوكبي

"الايديولوجيا والقيم الكونية "

مقدمة :

كما أن للعولمة " الرأسمالية " دور رئيسى فى إعادة تشكيل البنية الطبقية على مستوى كوكبي ، فإن لها دور آخر فى إشاعة وتكريس أنماط من الوعى الكوكبى ، الحقيقي والزائف على حد سواء . وبوصفه وعيا كوكبيا فهو متعدي للجنسية ، وهو ينطوى على مستويات متعددة ، تبدأ بالإدراك الآنى المباشر وتنتهى بالوعى المتبلور ذى الطبيعة الاستراتيجية . هذا الوعى ينصب بالأساس على فلسفة ، واستراتجيات ، وآليات عمل النظام الرأسمالى الكوكبى على كافة أصعدته الاقتصادية ، والسياسية ، والايديولوجية ، وكذا مضاداتها وبدائلها .

يتولد هذا الوعى – فى أكثر جوانبه أهمية – نتيجة لعمليات ممتدة من الصراع بين المصالح المختلفة للبشر ، الذين يتفاوتون فى كم ونوع استفادتهم من نمط الانتاج الرأسمالى المعولم ، وفقا لمواقعهم داخل نطاق بنية طبقية متعدية للجنسية . فكما أن هناك شرائح وجماعات طبقية رأسمالية ووسطى معولمة تمارس هيمنتها على مستويات اقتصادية ، وسياسية ، وايديولوجية ، فإن هناك جماعات وشرائح طبقية أخرى ، عمالية ووسطى تقليدية ، تمارس عليها عملية الهيمنة هذه بكافة مستوياتها .

حيث يلعب (المكون الايديولوجي) المصاحب للعولمة الرأسمالية دورا بالغ الأهمية فى محاولة لتكريس انماط بعينها من الوعى الكوكبى المعولم ، وضمان الحفاظ على مصالح المهيمنين عليه .

هذا ولا ينطوى الوعى الكوكبى على نمط واحد بعينه ، كالذى نتحدث عنه فى هذا الصدد بوصفه النمط المهيمن ، وانما ينطوى على أنماط

أخرى مضادة له تعمل على طرح قيم وأفكار وسياسات مناهضة ، وفى بعض الأحيان بديلة ، وان تكن فى مراحلها الجنينية ، كتلك الحركات الاجتماعية – السياسية التى تطرح ما يطلق عليه : العولمة من أسفل ، والتى سبق أن تناولناها فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

ورغم أن هناك دراسات عديدة تناولت موضوع (العولمة الثقافية) ، والتى تبث من خلالها قيماً عديدة تتفاوت فى درجة تبينها للأيديولوجيا الرأسمالية المعولمة ، فإننا لا نكاد نعثر على دراسات امبيريقية تركز على دراسة أنماط الوعى الكوكبى ، وفى القلب منه ، دراسات القيم الاجتماعية لدى الشرائح والجماعات الطبقية المعولمة " متعدية الجنسية " وهو ما أقره أحد أهم المنظرين فى هذا المجال حين ذكر : " ان مسأله (الوعى الكوكبى) ماتزال محل جدال ، فهى تعد بمثابة سؤال امبيريقي مفتوح ، ذلك أن أحدا من منظرى العولمة العديدين لم يدرسه دراسة فعلية [1] ".

ومن ثم ، فقد يكون من الملائم بالنسبة لنا فى هذه الحالة ، أن نمهد لدراسة تحولات أنساق القيم الاجتماعية – بوصفها تعد أهم مكونات الوعى الكوكبى – لدي الشرائح والجماعات الطبقية المعولمة ، بإستعراض للمشهد الثقافى العالمى الراهن ، بما ينطوى عليه من تناقضات تولدت بفعل عملية العولمة ، نتلوه بمناقشة لتحولات أصابت بعض الرؤى العامة ذات الصلة بأحكامنا واختياراتنا للأشياء فى المواقف المختلفة ، ومنها ننتقل إلى استعراض لبعض الاجتهادات البحثية التى قاربت موضوع القيم ، وان يكن من منطلقات كونية Universal بإعتبارها تمثل توقا إلى وجود منظومة قيمية انسانية " مثالية " ، فى مقابل أخرى ذات طبيعة مغايرة تفرضها العولمة " الرأسمالية " .

---

[1] L.Sklair, Globalization, capitalism and Altetnatives, Third Idition, oxford university Press, oxford 2002,p:3 .

أولا : المشهد الثقافى العالمى الراهن :

انطلاقاً من الدور النشط للعولمة الرأسمالية فى تكثيف عمليات التواصل متعدى الجنسية عبر الكوكب على مستويات متعددة : اقتصادية ، وسياسية ، وثقافية ، ايديولوجية ، نجد أن السمة الأكثر بروزا للثقافة العولمية متمثلة فى التسليع بكافة صوره وأشكاله ، " ففى غمار التطورات المستحدثة للعولمة تسقط الثقافة ضحية للشكل السلعى الذى يقود عملية تسويق الحداثة . ومثلما حدد (بودريار Boudrillard) الرأسمالية بوصفها النظام الذي لاحدود فيه للقيمة التبادلية ، تتطور الثقافة لتفقد قيمتها الاستعمالية، لصالح قيمتها التبادلية التي لاتضع في اعتبارها الحدود الوطنية لأى من البلدان على مستوى العالم ، خاصة النامى . وهي تعمل – فى هذا الصدد – على انعاش ذاتها بقوة وسائل الاعلام والشركات متعدية الجنسية [1].

لاتتم هذه العمليه قهراً وفرضاً في كافة الأحيان ، بل إن أحد أهم آليات التغلغل الثقافى الناجح على مستوى كوكبي ، تتمثل في جاذبية ما يطرح ويتم الترويج له بوصفه الأفضل .

ولا تتخذ عملية العولمة الثقافية الشكل التنميطى تماماً ، بل تتم الاستفادة من بعض الخصوصيات الثقافية المحلية التي قد تسهم فى انجاح وزيادة فاعلية الأنماط الثقافية المطروحة وتنويع صورها .

وفي هذا يذكر (رايموند لي R. Lee) : " تترافق عملية خلق الأسواق واسعة النطاق مع التسليع المكثف للثقافة ، التى تستعمر بدورها وقت فراغ الناس على اتساع الكوكب . وهو ما يتم من خلال التركيز على الانتفاع بعوالم الحياة وخصوصياتها في المجتمعات المحليه ، وذلك بهدف

---

[1] Raymond Lee. Globalization and cultural change, current sociology, Vol 42. Summer, 1994, p:27.

تسهيل الاختراق السلعى ، بكافة أشكاله وأنواعه ، سواء أكان ماديا أم رمزياً.

بإختصار ، تتيح عملية التفاعل مع المجتمعات المحلية التقليدية الوسائل من أجل تفعيل الأسواق السلعية الكوكبية (١) .

وإذا ما كان هذا الاختراق ، الثقافى بالأساس ، يتم بسهولة ويسر فى بعض المجتمعات ، فإنه يجد من الصعوبات والتعثرات فى مجتمعات أخرى ما يجعل بعض الباحثين أمثال (باومان Bouman) و(كاسلز Castells) يحذرون من حالة الفصام البنائية بين منطقين مختلفين . يتمثل الأول فى ساحة التدفقات الكوكبية للسلع الكوكبية ، فى حين يتجسد الآخر فى المواقف اليومية للحياة المحلية . وهو ما يفضى إلى حد تقرير أننا قد نتجه نحو الحياة فى عالمين متوازيين لاتتلاق أزمانهما علي الاطلاق (٢) .

هذا ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا المجتمع " المحلى " ليس واحداً موحداً على مستوى العالم ، بل إن للتباينات بين مجتمع وآخر ، دور فى كيفيات التعامل مع العولمة الرأسمالية ، خاصة على مستوياتها الثقافية .

حيث ترتبط عملية الجدل بين الكوكبي والمحلى ، بنوعية المجتمع المحلى ذاته ، ومدى ما يتمتع به من تكوين ينزع نحو أن يكون بسيطا أو معقداً. فما يصح بالنسبة لمجتمع ذا تكوين تاريخي ثقافي بسيط نسبيا ، لاينطبق بالضرورة على آخر يتمتع بحضارة انسانية فاعلة تاريخيا ، ورسوخ ثقافى ، وقدر من خبرات التعامل مع الثقافات الخارجية وهضمها واستيعابها . " فالمجتمع الذي يدخل كطرف فى فضاء عملية العولمة ، خاصة اذا كان مركبا ومعقدا وقديما ، له تكوينه الاجتماعى وميراثه السياسى والثقافى الخاص ، كما أن له مشاكله وجدول أعماله وعلاقاته الداخلية على

---

(١) Ibid, p:33 .

(٢) James Slevin, The Intetnet and society, Polity Press, canbridge, 2000,pp :198-201 .

الأصعدة الطبقية والسياسية والثقافية ، هو بهذا المعنى ، لايتشكل من جديد ولا يولد مع عملية العولمة، ليس مجرد مادة خام تشكلها عملية العولمة وفقا لقوانينها وبدون ارادة منه . والأحرى أن هذه العملية تظهر في كل مجتمع محدد بالكيفية التي تتيحها تشكيلة المجتمع ذاته : ميراثه ، وتقاليده ، وميوله ، ونزعاته ، وخصائص ثقافته ، والتوترات الكامنة فى تكوينه الاجتماعى . وهي تتفاعل مع سياسات الدولة فى هذا المجتمع ، كما تطبقها النخب الحاكمة والجهاز البيروقراطى للحكومة فى مرحلة ما (١) .

وعليه ، فإن ثمة أشياء مشتركة يفرضها تطور الرأسمالية فى الثقافة وفى علاقات الانتاج ، وثمة أيضا أشياء متمايزة تخص كل نظام ثقافى على حدا ، ولا يتعلق تغيرها بضرورات تطور الانتاج الرأسمالى وحده ، بل انها قد تكيف هذا التطور وتمنحه طابعا خاصا فى الواقع الملموس . وعلينا أن نحدد بدقة أشكال ودرجات الالتقاء المتوتر بين النزعات العميقة فى الثقافة من ناحية ، وضرورات تطور الرأسمالية ، وبالتالى العولمة من ناحية أخرى (٢)

واذا كان للإعلام الكوكبي المتحالف مع الشركات متعدية الجنسية دور هام فى عولمة الأنماط الثقافية والحاملة لقيم ، وعادات ، وسلوكيات ، وأساليب حياة بعينها ، فإن للشرائح والجماعات الطبقية المعولمة فى المجتمعات المحلية الدور الأكثر أهمية فى تبني وإعادة بث هذه الأنماط الثقافية وجعلها ممكنة ، وقابلة للتطبيق وفقا لإيقاعات مختلفة .

هذه الشرائح الطبقية المعولمة التى تصبح بحكم موقعها المهيمن ، بمثابة القدوة والمثال ،والتى يصبح الاقتراب من أساليب حياتها ورؤاها مقياسا للنجاح أو الفشل .

---

(١) محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية فى مصر " الآثار والمواجهة ، كتاب قضايا فكرية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٧٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ – ١٧١ .

يفرض علينا ذلك ، ونحن نحلل العلاقة بين أنماط القيم الاجتماعيه الكوكبية المؤسسة على بنية طبقية متعدية الجنسية ، أن نضع فى اعتبارنا جانبا على قدر كبير من الأهمية ، وهو المتعلق بخصوصية البنية الطبقية ، أنماط وجودها ووعيها ، فى كل مجتمع من المجتمعات . فصحيح أن هناك شرائح وجماعات طبقية معولمة " متعدية الجنسية " تتشارك وتتواصل على مستويات متعددة ومختلفة ، إلا أن درجة تبلورها ، وفاعليتها ، ومشاركتها ترتبط إرتباطا وثيقا بنوعية المجتمع الذى تنتمي إليه فى الأساس والمنشأ، وكما أن العناصر الثقافية المتعددة تتباين فى درجة عمقها وتجذرها وانتشارها من مجتمع لآخر ، فإن لهذه الوضعية ذاتها تأثير واضح على كافة تكوينات وتشكيلات هذا المجتمع ، سواء أكانت تقليديه أم حديثة " متعديه الجنسية " ذلك أن هذه التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية هى نتاج لصراعات متعددة بين المحلي والكوكبي ، حيث تفضي هذه الصراعات الي اكسابها طابعها الخاص المميز فى كل مجتمع من المجتمعات على حدا . وهو ما لاينفى – بطبيعة الحال – وجود سمات وخصائص عامة مشتركة بين الشرائح الطبقية المعولمة ، خاصة على مستوى وجودها ، بيد أن أنماط وعيها – بحكم مرونتها النسبية – تتداخل فى تشكيلها عوامل عديدة لاتقتصر على ما هو كوكبي ، بل انها تنطوى بالضرورة على ما هو محلى ، وقد يكون بالغ التقليدية فى بعض الأحيان .

يحدث ذلك نتيجة لتداخل أنماط الانتاج وتفاعلها على مستويات مختلفة ، إلى الدرجة التى لا نستطيع عندها تقرير أن نسقا قيميا اجتماعيا بعينه يعد نقيا خالصا بذاته ، بل هو متفاعل ومتقاطع مع أنساق قيمية اخري متعددة ذات منطلقات وأطر مختلفة .

لاتسير العملية إذن فى شكل خطى على اطلاقها ، حيث أنه من الملاحظ " أنه بقدر ما تتعولم أساليب الحياة ، والأذواق ، يزاد الاصرار –

لدى البعض – على التمسك بالقيم المحلية التقليدية ، كالدين ، واللغة ، والفنون ، والآداب القومية [١] .

وفضلا عن ذلك ، ومما يزيد من الالتباس فى هذا الصدد ، وجود مؤسسات متخصصة ، حكومية وغير حكومية فى الغرب . مركز العولمة – تكرس جهودها ن المادية والفنية ، من أجل حماية التراث الأدبى والفنى ، فضلا عن الأثرى فى العديد من بلدان العالم النامى ، انطلاقا من أن ذلك التراث لايخص بلدا أو مجتمعا بعينه ، وانما هو جزء من التراث الإنساني الحضارى الشامل ، وان ذلك يستدعى حماية ما هو متواجد منه ، ومحاولة بعث ما اندثر منه أو قارب على الاندثار .

ورغم ان هناك من يصور الأمر على أنه عبارة عن رغبة وارادة مطلقة لطمس الهويات والقيم ، ومحاولة فرض نسق قيمى موحد على الجميع [٢] ،فإن علينا أن نتفهم بقدر أكبر من الوضوح ورحابة الرؤية أن هناك نمط انتاج رأسمالى مهيمن يحاول أن يشيع قيمه المختلفة ، والتى فى القلب منها القيم الاستهلاكية ، وهو يصادف نجاحا طالما لايجد المقاومة الفاعلة التى تطرح بديلا ذا قيمة [٣].

ولكن ورغم كل ذلك ، فإننا لانستطيع أن نغفل أن هناك هامشا للمنافسة / المقاومة يتسع بقدر العمل الفاعل على هذا الصعيد [٤]، وإلا ما نجحت وانتشرت المطاعم الصينية ، واليوجا اليوذية ، والافلام والاغنيات الهندية ، فضلا عن السينما الايرانية ، وكذا موسيقى الراي الامازيغية ،

---

[١] جون نيصبات ، الاتجاهات الكبري عام ٢٠٠٠ ، سلسله ا لدراسات المستقبليه ، مركز دراسات العالم الاسلامى ، مالطا ، ١٩٩١ ، ص ص ١٣٠ – ١٣١

[٢] عبد الاله بلقزيز ، العولمة والهويه الثقافية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢٢٩) مارس ١٩٩٨ ، ص ص ٩١-٩٩

[٣] Craig Runde, what Values will Guide our future in An era of Globalization? P:1 (www.ru.org/runde – 113)

[٤] Kevin Danaher, People's globalization vs.elite globalization, international socialist Review, Issue 19, Iuly – August 2001, pp 1-2. (www. Isreview. Orglissues/19/ Kevindanaher. Shim)

والايقاعات والرقصات اللاتينية ٠٠ الخ وكلها من جواهر الثقافات الواقعة في العالم غير الغربى ٠

ثانيا : العولمة وتحولات الرؤى العامة :

فى ظل هذا المشهد الثقافى العالمى ، الذى ينطوى على قدر من التناقض المتولد عن تفاعل السياقين ، الكوكبي والمحلي ، وعلى مستوى أخر من التحليل لتأثيرات العولمة – خاصة فى جانبها الاتصالى المعلوماتى – على مجمل أفكارنا ، وقيمنا ، ورؤانا ٠٠٠ ، نناقش جانبا من التحولات التى طرأت على بعض الرؤى العامة ذات التأثير على مجمل أحكامنا واختيارتنا ، وألتى تعبر فى محصلتها النهائية عن المفهوم المحورى فى موضوعنا الأساسي ، وهو تحولات أنساق القيم الاجتماعية ٠ منطلقين فى هذا من مفهوم للقيمة بوصفها : " حكم عقلى و/أو انفعالى على أشياء مادية أو معنوية ، يوجه الأفراد فى اختياراتهم بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة (١) ٠

هذا ويعد رصدنا للتحولات التى طرأت على هذه الرؤى العامة بمثابة استكمال لجوانب أخرى من المشهد الثقافى العالمى ، الذى أعادت العولمة تشكيله على مستويات مختلفة ٠

وتتركز مهمتنا فى هذا المقام على مناقشة لثلاث رؤى عامة أساسية تتعلق بالنسبية ، والحدود الفاصله، والعالم المحاكى ، وذلك على النحو التالى :

١- من المعلوم أن العالم قد مر بمرحلة يطلق عليها (المرحلة النيوتونية) – نسبة الي نيوتن – وهى بمثابة نسق كامل متكامل يحلل العالم ويفسره من كافة جوانبه ٠ هذا النسق النيوتوني الكونى اتسم بالشمول وبإطلاقية الحكم على الاشياء – مادية وغير مادية – بدرجة كبيرة ، وعلى كافة

(١) سمير نعيم أحمد ، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثانى يونيو ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ ٠

المستويات ٠ وهو ما ميز بدايات العصر الصناعى فى أوروبا والذى قام على أساس ميكانيكى ٠ وقد ظل هذا النسق النيوتونى الاطلاقى مهيمنا حتى جاء (اينشتين) بنسبيته الشهيرة ، والتى حولت المجرى فجعلته قائما على نسق متكامل آخر مغاير لرؤية العالم وتفسيره ، فأصبح لنسبية النظر والتفسير دورها المتجلى بوضوح فى كافة ميادين العلم والفكر الحديث ، بل والحياة بأكملها ، وغدت العلمية مقترنة بالنسبية ، مما جعل للمرونة – كبديل عن الدوجماتية والاطلاقية- مكانتها ودورها فى كافة الطروح ، ليصبح من يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة مجرد واهم ذى فكر ورؤية غير سوية ٠

وفى الراهن يمر مفهوم النسبية ذاته بتحول ينزع نحو الإفراط ، ليصبح لدينا ما يمكن أن نطلق عليه النسبية المفرطة ، يحدث ذلك كأحد النتائج المترتبه على الفيض المعلوماتى ، حيث تصبح وفرة المعلومات عند درجة بعينها عاملا من عوامل الفوضى ، والحيرة ، واللاتحديد ، ويصير الحكم الفصل بصحة سلوك ، أو قرار ، أو ظاهره ، أو خطأهم جميعا أمرا عسيرا للغاية ٠ لقد تجاوز العالم الاطلاقية التى تقول إما هذا وإما ذاك فى حكم كلىشامل مطلق ، كذلك تجاوز مرحلة النسبية المنضبطة التى تعني تعدد الآراء ، والرؤى ، والاتجاهات ، ليلج فى الراهن ، والمستقبل بدرجة أكبر ،.مرحلة الإفراط فى النسبية والتى تعكس تداخل الآراء ، والرؤى ، والاتجاهات ، كنتيجة لتعدد المصادر ، والأحكام ، والزوايا ، والثقافات ٠٠ ، إلى حد مذهل على نطاق كوكبى فى عصر المعلومات ٠ وظاهرة كهذه تعد من أكثر المفارقات التى تشهدها البشرية ٠ فالإنسان – بشكل عام – يجد صعوبة بالغة فى اتخاذ قرار ، أو اختيار محدد بشأن أشياء أو مسائل لاتتوافر لديه معرفة جيدة أو كافية بشأنها ، أو لنقل يجهلها ، كما وأنه يكون فى نفس الموقف الصعب تقريبا اذا توافرت لديه معلومات بالغة التنوع ، والغزارة ، والتناقض " فى أحيان عديدة " حول نفس الاشياء والمسائل !! وهنا تكمن المفارقة ، حيث يفضي شح المعلومات وفيضها إلى نفس النتيجة

تقريبا • وبالنظر إلى مصادر المعلومات ، كماً ونوعـاً ، يكـون التسـاؤل مشروعا بشأن الدور الذى تلعبه تلك المصادر المهيمنة فى حالات الفوضى العالمية الممكنة ، خلقاً وتوجيهاً وتحريكـاً ، مـا الأهـداف ومـا نوعيـة المصالح ؟[١]

٢- كذلك ينتقل العالم إلى مرحلة تفقد خلالها رؤيتنا (للحـدود الفاصـلة) دلالتها التقليدية السابقة • وهو ما يمكن رصده على عـدة مسـتويات ، نظرية وواقعية • فالحدود بين النظريات المختلفة ، والمجالات العلميـة المتعددة تتلاشى بدرجات ملحوظة " في حين تتنامي التخصصات التـى تقع على حدود العديد من العلوم والمداخل ، وهوما يتبدى جليـا فـى البزوغ القوى لما بات يعرف بالمداخل البينيـة Interdisciplinary ، والمتقاطعة Crossdisciplinary [٢] ، وهو ما يجعلنا نخلص إلي أننـا بصدد : انتهاء عصر النموذج الصرف :

The end of Pure model era ، لنلج عصر النماذج

المتمازجة : The Mixed Models era

نفس الأمر يمكننا ملاحظته على مستوى الواقع.الانسانى الملمـوس بدرجة أكبر ، حيث تتلاشى الحدود الفاصلة بين الدول بفعـل نظـم الاتصالات والمعلومات ، كما تتلاشى الحدود بين الأعمال وفقا للنوع (الرجل والمرأة) ، حتى الحدود بين الأعمار وما يرتبط بهـا مـن خبرات تتلاشى لدرجة أن الأصغر سنا فى ظل نظم التعليم الحديثـة والتكنولوجيا.المتقدمة ، أصبح بإمكانه تجاوز الأكبر سنا ممن سـبقوه فى نفس المجال والأكثر خبرة فيما مضي ، نتيجة لتجدد العلوم كيفيا

---

[١] محمد عبد المنعم شلبى ، اوروبا الموحدة ونموذج اشتراكية المستقبل ، مجلة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٥ – ١٧ •

[٢] ضياء الدين زاهر ، كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص ص ٥٣– ٥٦

فى مدى زمنى محدود وقياسي ، مما يجعل علوم السابقين متقادمـة بالنسبة إلى علوم اللاحقين ، وبالنظر إلى ما تتطلبه العلوم المتقدمـة فى الراهن من مرونة عقلية وديناميةٍ ، وقدرة على التجدد المستمر ، تصبح فرص هؤلاء اللاحقين (صغار السن) أكبر مـن السـابقين عليهم (كبار السن) ، وذلك ما يتعمق أثره حال ركون هؤلاء الكبار إلي معارفهم التقليدية وعدم لحاقهم بالثورة المعرفيـة الحاليـة التـى تتزايد ويتسع نطاقها يوما بعد الآخر • وفضلا عن كل مـا سـبق ، نستطيع ملاحظه تلاشى الحدود الفاصلة بين الخيال والواقع ، والذى نجد أبرز تجلياته متحققة فيما يعرف " بـالواقع المحـاكى Virtual reality " وهوما يعد ثورة حقيقية ، وخرقا لكافة ما تعارفـت عليـه البشرية منذ وجدت ووعت ذاتها ، ولا يعلم أحد تحديدا حتـى الآن مدى الامكانات الثرية التى يمكن أن ينطوى عليها تلاشى الحدود فى هذا المقام فى كافة المجالات ، من التعليم والصـحة إلـي السـياحة والترفيه •

٣- وعلى مستوى أكثر اتساعا ، يدخل العالم فى كليته مرحلـة يمكـن أن نطلق عليها مرحلة " العالم المحاكى The Virtual world " ، والتـى يتجاوز خلالها مفهومنا عن الوجـود المـادى الملمـوس ، التقليـدى ، المحدود منطلقا صوب مرحلة يترافق فيها مع هذا الوجود التقليدى نوع آخر من الوجود الموازى " المحاكى " ، وهو يتسم بـاللا محدوديـة ، وبكونه اللامادى ، معتمدا فـى جـوهره علـى وسـائط الاتصـالات والمعلومات • وهو يتيح ، وبشكل مكثف وتراكمي ، خبـرات واسـعة بمجالات متعددة ، وبقيم ، ومعايير ورؤى ، وأسـاليب حيـاة مغـايرة للسائدة فى الوجود التقليدى •

هذا التحول يتيح امكانية تخلق " وعى " يفترق عن الوعى التقليـدى المحدود بحدود الوجود المادى ويتحرر من نطاقاته الضيقة • ذلك أن نطاق

الرؤية قد اتسع بشكل مذهل ، وأصبح بالإمكان معايشة نوعيات عديدة ومتباينة تماما من الخبرات فى ذات الوقت لإنسان واحد في فترة زمنية قياسية ، دون أن يبرح مكانه إلا قليلا ٠ وهنا يصبح التساؤل مطروحا بشدة حول الآثار المستقبلية المتوقعة لهذا (العالم المحاكى) الجديد على القيم والممارسات وأساليب الحياة ، ورؤى العالم ، إلي جانب التأثير الطاغى الذي سيمارسه – بطبيعة الحال – علي مفهومى : الزمان والمكان ، بحدودهما التقليدية ، وتأثير كل ذلك على تصورات الانسان ومفاهيمه [١] .

هذه التساؤلات – إلي جانب غيرها بالطبع – تنسحب كذلك على تأثير التحول الذى أصاب الرؤى المختلفة ، النسبية، والحدود الفاصلة، إلى جانب العالم المحاكى ، على مجمل أنساق القيم ، والتى هى فى جوهرها ما نتبناه من أحكام على الأشياء بغرض الاختيار من بين بدائل مختلفة ٠ فإذا كان الحال كذلك ، فإلى أي مدى يكون من الممكن الحديث بشأن الاتساق النسبى الذى من اللازم أن يتمتع به نسق قيمى بعينه فى مرحلة التحول هذه ؟ وإلى أي مدى يصير ممكنا وجود نسق قيمى انسانى كونى Universal ، وآخر كوكبي ناتج عن عملية العولمة " الرأسمالية " بالتحديد ، بكافة ملابساتها ، والتى من بينها الحركات المضادة لها ؟

ثالثا : القيم الانسانية الكونية :

فى ظل هذا المشهد الثقافى العالمى الحافل بالتناقضات ، ما بين الكوكبي والمحلى من جهة ، والتداخلات التي تشهدها المنظورات والرؤى فى الحكم على الأشياء، مادية ورمزية ، من جهة أخرى ، وما يترتب عليه ذلك من صراعات عديدة يخبرها الانسان – بشكل عام – فيما يتعلق بالواقع المعاش وأنساق القيم المختلفة المتولدة عنه ، جرت محاولات عديدة من أجل

---

[١] محمد عبد المنعم شلبي ، الدراسات المستقبلية العربية ، تقويم نقدى وتصورات مقترحة ، (في): نيفين عبد المنعم (محرر): ندوة الدراسات المستقبلية العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ١٠٥ – ١١٢ ٠

التعرف على أهم وأبرز القيم الانسانية العامة المشتركة ، ذات الطبيعة الكونية Universal Human Values . ليس لهذه الأنساق القيمية الكونية من صلة بالقيم المتولدة بفعل عملية العولمة الرأسمالية ذات الطبيعة المغايرة ، بيد أنها تعد من قبيل المحاولات البحثية الهادفة إلى تلمس ما هو عام ومشترك بين البشر دون تفرقة ٠ ونحن نعرضها في هذا المقام مع علمنا بأنها لاتغنى عن دراسة أنساق القيم الكوكبية " متعدية الجنسية " والتى تقوم فى الاساس على دراسة اللشرائح الطبقية المعولمة ، بغية التعرف على جدل الكوكبي والمحلى لدى هذه الشرائح والجماعات الطبقية ، بدلا من اصدار التعميمات الجارفة ، والتى لاتستند إلى الدراسة الواقعية الامبيريقية بقدر ما تستند إلى الرؤي والأحكام التأملية والايديولوجية ٠

وفيما يتعلق ببحوث القيم الكونية نجد أن هناك من الباحثين من أجرى أبحاثا تنصب على بعض المجتمعات ، فى حين توسع البعض الآخر منهم ليشمل بحثه ، أو مسحه ، عشرات المجتمعات فى جميع أنحاء العالم ٠

وقد كانت الفرضية السائدة لديهم منذ البداية " أن الناس تتشارك فى قيم عامة ، فى نفس الوقت الذى يتبنون فيه قيما أخرى مختلفة أو أنهم قد يتبنون نفس القيم بدرجات مختلفة [١]٠

كما يعتقد البعض : أن المجتمعات البشرية والثقافات المختلفة لها العديد من السمات المشتركة ، متضمنة المشاركة فى بعض القيم الجوهرية التى تقترب من أن تكون كونية ٠ حيث أن هناك بعضاً من التشابهات الأساسية فيما يتعلق بأحكام الناس على بعض الأمور لما يعد صوابا وما يعد خطأ ٠ ولعله مما يدعم ذلك أيضا أن الناس وثقافاتهم متشابهين بالقدر الذى يسمح للبشر من ثقافة ما بالإتصال بثقافات أخرى وتعلم لغاتها ، وتفهم أساليب الحياة فيها ٠ وبالرغم من أن هناك ثمة حواجز صعبة – فى بعض

---

[١] Peter Heller , Technology Transfer and human values, university of america, Boston, 1985, p:25.

الأحيان – تتعلق باللغة ، فإن الثقافات متشابهة إلي الدرجة التي تسمح بتجسير عمليات بناء التفاهم المشترك بين الناس وبعضهم البعض [١] .

* واذا كنا قد عرضنا وناقشنا فى السابق – بالتفصيل للعولمة من حيث مفهوماتها ، ومقارباتها النظرية ، وفعاليتها ، وخلصنا – فى عديد من المواضع – إلى أن جوهر قيم العولمة ، هى قيم الرأسمالية العالمية ذات النزوع الليبرالى الجديد ، والتى تركز على الربح ، والاستهلاك ، والمادية ، والذاتية ، والتسليع ، والوقتية ، والبراجماتية .. الخ ، فإن لنا أن نستعرض فى هذا الصدد نوعا آخر من المساهمات التى اجتهد بعض الباحثين والمفكرين فى طرحها بشأن رصد ما يمكن أن يطلق عليه : قيما انسانية كونية . حيث نعرض فيما يلى أبرز ما تمخضت عنه بحوثهم من نتائج :

١- وبداية نجد (وندل بل w.Bell)يطرح أربعة قيم انسانية يعدها قيما جوهرية ، تتمثل فى : (١) المعرفة (٢) تقدير الذات (٣) العدالة (٤) التعاون .

وهو يقرر أن هذه القيم لم تجتز فقط اختبار الزمن الماضى ، ولكنها ربما تمثل الركن الأساسى بالنسبة للمستقبل الأفضل للبشرية .

٢- وطرح (لازويل Lasswell) ثمانيه قيم واسعة النطاق مشتقة من مفهومه للكرامة الإنسانية . وكل قيمة منها مرشحة بقوة لأن تكون بمثابة قيمة كونية

هذه القيم تتمثل فى :

١) المشاركة فى القوة ٢) التنوير ٣) الثروة (الكافية وليست الضخمة) ٤) الحالة أو الوضعية الجيدة ٥) المهارة ٦) التأثير ٧) الاحترام ٨) النزاهة .

---

[١] W.Bell, Foundations of Futures Studies (vol.2) Transaction publishers, New bunswick, new Jersy , 1997 ,ppL 171-173

ويري (لازويل) هذه القيم بوصفها فئات عامة تصلح لأن نشتق منها معظم القيم الأخرى لتنضم اليها ، كالقائمة المطولة للحقوق المدرجة فى العهد الدولى لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة .

٣- كذلك صاغ (نارول R.Naroll) أربعة قيم افترض أنها تمثل الأسس القيمية للمجتمع الكونى المستقبلى ، وهى على النحو التالى :

١) السلام (السلام العالمي ، تخفيض اعداد الجيوش الهجومية وأسلحة الدمار الشامل ، وجود قانون عالمى يتم تطبيقه دون الحاجة إلى قتل الشعوب) .

٢) الانسانية (جعل الناس ، كل فرد منهم ، مقياسا لكل من الخير ، والحقيقة ، والخير الأقصى المتمثل فى السعادة الارضية للبشرية).

٣) التهذب (وتتضمن فكرة الأخوة الممتدة للبشرية جمعاء ، حيث يساعد الناس بعضهم البعض) .

٤) التقدم (خصوصا فيما يتعلق بالقدرات المعرفية ، تلك التى تساعد الناس فى السيطرة على حياتهم) .

٤- وهناك محاولة أخرى قام بها (رشورت كيدر R. Kidder) حينما توجه بالسؤال إلى أربع وعشرين رجلا وإمرأة من ذوى المكانة حول العالم بشأن ما قد تحتويه شفرة كونية للقيم فى رأيهم ؟ وعلى الرغم من أن المستجيبين كانوا متنوعين وينتمون إلى مجتمعات مختلفة ، فإنه قد وجد إجماعا على ثمانى قيم جوهرية ، وهى :

١) الحب (متضمنا الاهتمام بكل الناس ، المساعدة المتبادلة ، والترفق بالآخرين) .

٢) الحقانية (وتتضمن كونك أمنيا ، محافظا علي وعودك ، صادق ، لاتسلك سلوكا خداعيا) ٠

٣) النزاهة (متضمنة العدالة ، اللعب النظيف ، المساواة ، مع ملاحظة أن اللامساواة هى في بعض الاحيان عدل) .

٤) الحرية (تتضمن التحرر والديمقراطية) ٠

٥) الوحدة (تحتوى على المشاركة ، والتعاون ، والجماعية ، والتوحد مع الآخر) ٠

٦) التسامح (ويتضمن حدود طرْح قيمك على الآخرين ، واحترام كرامة كل شخص ، وحق كل شخص فى أن تكون له أفكاره الخاصة (وذلك مع أهمية الانتباه إلى أن هناك حدودا على السلوك الذى ينبغي أن يكون محل تسامح) ٠

٧) المسئولية (تتضمن الاهتمام بالذات والآ خرين ، والاهتمام بمصالح المجتمع المحلى) .

٨) احترام الحياة ٠

* وفضلا عن تلك القيم الثماني الاساسية ، عبر هؤلاء المستجيبون عن اهتمامهم بثلاثة قضايا معاصرة بشكل مختصر وهى : التناغم بين الأجناس ، واحترام حقوق المرأة ومساواتها بالرجل ، وحماية البيئة ٠ وهى قضايا تعكس قيما كان من الممكن أن تضاف إلى سابقاتها لولا أنها لم تحظ بنفس الدرجة من الاتفاق حولها [١].

٥- وفى اطار تقسيم المجتمعات إلى ما قبل حديثة وما بعد حديثة ، يقرر (لويك هالمان) أن المجتمعات الحديثة وما بعد الحديثة تزداد فيها القيم

---

[١] Ibid: pp:172- 181 .

التى تنزع نحو الاستقلالية الفردية والاهتمامات الذاتية والميول الشخصية ٠ حيث أصبحت الأهمية الأولى فيها للحرية الفردية ، كما أصبح الأفراد فيها أقل اعتمادا على المؤسسات التقليدية ، الاجتماعية والدينية ، فبدلا من الاعتماد على تلك المؤسسات وعلى توجهاتها ، أصبح الأفراد يتحملون مسئولية أفعالهم الشخصية ، ومسئولية اختيارتهم لأساليب حياتهم ٠ ولهذا يتراجع أثر السلطة الجمعية لصالح الاستقلال الشخصي أو من أجله ٠

ويرصد (هالمان) مجموعة من القيم المترتبة على هذه الوضعية وهي المتمثلة فى :

١) الإستهلاكية ٢) العدمية ٣) النرجسية

٤) السعاده الحسية ٥) الأنانية ٦) الانعزالية ٠

* وهو يخلص إلى أنه لم يعد هناك نظام عام للمعايير والقيم ، ولذا تتنوع المصادر التى يستقى منها الأفراد قيمهم ، حتى أصبح كل فرد بذاته هو المرشد الأخلاقى لنفسه ، وأصبح وجود المعايير والقيم الأخلاقية الصارمة مستحيلا فى المجتمع الفردى الحديث [١] .

٦- وفضلا عما سبق ، هناك جهد آخر بذله رونالد انجلهارت R. Inglehrt عندما أشرف على مسح شامل للقيم حول العالم ، من خلال مشروع (مسوح القيم العالمية The world values surveys وهو المشروع الذى شمل القارات الست المأهولة فى الاعوام ١٩٨١ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ٠

---

[١] لويك هالمان ، هل تتعرض الاخلاق للانحدار ؟ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٦٣-٧٠

وقد غطى المسح الأخير أكثر من (٦٠) مجتمعا يمثلون ما نسبته ٧٥% من سكان العالم ، بتنوعاتهم المختلفة ، ووفقا لمتغيرات متعددة، منها متوسط الدخل السنوى ، ونوعية نظم الحكم ، والنظم الاقتصادية ....الخ [١] .

وقد صمم هذا المسح منطلقا من فرضية عامة مؤداها : ان التنمية الاقتصادية تؤدى إلى حدوث تغيرات معينة فى قيم الجماهير ونظم معتقداتهم ، والتى تؤدى بدورها إلى تغنية مرتدة ، يتبعها إحداث تغييرات فى الانظمة الاقتصادية والسياسية فى هذه المجتمعات [٢].

وقد خلص (انجلهارت) من خلال المسح إلى تقرير أن العالم بصدد صعود نسق جديد للقيم ليحل محل نسق القيم الذى ساد خلال فترة المجتمع الصناعى ، وهو يطلق على تلك القيم الجديدة مسمى : " قيم ما بعد المادية " اتساقا مع تحول المجتمع الصناعى إلى ما بعد الصناعى ، والحديث إلى ما بعد الحديث .

ولعل من أبرز القيم التى بالإمكان استخلاصها فى هذا الصدد ما تمثل فيما يلى :

(١) الرغبة فى الابتعاد عن المظاهر الترفية والاعتدال فى الرفاهية الذاتية .

(٢) التأكيد على المثابرة والقدرات الابداعية ، بدلا من التأكيد علي بذل الجهد الشاق فى العمل .

(٣) التعبير عن الذات بإنجاز عمل ذى معنى أو هدف .

---

[1] R.Inglehart, Globalization and Postmodern values, The washington Quarterly , winter 2000, P:215.

[٢] رونالد انجلهارت ، القيم المتغيرة والتنمية الاقتصادية والتغير السياسي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

(٤) قبول المعايير الذاتية فى العمل .

(٥) التأكيد على الخبرات النوعية فى العمل .

(٦) أولوية الأهداف الاجتماعية على معايير الانجاز .

(٧) التأكيد على المستقبل المهنى للمرأة ورفض افتراض أن المرأة فى حاجة إلى الاطفال (الأمومة) .

(٨) رفض افتراض أن الاطفال بحاجة إلى وجود أب وأم (أسرة تقليدية) لينشأوا فى سعادة .

(٩) الشك فى العلم والتكنولوجيا وقدرتهما على مساعدة البشرية وعدم الاضرار بها .

(١٠) أولوية التعبير عن الذات ، والمشاركة فى صنع القرار على كافة المستويات [١]

استخلاصات وملاحظات اساسية :

ثمة ملاحظات أساسية مستخلصة مما طرحه الباحثون بشأن القيم الانسانية الكونية ، لعل أهمها :

(١) انها تتسم بالعمومية والاطلاقية فى معظمها ، فهى عبارة عن مجموعة من القيم الفضفاضة ذات الطابع التأملى . وقد تكون خصيصتى العمومية والاطلاقية ملازمتين للحديث عن قيم لها الصفة الكونية ، إلا أن محاولة الباحث لتوصيفها من خلال الانطلاق من تجسداتها المتمثلة فى التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية ، وتجادلها مع بنية مجتمعة شاملة قد يمنحها المعنى والماهية ، فليس

---

[١] المرجع السابق ، ص ص ١٩ -٢٩ .

من المنطقى أن تختلف بنى المجتمعات ما بين متقدم ومتخلف ، فى حين يسود إجماع على نفس القيم ٠ وكما تتباين المجتمعات فيما يتعلق بتقدمها أو تخلفها التنموى ، فإنها تتباين أيضا فى ثقافاتها العامة والفرعية ، ومن ثم تختلف التحديدات والمعانى التى تسبغها على تلك القيم ، فهى ليست موحدة فى معناها ومغزاها ، فضلا عن أولويتها بالنسبة لجميع أوحتي معظم الشعوب ، كما فى طرح ا لباحثين الذين عمومها – بهذه الصورة – على اعتبار انها قيما كونية يتشارك فيها جميع البشر ويتبنونها على اطلاقها ٠

(٢) كذلك نلاحظ أن ما طرحه معظم هؤلاء الباحثون لايعدو كونه مجموعة من القيم الانسانية العليا ، ومن ثم فهى لم تتعد مستوى المثال ، أما الواقع الممارس والمعاش فيفرض علينا قيما أخرى مغايرة ، تلك التى قد تختلف جذريا عن تلك المثالية ٠ يدلنا على هذا أننا لم نجد من هؤلاء الباحثين من يناقش وجود قيم انسانية سلبية ، فيما عدا (هالمان) تقريبا ، فى حين أن غالبتهم قد تناول القيم بوصفها مثلا عليا ، ومن ثم فهى ايجابية على طول الخط ٠

(٣) وفضلا عن عمومية ومثالية القيم التى طرحت ، نجد أن أحد أبرز المساهمات فى هذا الصدد قد كشفت لنا عن مجموعة من القيم التى تتسم بخصوصيتها الملحوظة ، والتى لايمكن الانطلاق منها نحو التعميم على مستوى الكون ، واعتبارها قيما انسانية عامة ٠ نرى ذلك فيما طرحه (انجلهارت) من قيم أطلق عليها : ما بعد المادية ، تلك التى لا تكاد تنطبق سوى على بعض الجماعات والشرائح الاجتماعية فى ا لمجتمعات الصناعية المتقدمة ، وقد تمتد الى خارجها بشروط خاصة تحتاج إلي المزيد من الدرس والتحليل ٠

* ورغم جملة الملاحظات التى من الممكن أن توجه إلى تلك المساهمات ، يظل لتلك المساهمات قيمتها المقدرة ، والتى يمكن الانطلاق من بعضها والتأسيس عليه بقدر أكبر من الاحكام النظرى والمنهجى ٠ يتحقق ذلك من خلال رصد القيم انطلاقا من عوامل ومحددات موضوعية ، كأن تكون التحولات البنائية الكوكبية الراهنة ، والتى تفضى ، في تفاعلات أبعادها – الاقتصادية والسياسية والايديولوجية – الى تبلور تشكيلا ت اجتماعية وتكوينات طبقية ذات خصائص نوعية ٠ ومن خلال دراستنا لتلك التكوينات والظروف المحيطة بها ، نستطيع أن نخرج فى نهاية الأمر ، وبقدر أكبر من التحديد والوضوح بما يمكن ان يكون بمثابة أنساق للقيم الكوكبية المنتسبة إلى تلك التكوينات الكوكبية المتحولة ٠ تلك الأنساق التى تعد قلب بنية الوعى الكوكبى فى المرحلة الراهنة ٠

الفصل الرابع

العولمة والشرائح البازغة من الطبقة الوسطى المصرية

مقدمة :

سبق أن ناقشنا – فى الفصل الثانى من الدراسة – العلاقة بين عملية العولمة الرأسمالية وتحولات البنية الطبقية على مستوى كوكبي • وكيف تفضى هذه العلاقة إلى ايجاد وتدعيم تشكيلات وتكوينات طبقية ذات طبيعة متعدية الجنسية على مستويات مختلفة •

ورغم أن لهذه التكوينات والتشكيلات الطبقية المعولمة وجود فى مجتمعنا المصرى – كغيره من المجتمعات ضمن منظومة الرأسمالية الكوكبية – فإن الجهود البحثية لم تلتفت اليها بعد ، وهو ما يتضح جليا بإستعراض الأدبيات المتوافرة بشأن دراسة الطبقة فى مصر •

ولعل ما نهدف إليه – فى هذا الفصل – هو محاولة استكشاف بعض ملامح الشرائح المعولمة البازغة من الطبقة الوسطى المصرية ، تلك الطبقة التى تعد – بذاتها – مثارا للعديد من التساؤلات الاشكالية ، التى كانت ومازالت محل جدال •

المواقع الطبقية فى ظل تمفصل أنماط الانتاج :

انطلاقا من مقولة أن كل نمط انتاج محدد يخلق بنيته الطبقية المتلائمة والمتسقة معه ، وجودا ووعيا ، فإن تداخل وتمفصل عدة أنماط انتاجية فى المجتمع ، خاصة اذا كانت غير متبلورة أو حاسمة ، يفضى إلى وجود بنية طبقية تتسم بنفس السمات والخصائص ، من حيث التداخل والخلط وعدم التبلور • هذه الوضعية التى حدت ببعض الباحثين إلى تفضيل عدم تبني (مفهوم الطبقة) لتوصيف أحوال البنية الطبقية فى هذه المجتمعات ، بإعتباره مفهوما كليا واسعا ذا طابع شامل ، واتجاههم إلى طرح مفهوم آخر أكثر تحديدا وديناميةً فى الوقت نفسه ، وهو مفهوم (المواقع الطبقية Class Locations) •

فبالرغم من وجود تبلور واضح للطبقات داخل نمط الانتاج الرأسمالى ، فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، إلا أن مصاحبات التغير فى علاقات وقوى الانتاج ، وتغير أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الباحثين الماركسيين التحليليين من أمثال : (أولين رايت E.o.wright) إلي صياغة مفهوم المواقع الطبقية ، والذى مايز داخله بين موقع أساسي ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط انتاجى محدد ، كما فى نمط الانتاج الرأسمالى – الرأسماليون والعمال – وموقع أخر متناقض ، وفيه تدخل جماعة من الناس فى علاقتين اجتماعيتين من علاقات الانتاج • ومن الأمثلة على هذا :

(أ) المديرون الذين يسيطرون على قرارات توظيف رأس المال العينى وعلى العمال ، لكنهم خاضعون للمسيطرين على رأس المال النقدي (الملاك بشكل عام) •

(ب) صغار أصحاب الأعمال Small employers الذين يشغلون موقعا متناقضا بين الطبقة الرأسمالية فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبورجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعى الصغير •

(ج) المشتغلون شبه المستقلين Semi autonomous Employers الذين يشغلون موقعا طبقيا متناقضاً بين الطبقة العاملة فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبوجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعى الصغير •

وبهذا يكون مفهوم المواقع الطبقية مفيدا علميا لرصد وتصنيف المواقع الطبقية الأساسية والمختلطة ، متناقضة وغير متناقضة ، داخل نمط انتاج واحد وعبر المواقع الطبقية التى تتقاطع مع نمطين انتاجيين ، أو أكثر داخل التكوين الاجتماعي ككل [1] .

---

[1] عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، دار مبريت للنشر ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٥ – ٤٧ •

المواقع الطبقية الوسطى المصرية :

رغم تعدد البحوث التى تناولت المواقع الوسطى – أو مادرج على تسميتها بالطبقة الوسطى – بالتعريف والتحليل ، فإنها فى مجملها لم تتفق على شيء قدر اتفاقها على صعوبات وإشكاليات التحديد النظرى والاجرائى لتلك المواقع [١] . ولذلك يفضل البعض الابتعاد عن التعريف المجرد ليبدأ دراسته من العيانى الملموس مباشرة ، بالتركيز على بعض أهم مكونات تلك المواقع ، والتى لايختلف بشأنها الكثيرون ، مثل بعض الفئات البيروقراطية ، أو المهنيين .. [٢] . في حين يبدى البعض الآخر جسارة – فى غير محلها – فى تناولها بوصفها كتلة واحدة ، أو النظر إلى بعض جماعاتها كما لو كانت هى ذاتها كل المواقع الوسطى ، ناهيك عمن يخلطون بين بعض الجماعات التى لا لبس فى انتمائها لمواقع طبقية أخرى ، كالرأسمالية الصغيرة ، والتى قد تضم بلا مبرر علمى للمواقع الطبقية الوسطى .

ويرجع هذا الالتباس وتلك الصعوبات الى عاملين :

أولهما خاص بطبيعة تلك المواقع التى تتكون من خليط متنافر وغير متجانس من المكونات ، ومن ثم يصعب تجميعها بدقة ضمن اطار واحد . ويتعلق ***الآخر*** بنوعية الأطر النظرية والتوجهات الايديولوجية للباحثين فى مجال دراسة الطبقات ، فلكل منها محدداته ، حتى بين المنتمين إلى الاطار النظرى الواحد [٣] .

---

[١] محمد عبد الحميد ابراهيم ، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية (١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٩٧– ٢١٠

[٢] أحمد عباس صالح ، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية ، مجلة الهلال ، عدد أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٣٤ – ٤٥ .

[٣] عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٥٣– ١٦٠ .

يفرض هذا أن نضع فى اعتبارنا ذلك الوضع الاشكالى ، خاصة وأن المجتمع المصرى يمر – كغيره من المجتمعات – بمرحلة انتقالية سريعة التحول تتبدل معها المعايير التقليدية للكثير من التحديدات السابقة للمواقع الطبقية عامة والوسطى على وجه الخصوص .

نستهل المهمة بالتأكيد على أن دراسة هذه المواقع الطبقية الوسطى هى دراسة لجماعات ، وفئات ، وشرائح ، وأقسام متفرقة ، بالغة التنوع ، يزداد تنوعها عند تناولها فى صلاتها بعدة أنماط انتاجية داخل التكوين الاجتماعى المصرى . ولهذا قد يصح أن نصفها بالمواقع الوسطى المختلطة للتعبير عن الأوضاع ، والعلاقات ، والتشابكات بينها وبين غيرها من المواقع الطبقية الآخرى.

فضلا عن هذا ، فإن هذه المواقع تستأثر – إلي حد كبير – بمحددات طبقية خاصة بها . فرغم أن ملكية وسائل الانتاج (المادية تحديدا) ، أو الحرمان منها يعد محددا فارقا فى انتماء الشخص إلي احدى الطبقتين ، الرأسمالية أو العمالية ، فإن محددات المواقع الطبقية ا لوسطى ، ترتكز بدرجة أكبر على محددات متنوعة مثل: القدرات الادارية ، والمهنية ، والتفاوضية ، والتسويقية ، والابتكارية ، والابداعية ، بإختصار القدرات الذهنية . هذا مع عدم انتفاء المحدد المادى عن بعض جماعاتها ، خاصة عندما نتحدث عن البورجوازية الصغيرة (المالكة / المديرة) التى تحوز كما محدودا من وسائل الانتاج ، وتشتغل بنفسها أو بمساعدة عدد محدود من العمالة . كذلك يكون بالإمكان ملاحظة نمطى الملكية (المادية واللامادية) عندما نعاين مايطلق عليه المواقع الطبقية المختلطة (المتناقضة تحديدا) ، حيث يحتل الشخص أكثر من موقع طبقى فى الوقت نفسه ، " كالموظف فى

الجهاز البيروقراطى للدولة الذى يمتلك قطعة أرض زراعية يزرعها لحسابه ، أو يؤجرها لغيره ، أو يدير مكتبا استشاريا [١].

ان هذه الأوضاع المتناقضة للمواقع الوسطى تعد من أهم التحديات التى تواجه تحديد مفهوم المواقع الطبقية الوسطى ٠

وإجمالا تعد هذه المواقع هى الأكثر تجسيدا لمجمل التعقدات والتشابكات على مستوى تكوينها فى ذاته ، وعلى مستوى البنية الطبقية فى كليتها ٠ ذلك أن التناقضات خاصية أصيلة فى تكوينها إلي الدرجة التى يصعب معها القول بوجود جماعة ، أو شريحة واحدة نقية منها داخل التكوين الاجتماعى المصرى ٠

مفهوم المواقع الوسطى :

هى جماعات اجتماعية تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها فى علاقات انتاجية متنوعة ، متناقضة وغير متناقضة ، مما يترتب عليه قيامها بأدوار مركبة ٠ فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال النقدى أو العينى ، أوهما معا ، وهى تسيطر فى الوقت نفسه – بمقادير متفاوتة – على تنظيم العمل المأجور ، وتفيد من فائض قيمته ٠ فى حين يحوز بعض أخر من هذه الجماعات رأسمالا نقديا ، أو عينيا ، أو خبرات علمية أو فنية ، أو مهارات محددة ولا يستخدم عملا مأجورا ، أو يستخدم عددا منه لايسمح بتراكم رأسمالى ٠

ولهذا فجماعاتها ذات وعى متباين ، وأحيانا متناقض يجمع بين وعى يقترب ببعض شرائحها من وعى بعض الشرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب

---

[١] إبراهيم العيسوى ، نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٢ ٠

بها من وعى بعض الشرائح العمالية ٠٠ ، لهذا يصح القول بأنها مواقع طبقية هجين فى ملامح وجودها ووعيها ٠

التحديد الاجرائي للمواقع الوسطى :

تتألف تلك المواقع اجرائيا من قسمين أساسيين :

- يتكون الأول ممن يعملون لدى الغير (حكومة ، أو قطاع أعمال ، أو قطاع خاص) ويشغلون موقعا يتيح لهم حيازة قوة فنية ، أو ادارية ، أو تنفيذية ٠٠ ، تجعلهم يهيمنون نسبيا على من يخضعون لهم بحكم موقعهم من العلاقات الاجتماعيه والتنظيمية للانتاج ، ومن أمثلة هذا القسم : المديرون ، الاداريون ، الفنيون ، المحاسبون ، المهندسون ، أساتذه الجامعات ، الاعلاميون ، رجال القضاء ، ضباط الجيش والشرطة ٠٠

- يتكون القسم الثانى من الموقع الذى تشغله البورجوازية الصغيرة ، التى تحوز رأسمالا نقديا، أو عينيا ، أو فنيا مهنيا ، وتعمل لحسابها ولا تستخدم عملا مأجورا إلا في حدود ضيقة ، سواء فى الزراعة ، أو التجارة ، أو الخدمات الفنية ، أو التسويقية ، أو المهنية ، الخ ٠

هذا القسم ينطوى على جناحين رئيسيين : تقليدى وحديث ٠ وبالإمكان تفصيلهما كما يلى :

(أ) البورجوازية الصغيرة التقليدية ، وتشمل :

- صغار المزارعين : وتتمثل فئ كل من يحوز أرضا زراعية تتراوح ما بين (٣–٥) أفدنه [*] يزرعها بنفسه ، أو بإستخدام عدد محدود من

---

[*] تم تحديد هذه الفئة الحيازية بناء على دراسات متنوعة :

- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، (١٩٥٢–١٩٧٠) ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ٠

العمل المأجور ، وهم يتفاوتون فيما بينهم إلي درجة الانقسام الى شرائح ، رغم ثبات مساحة الأرض التى يحوزونها ، حيث يتولد هذا التفاوت نتيجة لعدة عوامل منها : نوعية الارض ومدى جودتها ، الفن الانتاجى ، عدد العمالة المستخدمة ، نوعية المحصول ، السوق الذى يتم التعامل معه (داخلى – خارجى) ٠

- أصحاب المشروعات الصغيرة : الذين يحوزون وسائل انتاج تقليدية (يدوية – ميكانيكة) محدودة ، ويعملون بأنفسهم أو بمساعدة عمالة محدودة (أقل من خمسة عمال) فى نشاط صناعى : ملابس جاهزة ، أحذية ، أثاث ٠٠ الخ

- الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ، ويساعدهم أحيانا عدد محدود من العمال الأجراء ٠

- صغار تجار التجزئه الذين يعملون لحسابهم ، بمفردهم أو بمساعدة عدد محدود من العمال الاجراء ٠

(ب) البورجوازية الصغيرة الحديثة :

وهى ترتبط بتفاعلات أنماط الانتاج المتمفصلة التى تخضع لحركة نمط الانتاج الرأسمالى ، حيث يوجد موقع طبقى يشغله صاحب عمل يعمل لحسابه ، يمكن وصفه بأنه : شبه مستقل بلغة (أولين رايت) ، كالمشتغلين بمهن الطب ، الهندسة ، المحاماه ، البحوث والدراسات ٠٠٠ ، وهو جناح يتميز عن سابقه – التقليدى – بأنه لايقدم سلعا مادية ، وانما خدمات معرفية

- كريمة كريم ، توزيع الدخل والفقر فى مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩١ ٠
- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩
- محمد أبو مندور ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ٠

وفنية ٠ ويمتلك المنتمون إلي هذا الموقع وسائل انتاجهم ، وهى فى الغالب غير مادية ، وإنما رمزية أو ذهنية مكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والمهارة ٠ وهم غالبا المهيمنون على قرارات عملهم ،ويقومون بتسويق نتاج عملهم المركب ، أو بالأحرى يقدمون خدماتهم للمستهلك مباشرة دون وسيط بينهما ، أو صاحب عمل يحصل على فائض القيمة ، ومن ثم فهم لايتعرضون للاستغلال المباشر بقدر ما يكون بإمكانهم ممارسة الاستغلال تجاه من يعملون تحت ادارتهم وسيطرتهم على نحو مؤقت أو دائم ٠ وهم غالبا يعملون ضمن نمط الانتاج الرأسمالى ، ويخضعون لآلياته ٠ بيد أن المنتمين إلى هذا الموقع ، وبحكم نوعية تعليمهم ومهاراتهم الذهنية ، يكونون أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذا النظام ، والقدرة على التكيف مع آلياته من منظور مصالحهم المحققة ٠

الحجم النسبى للمواقع الوسطى :

لاتتوقف اشكاليات دراسة المواقع الطبقية الوسطى على تحديد مفهومها ، بل على المتطلبات الاخرى لدراستها ، ومنها تقدير حجمها النسبى ، واتجاهات تغيره وفى ضوء العديد من الدراسات التى تناولت المواقع الوسطى ، واهتمت بالتحولات التى طرأت على حجمها خلال العقود القليلة الماضية ، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين ، قال أحدهما بإنكماش وتدهور الحجم النسبى للمواقع الوسطي المصرية ، وسلك الآخر طريقاً معاكسا فقرر أنها فى حالة تنام وازدهار.

واذا كان الاتجاه الأول الذى ذهب إلى انكماش ، وتآكل تلك المواقع قد ربط هذا بسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتغيير أدوار الدولة ، خاصة انحسار دورها فى التوظيف ، وفي الوقت نفسه تسريح أعداد من العاملين فى الشركات التى تم خصخصتها ، ومن ثم ازدياد معدلات البطالة ٠ الى جانب عامل آخر مؤثر ، ويترافق مع سابقه ، يتمثل فى الاعتماد على الكثافة التكنولوجية التى تحتاج إلي خبرات متميزة ، وأعداد قليلة من العاملين ، حيث أفضي كل هذا ، متفاعلا مع تناقص أعداد بعض أقسام

وشرائح المواقع الوسطي من الاداريين والفنيين حتى باتت مهددة بالانحسار [١]

فإن الاتجاه الآخر ، قد ذهب إلى أن الشواهد التاريخية قد أبطلت مفعول فكرة الافقار المتزايد – التى قال بها ماركس – وارتكز عليها بعض الباحثين لإثبات ما يذهبون اليه من تدهور فى أوضاع تلك المواقع • ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلي أن ماحدث كان العكس ، حيث ازدهرت تلك الطبقة وتنامت ، وهم يتساءلون : ما المانع أن يقترن اتساع الفجوة بين القمة والسفح بنمو فى حجم المواقع الوسطى ، بل وبتحسن في أحوالها نتيجة لوجود فرص متنوعة للعمل ضمن المشروعات الرأسمالية من ناحية ، وفى مجال الانتاج السلعى الصغير من ناحية أخرى •

ويدلل هؤلاء على صحة فرضيتهم بإقتراح – بحاجة إلى تأمل وتدقيق – فحواه : أن تتضمن تلك الطبقة الأسر التى يتراوح دخلها بين ٣٠٠ – ١٠٠٠٠ جنيه فى الشهر ، وهم يستنتجون – وفقا لذلك – أن حجم هذه الطبقة قد ازداد خلال فترة الأربعين عاما (٥٢- ١٩٩١) من حوالى ٤ ملايين نسمة إلى حوالى ٢٥ مليونا ، كما زادت نسبتهم إلى السكان من نحو ٢٠% الى نحو ٤٥% [٢].

ويسير فى هذا الاتجاه ذاته من حددوا المواقع الوسطى بكم دخلها ، وإن كانوا قد حرصوا على تقسيمها من خلال متغير كم الدخل إلي شرائح دخلية : دينا ، ووسطى ، وعليا [٣] .

ولعل التساؤل الذى يفرض نفسه هنا : إلى أي مدى يصح أن نحدد الطبقة وفقا لكم دخلها ، دون أن نضع فى الاعتبار مصادر هذا الدخل ،

---

[١] رمزى زكى ، وداعا للطبقة الوسطى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨٧ – ١١٩ •

[٢] جلال امين ، ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، عدد يناير ١٩٩٨ •

[٣] محمود عبد الفضيل ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، عدد مارس ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ص ٢٠١ – ٢١٢ •

وربما قبله مواقعها من علاقات الانتاج ؟ ذلك لأننا بصدد دراسة مواقع طبقية وليس شرائح دخلية •

ان التحديد المذكور لحجم الدخل يحشد معا ، وربمادون تمييز لعلاقات مهمة ، العديد من الجماعات والفئات التى لايمكن ان تكون قاصرة فقط على أصحاب المواقع الطبقية الوسطى ، لأنهم بهذا التحديد يجمعون معها مواقع طبقية أخرى عمالية (وقد تكون رثة كخدم المنازل ، والمتسولين) ، ورأسمالية (كصغار أصحاب الأعمال) ، فضلا عن أنه لايتحدث عن طبقات فى ضوء أي منظور تحليلي ، وإنما فقط فى ضوء فئات الدخل ومقاديرها •

واذا عدنا إلي التساؤل الأساسي : هل انكمشت المواقع الوسطى ، أم ازدادت وتنامت ؟

نعتقد أنه من الأصوب علميا أن لا نصدر على تلك المواقع – فى كليتها – حكما مطلقا عاما ، كأن نقرر بأنها الى انحدار وتدهور بالكامل ، أو إلى ازدهار وتنام شامل • ربما الأدق القول بأنها فى مرحلة إعادة بناء على أسس جديدة تحددها – بدرجة أساسية – طبيعة أنماط الانتاج ، خاصة الفن الانتاجى ، فضلا عن التحولات السياسية والايديولوجية • فهيمنة نمط الانتاج الرأسمالى – بتباياته الداخلية المختلفة – قد واكبته عمليات فرز طبقى واسعة شملت المواقع الطبقية الوسطى ، حيث تصعد الجماعات والشرائح والفئات الطبقية الحديثة ، أى ذات الخبرات والمهارات والمفاهيم والتصورات والقيم المتسقة مع هذا النمط والتى تتمتع بقدرات التواصل معه عبر آليات ووسائط متعددة ، من لغات وحواسب آلية وما اليها • وتضم بين من تضم : أصحاب المهن الحديثة من أطباء ، ومهندسين – فى مجال التكنولوجيا خاصة – وخبراء تسويق واعلان ، ومبرمجى كومبيوتر ، الخ • فى حين تتدهور أحوال ذوى المواقع التقليدية التى يغلب عليها طابع الانتاج السلعى الصغير الممتزج بإدارة عائلية أبوية ، والأكثر ارتباطا بالأسواق

والأوضاع المحلية ،وهى تنتمى فى معظم الأحيان ، إلي أنماط انتاج ما قبل رأسمالية ، كأصحاب الحرف ، وحائزى الاراضى الزراعيـة الصـغيرة ، ومن اليهم ، ممن لاتتاح أمامهم السبل الكفيلة بأن يطوروا مـن أوضـاعهم ليظلوا – في الغالب – دون حراك فتتدهور أحوالهم ، ويتعـرض وزنهـم النسبي إلى التقلص والانكماش مقارنة بغيرهم من ذوى المواقـع الوسـطى الحديثة ٠

يدلل على هذه التطورات ما رصدته البيانات الاحصائية للحالة المهنية للمنتمين إلى المواقع الطبقية الوسطى ممن يعملـون بالقطـاع الرسـمى أو المنظم ، والتى تساعد فى استطلاع أبعاد المشهد الراهن للحجم النسبي لتلك المواقع الطبقية الوسطى ٠

الحجم النسبي وفقا للحالة المهنية :

مع أن تحديد الحجم النسبى هنا يرتبط بأساس فئوى أكثر منه طبقى ، إلا أنه تعبير عن حيازة خبرة أو مهارة ، ومن هذه الزاوية – فقط – فهـو يفيد كمؤشر عام على الحجم ، والتركيب النسبى للفئات الاجتماعيـة التـى تنتمى إلى تلك المواقع ٠ كذلك من المهم التأكيد على أن حديثنا عن الحالـة المهنية فى هذا المقام إنما يوضح طبيعة مجالات النشاط ، أو بعض أقسـام المواقع الوسطى وماطرأ عليها من تغيرات ، خيث يشير الجدول التالى إلى التطورات التى طرأت على بعض أقسام المواقع الوسطى ٠

تطور نسب العاملين حسب المهنة ١٩٧٦ ، ١٩٩٦ (مواقع وسطى) (*)

الحالة المهنية	١٩٧٦	١٩٩٦
المهن الفنية والعلمية	٧,٥٢	٢١,١٧
المديرون والاداريون	١,١٣	٤,٢٩
الاعمال الكتابية	٧,٣	٦,٥٣
اعمال البيع	٦,٥٦	–
اعمال الخدمات	٨,٤٧	٨,٤٨
الزراعة	٣,٤	٢,٠
الجملة	% ٣٤,٣٨	%٤٢,٤٧

ومن خلال نظرة اجمالية على تطورات هذا الحجم نجده قـد تزايـد بمقدار (الثلث) خلال عشرين عاما تقريبا ٠ فقد كان حـوالى ٣٤% عـام ١٩٧٦ ، وارتفع عام ١٩٩٦ ليصل إلى اكثـر مـن ٤٢% مـن اجمـالى المشتغلين ٠

أما عن التفصيلات فتبين لنا اتجاهات التغير التى شهدتها أنشطة تلك الفئات ، حيث تضاعف الوزن النسبى للشرائح العليا من المشتغلين فى المهن الفنية والادارية من ٨,٦٥ % عام ١٩٧٦ الي ٢٥,٤٦% عام ١٩٩٦ ، فـى حين تناقص الوزن النسبى للشرائح الأدنى من المشتغلين بالأعمال الكتابية ، والبيع ، والخدمات (التقليدية تحديدا) ، فضلا عن المشتغلين بالزراعة من ٣,٥% الي ٢,٠ % خلال الفترة المذكورة ٠

(*) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد عامى ١٩٧٦ ن ١٩٩٦

ولعل الاستخلاص الأساسي – بصرف النظر عن دقة البيانات المتاحة – هو أن التغير قد أصاب الجناح التقليدى من أصحاب تلك المواقع بالنقصان فى حين تنامى جناحها الحديث ، حيث يتضح أثر التحول نحو الرأسمالية جليا ، حيث تصعدالفئات المتوافقة معه ، فى حين تهبط وتنحدر ، دون أن تتلاشي تماما ، الفئات غير المتوافقة نتيجة لتقليديتها وعدم تمكنها من أدوات التعامل مع هذا النظام الغالب .

الشرائح الوسطى البازغة المصرية :

هذه الشرائح البازغة من المواقع الطبقية الوسطى فى مصر هى جزء من كل البنية الطبقية المعولمة " متعدية الجنسية " التى ناقشناها تفصيلا فى الفصل الثانى من الدراسة .

وقد سبق أن توصلنا فى دراسة سابقة إلى أن هذه الشرائح البازغة تشكل أحد مكونات المواقع الوسطى المصرية فى الراهن . فإذا كانت حقبة الستينات من القرن العشرين قد أفرزت فعالياتها، والمعتمدة على نمط انتاج رأسمالية الدولة، ما سبق أن أطلق عليه الباحثون حينئذ الطبقة الوسطى " الجديدة " ، تلك التى تشكلت من الفئات والشرائح البيْرو/تكنوقراطية ، والتي استفادت من سياسات التعليم المجانى والتوظيف بالحكومة ومشروعات القطاع العام ، فإن حقبة التسعينات قد أفرزت على الساحة جماعاتها وفئاتها التى تتواءم وطبيعة تحولاتها ذات الطابع الرأسمالى الكوكبى ، لتحل تلك الجماعات والشرائح الوسطى البازغة محل الفئات التى كانت توصف بالجديدة فى حقبة سابقة ، والتى صارت أحد المكونات الكلاسيكية من المواقع الطبقية الوسطى المصرية [1] .

ورغم تنوع الأنشطة التى تمارسها هذه الشرائح البازغة ، فإن المنتمين إليها يتسمون ببعض السمات العامة ، أهمها – فى رأينا :

[1] محمد عبد المنعم شلبي ، المواقع الوسطى ... (م . س . ذ) ، ص ص ٣٢٤ – ٣٢٥

١- إنهم يتمتعون بمستويات تعليمية ومهارية مرتفعة .

٢- يعملون بمؤسسات تمارس انشطة ذات طبيعة متعدية الجنسية : شركات عالمية متعدية الجنسية ، منظمات المجتمع المدنى " غير الحكومة " ذات الأجندة العالمية ، شركات السياحة الكبرى العالمية ، شركات البرمجيات ذات الأنشطة العالمية .. الخ .

٣- يشغلون مواقع عمل تتيح لهم قدرا من الاستقلال النسبى فى اتخاذ القرار بحكم " فنية " الأعمال التى يقومون بها .

٤- رغم أنهم لايملكون رأسمالا عينيا ، فى مؤسسات العمل التى ينتمون اليها ، فإنهم يمارسون الهيمنة عليه ، من خلال قرارتهم بشأنه ، وبشأن من يعملون معهم في مستويات وظيفية أدنى .

٥- هم على وعى بالاستراتيجية العامة للمؤسسة ، وكذا الخطط الوسيطة ، فضلا عن البرامج المختلفة للتشغيل المباشر . بل ويساهم البعض منهم ، فى أحيان عديدة ، فى صياغة تلك الاستراتيجيات والخطط والبرامج وفقا لرؤية القيادات (المالكة و / أو المديرة) .

٦- لديهم قدرات متميزة علي التواصل عالميا عبر وسائط متعددة ، من أهمها : اللغات الأجنبية، الحاسوب، الخبرة بالثقافات الأجنبية .. الخ.

٧- يتمتعون بمداخيل مادية مرتفعة بالقياس الي مستويات الدخول المحلية ، فمداخيلهم المادية ذات مستويات عالمية الي حد كبير .

٨- يتصفون بالعقلية المهنية الاحترافية ، حيث أنهم على استعداد للتنقل بين مؤسسة وأخرى بالمفاضلة بين المزايا المحققة والممكنة .

- ونستعرض فيما يلى بعضا من ملامح هذه الشرائح البازغة ، والتى لاتتوافر بشأنها بيانات ومعلومات كافية ووافية حتي الآن ، نقوم بذلك من

خلال فئتين تنتميان اليها علنا نتمكن من خلال ذلك من تبين أهم ما تنطوى عليه تلك الشرائح البازغة إجمالا من خصائص مميزة ٠

١- *العاملون فى مجال المعلوماتية " نشاط البرمجة " :*

وهو من المجالات وثيقة الارتباط بالبيئة الكوكبية وشروطها الاقتصادية، والتكنولوجية والثقافية ٠ وهو ينقسم إلي قسمين رئيسيين ، أحدهما يتعلق بالتعامل مع المعدات (أجهزة الكمبيوتر Hardware) ، والآخر يختص بانتاج (البرمجيات Software) ٠ ولايزال القسم الأول – المشتغل بالمعدات – غير مفعل فى مصر حتي الآن ، وتقتصر أنشطته على أعمال التجميع والصيانة للأجهزة ، والتى يقوم عليها مهندسون وفنيون يعملون فى هذا المجال ٠ أما القسم الآخر – الخاص بإنتاج البرمجيات فهو الأكثر نشاطا ، رغم محدوديته لدينا قياسا على المستوى العالمى ٠ ورغم أن أنشطة الشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر قد بدأت منذ فترة مبكرة حيث يعود تأسيس فرع شركة IBM الي عام ١٩٥٤ ، تلاها انشاء مركز Amac في ١٩٦٨ ، وانشاء ثلاث شركات اخرى فى السبعينات ، فإن ما يمكن اعتباره طفرة – نسبيا – فكان فى الثمانينات ، حيث شهد هذا العقد تأسيس ست عشرة شركة ، وفى العقد الذى تلاه – التسعينات – أسست أربع عشرة شركة تعمل فى هذا المجال ٠ أي أن مجموع الشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر حتي منتصف التسعينات قد بلغ خمسا وثلاثين شركة ٠ وخلال السنوات التى أوصلتنا إلى عام ٢٠٠٠ كانت أعداد تلك الشركات قد قارب الستين شركة ، حسب التقارير النادرة المتاحة فى هذا الشأن [١] ٠ ومن المنتظر أن تتضاعف أعداد تلك المؤسسات خلال السنوات القليلة القادمة ٠

[١] Yearbook of Egyptian software industries, 2000 .

هذا ويرتبط العاملون فى هذا المجال – انتاج البرمجيات – بأرقى مستويات الانتاج الاقتصادى وأكبرها عائدا ، وهم يتمتعون – بحكم نوعية عملهم هذا – بمزية القدرة على الاتصال والتواصل الفورى الحر بالعالم عبر شبكاته الاتصالية المعلوماتية العملاقة ، وتتاح لهم من خلال هذه الاتصالات فرص المعرفة والتعلم ،ومن ثم القدرة على تطوير الذات والخبرات – على الأقل فى مجال العمل – فضلا عن فرص أداء الأعمال وتسويقها فى أي مكان فى العالم يكون فى حاجة اليها وفق نظم أسعار عالمية ٠ ان ذلك كله يتم فى ظل شروط عمل تتسم بالمرونة ، فقد تتم عبر مؤسسة كبرى ، أو من غرفة بمنزل الشخص العامل فى هذا المجال ٠ كما ان التميز والترقى فى مجال انتاج البرمجيات لايحتكم إلى المعايير ا لتقليدية كالعمر ، أو النوع ، أو الدرجة الوظيفية ٠٠ الخ ، بل يستند إلي القدرات الابداعية الذهنية للشخص ، أى منتج البرامج ٠

ولأن العاملين فى مجال المعلوماتية يعتمدون على وسيلة أو أداة أساسية – وهى الكومبيوتر – فهى ذات مفردات خاصة تسهم بقدر كبير فى خلق ما يمكن أن نعتبره بمثابة ثقافة نوعية يشترك فيها العاملون فى هذا المجال فى جميع أنحاء العالم ٠ وكلا الجانبين ، الاقتصادى والثقافى ، يبلور فئة من شريحة بازغة ذات وضعية متميزة ٠ " وعلى الرغم من أنهم من كاسبي الأجور بشكل عام ، فإنهم لايصنفون ضمن الطبقة العاملة بسبب وضعيتهم داخل نطاق العلاقات الاجتماعية للسيطرة والتحكم فى الانتاج ، وكذا بسبب درجة تحكمهم العالية فى وسائل انتاجهم الخاصة ، المعارف والخبرات [١] ٠

ولهذه الفئة بالذات قدرات متنامية على التأثير فى بيئاتها الاجتماعية ، وذلك بفضل تغلغلها بوتائر متزايدة فى نسيج البنية الاجتماعية الحديثة لكافة

[١] Carolyn Howe, Political Ideology and class Formation, Praeger, London , 1992, p:32

المجتمعات الانسانية تقريباً . يتم ذلك عبر ابتكار (البرامج الحاسوبية) فى كافة المجالات الحياتية : التعليم ، الصحة ، السياحة ، التجارة ، الاقتصاد ، الترفيه ، الثقافة .. الخ . هذه البرامج التى تنتج وفق خطط استراتيجية للشركات والمؤسسات الكبرى ، والتى هى فى الغالب ذات نشاط عالمى ، تتيح كافة الامكانات المادية للانتاج ، فى حين يعول على القدرات الابداعية والابتكارية للمبرمجين فى انجاح هذه الخطط الاستراتيجية بفضل ما قد تتمتع به برامجهم من جاذبية ، وقدرة على الاقناع .

- ورغم أن نشاط البرمجيات فى مصر لايزال فى مراحله الأولى ، حيث لاتتعد حجم التجارة فيه عدة ملايين من الدولارات (١٥٠ – ٢٠٠ مليون دولار سنويا) يصدر معظمه للخارج ،مقارنة بحجم التجارة فى نفس النشاط فى الهند (اقليم بنجالور تحديدا) أو اسرائيل ، والذى يقدر بالمليارات من الدولارات سنويا ، فإن هذا المجال يعد من المجالات المرشحة بقوة للإتساع والانتشار فى مصر خلال السنوات المقبلة ، بفضل ازدياد عدد الشركات العاملة فيه سنويا ، تلك الشركات التى تتمتع بقدرات متنامية على تسويق منتجاتها على مستوى عالمى ، هذا الي جانب ازدياد أعداد المبرمجين " الشباب " بمعدلات ملحوظة فى مصر [٢] .

وإجمالا ، ليس من الصعب تبين مدى تأثير الآليات الكوكبية على تشكيل تلك الفئة من الشريحة البازغة من المواقع الوسطى المصرية ، كما لايخفى دور هذه الفئة ذاتها فى دعم عملية العولمة – من خلال تقنيات المعلومات – وذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . حيث يكتسب العاملون فى هذا المجال وضعيتهم الخاصة – وكما يقرر زيانج بياو Xiang Biao – بسبب اتصالهم برأس المال الكوكبي وحركيتهم الكوكبية .

[٢] من واقع مقابلة أجراها الباحث مع أ / علاء عجماوي : رئيس اتحاد منتجي البرمجيات التعليمية والتجارية ورئيس مجلس اداره شركه (ايزيس Isis) للبرمجيات .

فوضعيتهم الاقتصادية قائمة على الاتصال بالسوق الكوكبي بأكثر من أسواقهم المحلية . فمهنيو تكنولوجيا المعلومات أينما كانوا ، يعملون فى نفس السوق الكوكبى ، ويتم الدفع المالى لهم من رأس المال الكوكبي ذاته . كما وأنهم ينجزون ثروتهم وشهرتهم عبر الحراك الكوكبى ، فهم ينتقلون عبر العالم بهدف التمكن من الحصول على أعلى مقابل مادى للعمل الذى يقومون به فى هذا المجال [١]

ومع التغلغل المتزايد للعولمة الرأسمالية تزداد فرص هذه الفئة ، كجزء من شريحة وسطى أوسع ، فى التبلور والفاعلية على كافة المستويات .

٢- *العاملون فى المنظمات غير الحكومية :*

مع تحول المجتمع المصرى الى الرأسمالية واندماجه المتنامى ضمن المنظومة العالمية ، بدأ فى الظهور عدد من المنظمات والمؤسسات ذات النفع العام ، والتى تتنوع أنشطتها واهتماماتها ، فمنها المنظمات الدفاعية Advocacy organizations ، والرقابية ، والتثقيفية ، والبحثية ، الخ .

ومن أبرزها تلك التى تعمل في مجالات : حقوق الانسان ، الديمقراطية ، المرأة ، الطفولة ، البيئة .. الخ .

ويهمنا فى هذا الصدد التمييز بين المنظمات ذات الصلة الوثيقة بالعالم وقيمه العامة وتطوراته المعاصرة ، والتى ترتبط بمجتمع مدنى متعدى الجنسية ، وبين نوع آخر من المنظمات التقليدية ذات النشاط والطابع المحلى التقليدي (الجمعيات الأهلية) ، والتى تواجدت فى مصر منذ زمن بعيد ، وتتركز أنشطتها أساسا في عمليات التكافل الاجتماعي ذات الدوافع الخيرية . ووفقا للبيانات المتاحة ، فإن عدد المنظمات الأهلية في مصر عام ١٩٧٦

[١] Xiang Biao, Ethnic Transnational middle class in formation, (op.cit) , pp:4-5 .

قد بلغ (٧٥٩٣) ارتفع عام ٢٠٠١ (وفقا لتقديرات وزارة الشئون الاجتماعية) إلى حوالى (١٦٠٠٠) منظمة ٠ وقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين أعلى متوسطات نمو في الجمعيات المسجلة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ٠ كما شهدت الساحة فى مصر – وبعض الدول العربية – ظاهرة الشركات المدنية التى تعلن عن نفسها كمنظمة غير ربحية وغير حكومية ، وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الانسان ، حيث أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات لا يعترف بحقوق الانسان كمجال للنشاط ، كذلك كانت الشركات المدنية صيغة لأنشطة متعددة دفاعية فى مجال المرأة ، ومراكز البحوث والدراسات ٠٠٠ الخ ٠

ووفقا للبيانات المتاحة حتى عام ٢٠٠١ ، فقد تم اشهار (٤٢٤) جمعية جديدة ، وذلك على مستوى الجمهورية ٠ تنشط هذه الجمعيات فى مجال التنمية ، خاصة المرأة والبيئة ، وكل من هذين المجالين قد حظى بإهتمام واسع خلال عقد التسعينات حيث بلغ اجمالى جمعيات المرأة حوالى (٣٠٠) جمعية من اجمالى الجمعيات ، كما بلغ عدد الجمعيات المعنية بالبيئة حوالى (١٠٦) جمعية ٠ هذا فضلا عن (٢٦) جمعية تعمل فى مجال حقوق الانسان ٠ وهى المجالات التى تحظى بأولوية لدى ا لمانحين الأجانب [١] ٠

هذه المنظمات الحديثة – موضع الاهتمام فى هذا المقام – تعد الأكثر اتساقا مع العولمة واتجاهاتها السياسية والثقافية الكبرى ، العولمة الرأسمالية ومضاداتها على حد سواء ، فمن هذه المنظمات من تتوافق وتتسق مصالحها وتوجهاتها مع العولمة ا لرأسمالية بشكل صريح ، فتكون أنشطتها مكرسة لتدعيم قيمها الثقافية / الايديولوجية ومنها من تتبني أجنده ذات طابع مغاير ، جوهره الدفاع عن حقوق الانسان ازاء كافة مظاهر وأساليب الانتهاك التى

---

[١] أمانى قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الاهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ص : ١٥٦ : ١٦١ ٠

قد تتعرض لها على كافة المستويات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ٠ ومن ثم تجد نفسها في مواجهة مع الممارسات الرأسمالية " العولمية " التى تعصف بحقوق العديد من القطاعات الشعبية والجماهيرية على اتساع العالم [٢] ٠وهى الأجندة التى تتواصل مع أفكار وقيم وممارسات تتبناها العديد من الحركات الاجتماعية المضادة للعولمة للرأسمالية ، بهدف الاسهام فى خلق عولمة بديلة ، أو عولمة من أسفل ٠

أما على المستوى المحلي ، فلا نستطيع أن نقرر أن المنظمات غير الحكومية ، وفى القلب منها منظمات حقوق الانسان ، تمارس دورا فى مناهضة العولمة الرأسمالية ٠ ان صراعها الاساسي والجوهرى هو فى مواجهة النظام والدولة بشكل عام ، بغرض الحصول على الاعتراف والشرعية ، وكذا الحصول على هامش أوسع من الحركة والدعم المالى من الجهات الأجنبية المانحة ٠

أما بالنسبة للفئات العاملة فى هذا المجال ، فنركز ونستهدف من بينها الشرائح العليا والوسطى ، واللتان تشهدان نوعامن العولمة الطبقية ، خاصة تلك التى تعتمد منظماتها على تمويل يأتيها عن طريق مؤسسات تمويلية غربية متخصصة ، مثل : فورد – دانيدا – فريد ريش ايبرت – الخ ٠

ومن خلال هذا التمويل تقوم تلك المنظمات بجميع أنشطتها ، فضلا عن اعتماد أعضائها عليه بشكل أساسي ، ومن ثم ارتباط وضعيتهم الطبقية فى المجتمع بما يقومون به من نشاط فى هذا المجال ، فضلا عن كونهم الأقرب إلي تبني قيم ذات طبيعة عالمية تتسق وطبيعة الدور الذى يقومون به محليا وعالميا ٠

وجانب التمويل الأجنبي هذا من الجوانب الاشكالية فى هذا الصدد ، فنظراً لضخامة ما تحصل عليه هذه المنظمات من تمويل ، فإنه يصير

---

[٢] L. Sklair, Globalization -, (op.cit), pp 311-319

مطمعا للكثيرين من القائمين على أمر هذه الانشطة ، حتى أنه يعد من بين أسرار المنظمة غير المعلنة فى معظم الأحيان .

وكنا قد توصلنا فى دراسة سابقة لنا أجريناها بشأن التطور الديمقراطي وحقوق الانسان فى مصر – ومن خلال مقابلات معمقة مع عينة من النخبة المثقفة المصرية بكافة توجهاتها ، من اليمين واليسار والوسط – إلى أن جانب التمويل الاجنبى هو من الجوانب التى لابد وأن يتعامل القائمون على أمر هذه المنظمات بشأنها بقدر أكبر من الشفافية ، تلك التى تعني – فى أحد معانيها – " أن يكون هناك اعلان واضح عنه وعن مصادره ، لأنه لايقبل ان يكون القائمون على منظمات حقوق الانسان هم الذين يعتمون على مصادر التمويل ، خاصة الأجنبية منها ، وكذا أوجه انفاق هذه الأموال وهو جانب – وكما يقرر معظم المشاركين من النخبة المثقفة – على درجة عظيمة من الأهمية ، فلقد تحول قسم معتبر من نشاطات تلك المنظمات إلى جهد فكرى لإجتذاب الأموال من مؤسسات التمويل ، حتى تكونت لدى القائمين على هذه المنظمات ثروات لايعلم أحد تحديدا الشخصي منها من ذلك المكرس لنشاطات الحركة ذاتها . ولذا فإن مصداقية هذه المنظمات تتعرض لإنتقادات عنيفة لهذا السبب . ومن ثم يصبح مطلب الشفافية ملحا فى هذه الفترة من أجل تعزيز مصداقية الحركة و القائمين عليها [1] ".

وعلي جانب آخر ، نجد أن فئة العاملين فى المنظمات غير الحكومية – الكوادر الوسطى والعليا منها تحديدا – تزداد تبلورا وثقلا فى مجتمعنا المصري إلى درجة أن هناك من المؤشرات مايدل بوضوح على تواجدهم كفئة لذاتها Foritself تتمتع بالوعى التبريرى لوجودها ، وهو ما يتم ملاحظته فى دفاعها ، بل وصراعها من أجل اكتساب الشرعية من قبل

---

(1) محمد عبد المنعم شلبى ، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان فى مصر ، رواق عربى ، السنة الثالثة ، العدد (١١) ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

الدولة من جهة ، والسعى إلي اسقاط ومناوأة قوانين تقيد أو تحجم تحركاتها وأنشطتها من جهة أخرى ، وهوما يتم بشكل جماعى منظم ، رغم ما بين تلك المنظمات من خلافات أو اختلافات تعد بمثابة التناقضات الثانوية فى المواقف الكبرى . ففى منتصف التسعينات تقريبا ، أثار المجتمع المدنى بكافة مؤسساته ، وبقوة غير مسبوقة ، أهمية تغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، واتخذ ذلك أشكالا متعددة فى المنتديات ، والمؤتمرات، وفى وسائل الاعلام ، ومن خلال البرلمان ، وبالطرح على رئيس الجمهورية وفي معرض القاهرة الدولى للكتاب ١٩٨٩ .

وبإيجاز يمكن القول أن هناك ثلاثة ملامح أساسية اتسم بها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ شكلت قيودا على حركة الجمعيات ، وهى :

١- رقابة الدولة المسبقة على تكوين الجمعيات .

٢- الرقابة على النشاط ، كالإطلاع على الوثائق، والمكاتبات، والسجلات الخاصة بالجمعية، والرقابة على الميزانيات، وحق تعيين مفتشين .. الخ.

٣- سلطة الحكومة فى حل الجمعيات ودمجها ، وهى أخطر صور التدخل لأنها تعنى إنهاء الوجود القانونى والمادى للجمعية بقرار ادارى وليس عن طريق المحكمة .

- ان الأبعاد الثلاثة السابقة تفسر لنا تصاعد نقد المنظمات الأهلية فى مصر للقانون ٣٢ لسنه ١٩٦٤ . وقد كان لتحالف مؤسسات المجتمع المدني دور فى الضغط نحو التغيير الذى تحقق ثم أجهض فيما بعد . ففى عام ١٩٩٨ تم تشكيل لجنة حكماء من الشخصيات العامة والحكومة والمجتمع المدنى لوضع مشروع قانون جديد ، وفى اطار حلقات تشاورية متعددة فى كل محافظات مصر ، نوقش مشروع القانون مع

الجمعيات الأهلية ، وتم تطوير ثلاث مسودات له ، ثم صدر القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ورغم ما اتسم به هذا القانون من ملامح تحررية ، والتى من أهمها: (١) فتح الأنشطة واباحتها فى كل المجالات ماعدا المحظور منها وفقا للدستور (٢) وأن الشخصية الاعتباريه تثبت للجمعية بمجرد الاخطار (٣) وحق الجمعيات فى انشاء اتحادات نوعية واقليمية والانضمام لها اختياريا .. رغم ذلك فقد قوبل بنقد عنيف من بعض المنظمات خاصة النشطة فى مجال حقوق الانسان ، لنصه فى المادة (١٧) على ضرورة موافقة الجهة الادارية على حصول الجمعية على أموال من الخارج .

وعلي أي الأحوال فقد صدر القانون ، لم يأخذ فرصة كافية فى الميدان ، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٠ بعدم دستورية القانون ، فكانت العودة لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ [١] .

- لعل ما سبق يوضح لنا جانبا من وعى هذه الفئة بمصالحها وتحركها وفاعليتها فى الدفاع عنها بقدر من الاتساق . وهو الوعى المنبثق عن قناعه عامه مؤداها : ان بإمكان مجتمع مدنى نشط تطوير المجتمع ككل ، ومقرطة نظام الحكم بشكل وظيفى فى اطار مشروع ، وذلك بالعمل من داخل النظام وليس من خارجه ، كبديل عن الثورة والتحويل الجذرى العنيف الذى كان البديل المطروح بقوة – لدي بعض القائمين على أمر هذه المنظمات – خلال عقود قليلة خلت ، وهو ما يدل على تحول طرأ على نوعية ، ومستوى تحالفات هذه الفئة المنتمية فى الأساس إلى المواقع الوسطى المصرية – خاصة من جيل السبعينات – والتى تحالفت مع الطبقة العاملة آنذاك ، وتخلت عنها فى الراهن بعد أن شهدت حالة

(١) أماني قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية ، (م.س.ذ) ، ص ص ١٥٧– ١٥٩ .

من التشرذم وضعف النضال المطلبى ، فى تواز مع عنف التحولات الاقتصاديه التى تكاد تعصف بها [٢] .

وإجمالا ، فإن الوضعية الاقتصادية لتلك الفئة – والمعتمدة على مؤسسات التمويل الاجنبية – فضلا عن تبنيها لأجندة المجتمع المدنى العالمى ، وكذا السعى الواعى للتحرر من سلطة النظام وقوانينه الحاكمة لتحركاتها وأنشطتها يبلور لدينا فئة من شريحة طبقية وسطى معولمة بازغة تكسب أرضا جديدة مع كل ازدياد لنفوذ العولمة ، بآلياتها المختلفة ، والتى منها المجتمع المدنى بمنظماته المختلفة ، تلك التى تلعب دورا قد يصح أن يوصف " بالوظيفي" فى خدمة النظام الرأسمالى المعولم ، فمع كل ازدياد لحالات الاستغلال ، والقهر ، والعصف بمقدرات فئات وشرائح اجتماعية عديدة ، وقد تكون الغالبة فى مجتمعات العالم الثالث ، يجيى دور منظمات المجمع المدنى المختلفة لتلعب دورا فى التخفيف من حده هذه الاوضاع ، سواء بالمساعدة الاقتصادية محددة النطاق للفئات الاكثر تضررا ، أو سياسيا وايديولوجيا من خلال المناداة بتخفيف حدة التحولات الاقتصادية العاصفة ومراعاة الحد الأدنى من حقوق الانسان ، كحقة فى التعبير وحرية الرأي .. الخ . مما يعمل على خفض حدة الصراع السافر والذى قد يفجر الأوضاع ، وهو ما لايعد وضعا مرغوبا لدى المهيمنين على آليات هذا النظام على مستوى كوكبى .

وهو ما لا ينفي – بالطبع – ما قد تقوم به هذه الفئة من دور فى تحريك الوضعية الراكدة فى المجتمعات المحلية ، وان تم ذلك على مستويات محدودة نسبيا.

* تمثل هاتان الفئتان –العاملون فى مجال المعلوماتية والمنظمات غير الحكومية – مجرد أمثلة لفئات أخرى عديدة بالإمكان الإنطلاق من خلالها

(٢) محمد عبد المنعم شلبي ، مستقبل الديمقراطية .. (م.س.ذ) ، ص ص ٤٠–٤٤ .

من أجل رصد طبيعة ما طرأ من تحولات على بنيـــة الشـــرائح الطبقيـــة الوسطى البازغة ذات التواصل الكثيف مع عملية العولمة ٠ ومن خلال ذلك يكون من الممكن رصد طبيعة أنساق القيم الاجتماعية التى تتبناها ، تلك القيم التى قد تصلح لأن تكون بمثابة بوصلة ناجعة ترشدنا إلى التوصـــل لأبـــرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية المتحولة فـــى ظـــل عمليـــة العولمـــة ، بتفاعلاتها المختلفة والمتباينة على مستويات وصعد متعددة ٠

مقدمة :

سعت العولمة " الرأسمالية تحديدا " بكل ما تحفل به من آليات ، إلى إعادة تشكيل جملة الأنساق الاجتماعية ، كى تتسق ومتطلباتها فى الوجود والفاعلية ٠

واذا كنا قد عرضنا وناقشنا لأهم التحولات التى أصابت البنية الطبقية بفعل عملية العولمة بممارساتها متعدية الجنسية ، والتى أفضت إلى تشكيل مـــا يطلـــق عليه : الشرائح الطبقية المعولمة ، فإننا نسعى – من خلال دراستنا الميدانية – إلي تبين ماهية أنساق قيم بعضا من هذه الشرائح المعولمة ، المنتميـــة تحديـــدا إلـــى المواقع الطبقية الوسطى المصرية ٠ تلك المواقع التى تمثل مفصل البنية الطبقيـــة ككل ، وملتقى تفاعلاتها ، وأحد أهم ساحات الصراع داخلها ٠

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية ، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية ، فإذا كانت القيم – فى أحد تحديداتها المجردة – تمثل حكما عقليا و/أو انفعاليا على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة [١] ، فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعى بكل ما تحفل به من تناقضات فى لحظة تاريخية دينامية بعينها ٠ حيث يتم استجلاء القـــيم مـــن البنية المجتمعية ، فى نفس الوقت الذى قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحـــولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة ٠ ولنر من خـــلال تلـــك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلى والكـــوكبى ، ولنتبـــين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات ٠

---

[١] سمير نعيم أحمد ، انساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ ٠

(١) اشكالية الدراسة :

وبالترتيب على ما سبق تتبلور اشكاليتنا فى تساؤل رئيس مؤداه : ما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البازغة من المواقع الطبقية الوسطى المصرية فى علاقتها بالعولمة ؟

وبما أن للقيم مستويات متعددة ومختلفة ، فإننا نركز – فى هذا الصدد – تحديدا على :

- القيم الاقتصادية : العمل –الاستهلاك – الادخار والاستثمار ٠
- قيم المشاركة السياسية : الحزبية ، النقابية ، الأهلية ٠
- القيمة الاجتماعية : حرية العلاقات بين الجنسين – الزواج– مكانة المرأة ٠
- القيم الثقافية : المشاهدة الفنية : الافلام السينمائية – المسرح – التليفزيون ٠

(٢) أهمية الدراسة :

(أ) تعد الدراسة بمثابة محاولة علمية للتعرف على / وتحليل أنماط من القيم الاجتماعية لفئات من شرائح اجتماعية بالغة الحداثة فى مجتمعنا من حيث تكوينها الطبقى ، سواء على مستوى بنية المواقع الطبقية الوسطى ، أو البنية الطبقية المصرية فى كليتها ٠

(ب) يتمتع اختيار تلك الشرائح " البازغة " بأهمية مستقبلية ، حيث تمثل تلك النوعية من الشرائح الاجتماعية " روادا Pioneers " ، ليس بالمعنى الايجابي أو السلبي ، أو أى حكم قيمي أو معيارى أخر ، وإنما هم رواد نظرا لحداثة تكوينهم ، وطبيعة تواصلاتهم مع العالم وتحولاته ، وديناميه وحركية عناصرهم ٠ ومن ثم فإنهم قد يكونون سباقين فى مضامير متعددة ومختلفة ، قياسا إلي غيرهم من فئات وشرائح المجتمع الأخرى ٠

وبالترتيب علي ذلك ، فإنهم قد يمنحونا بعضا من ملامح المستقبل على مستويات متعددة ٠ وذلك مع ضرورة الوعى بجملة الظروف المحيطة من حولهم ، تشكيلا ، وتفعيلا ، وحراكا ٠

(ج) كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تنطلق فى دراستها لتحولات أنساق القيم من خلال تكوينات اجتماعية طبقية محددة Concrete، فى ابتعاد عن التأملات ، والتخمينات ذات الطابع المعيارى ، الذى تغلب عليه النزعات الايديولوجية والذاتية ، دون اعتبار لحقائق الواقع المعاش بآلياته ، وديناميات المتعدده والمختلفة ٠

(د) وهى تتيح فرصة للتعرف على نقاط التماس والتفاعل بين المحلية والكوكبية داخل كيانات انسانية دينامية ٠ تكشف دراستنا لأنماط قيمها الاجتماعية –بمستوياتها المختلفة – مدى التأثير الذى تمارسه العولمة عليها ، ومدى انطباق مقولات الادماج والتنميط لأساليب حياتها ، وخصوصياتها الثقافية ٠

(٣) الأسلوب المنهجى :

لجأ الباحث إلي استخدام الأسلوب الوصفى التفسيرى ، وهو أسلوب يغلب عليه الطابع الكيفى بأكثر من الكمى ، ومن ثم لاتنحصر أهدافه فى مجرد جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة ، أو وضع اجتماعى ما، أو الاكتفاء بتوصيفه ، بل يحاول تقديم تفسير له ، واستخلاص دلالاته المختلفة [١] ، وذلك وفقا للأطر النظرية المتبناه ٠ وهوما يمثل فرصة علمية لإختبار تلك الأطر وفقا لمحكات واقعية ٠ حيث يطرح الواقع الاجتماعى – محل الدراسة – مجمل أوضاعه ، وتشابكاته ، وملابساته ٠٠٠ ، وتصبح الفرصة مهيأة أمام الباحث العلمى لاختبار صدق مقولاته ، وتوجهاته النظرية ، فإما أنها تتدعم ، أو تتعرض للنقض والتفنيد ، كليا أو جزئيا ، ومن ثم يصبح من المهم مراجعة إطاره النظرى الذى انطلق منه بالأساس ٠

---

[١] Mike o'donnell, Introduction to sociology, Nelson, surry, U.K. 1997, pp.25-27.

وعليه ، فالأسلوب الوصفى التفسيرى يتيح الأرضية التى تسمح برؤية الواقع بقدر أكبر من الاتساع والعمق • ورغم أن الأسلوب " في صيغته التقليدية " يركز على الأوضاع الراهنة ، فإن الباحث لم يقصره كلية على هذا البعد الزمنى ، وإنما حاول التجاوز من خلاله نحو المستقبل • تم ذلك بالإلتجاء إلى أحدى المقاربات المستخدمة في الاستشراف ، أو التحليل المستقبلى Prospective analysis ، والتى تعتمد – بالأساس – على أحد المحددات أو المؤشرات " الرائدة" ، والتى قد تكون متمثلة فى اختراع أو ابتكار ، أو جماعة اجتماعية ما سباقة فى مجالها ، يتم من خلالها التوصل إلى اسقاطات متباينة المستويات ، مع الوضع فى الاعتبار لمختلف الظروف الحاكمة فى هذا الصدد •

ومن ثم كان اختيار شريحه طبقية " بازغة Emergent " بغرض الانطلاق مما تتصف به من خصائص وسمات – تتعلق بالقيم تحديدا – نحو غيرها من الشرائح والجماعات والفئات الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى ، بالاحتكام إلى سبقها وريادتها ، ووفقا لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة ومتباينة ، كما وكيفا •

(٤) جمهور البحث واختيار العينة :

يتمثل جمهور البحث فى الشرائح الطبقية الوسطى البازغة ، والتى تتجسد أبرز فئاتها فى جملة العاملين فى مهن ثلاث رئيسية هى :

(١) المبرمجون فى مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية •

(٢) الكوادر الوسطى فى الادارة والمبيعات فى شركات كبرى متعدية الجنسية •

(٣) مديرو البرامج والمشروعات فى المنظمات غير الحكومية العاملة فى أنشطة حديثة كحقوق الانسان ، والمرأة ، والطفولة ، والتنمية ، والبيئة • والتى تعتمد بشكل رئيسي على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية •

• وقد جاء اختيار هذه الفئات تحديدا ، لكونها تمثل مستويات وصعد متنوعة للعولمة الرأسمالية ، فى مستوياتها : الاقتصادية :(الشركات متعدية الجنسية)،

والمدنية (المنظمات غير الحكومية) ، والمعلوماتية (أنشطة البرمجة)• وذلك مع أهمية التأكيد على تداخل تلك المستويات وغيرها ، وأن تصنيفها على هذه الشاكلة قد جاء نتيجة لغلبة أحد تلك المستويات على غيره داخل مجال العمل والنشاط من ناحية ، وتلبية لضرورات بحثية من ناحية أخرى •

حجم العينة ونوعيتها وكيفية اختيارها :

لم يعثر الباحث على بيانات احصائية رسمية متكاملة بشأن الأنشطة الثلاث المستهدفة بالدراسة ، من حيث أعداد العاملين ، ونوعية مهامهم العملية ، وتوزيعهم على مستوى الجمْهورية أو حتى محافظة القاهرة •

ومن ثم كان المطروح هو اختيار مفردات العينة وفقا للطريقة العمدية • وفقا لخصائص حددها الباحث فيما يتعلق بنوعية المؤسسة ، والفئات المستهدفة بالدراسة (نوعية مهامهم ، وكوادرهم الوظيفية داخل المؤسسة) •

تم تطبيق الطريقة العمدية فى اختيار المفردات بالعينة من خلال ما يعرف : بكرة الثلج ، والتى قد تبدأ بفرد من الجماعة ، أو الفئة المستهدفة ، ومنه يتم التوصل إلي أفراد آخرين يتصفون بالخصائص المحددة من قبل الباحث •

وقد تمثل حجم العينة الاجمالى في (٩٠) مفردة ، تتوزع عليها الفئات المهنية الثلاث بواقع (٣٠) مفردة لكل فئة منهم •

أما بشأن الشركات والمؤسسات التى تمارس فيه هذه الفئات أعمالها فبيانها كالتالى :

١- المنظمات غير الحكومية	
المنظمة	**مجال نشاطها**
١- مركز خدمات التنمية :	التنمية بشكل عام ، بالتركيز على الفئات غير القادرة ٠
٢- مركز القاهره لدراسات حقوق الانسان :	التثقيف والتوعية والتدريب في مجال حقوق الانسان
٣- رابطة المرأةالعربية :	التثقيف والتوعية والتدريب فى مجال المرأة وحقوقها
٤- جمعية قرية الأمل للأطفال فى ظروف صعبة :	رعاية أطفال الشوارع (تغذية ، صحة ، تعليم ، ٠٠٠ الخ) ٠
٥- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية :	تقديم الدعم المادى والفنى للمنظمات غير الحكومية ٠

٢- المعلوماتية	
الشركة	**مجال نشاطها**
١- ايزيس	خدمات نظم معلومات انتل
٢- راية	نظم معلومات متكامله
٣- ميكروسوفت	نظم معلومات متكاملة ٠
٤- تليكوم ايجيبت	نظم اتصالات ومعلومات ٠
٥- لينك دوت نت	نظم اتصالات ومعلومات

٣- شركات متعدية الجنسية	
الشركة	**مجال نشاطها**
١- جنرال موتورز :	صناعة السيارات
٢- بروكتر أندجامبل :	منتجات العناية بالجسم والبشرة
٣- بيبسي :	مشروبات غازية
٤- مانتراك :	تسويق معدات ونظم للاتصالات
٥- يورو مونيتور :	بيانات ومعلومات عن الاسواق والمنتجات والانشطة الاقتصادية حول العالم

٥- أداة البحث الرئيسية :

استخدم الباحث الاستبار ، أو المقابله المعمقة ، كأداة رئيسية فى بحثه ٠ وهى أداة يغلب عليها الطابع الكيفى ، وهى تتيح الفرصة أمام المبحوث للحديث فى الموضوع المطروح بقدر أكبر من الحرية ، بعيدا عن قولبة الاستمارات البحثية (الاستبيانات) ٠ وهى أداة تطلبها موضوع البحث – القيم الاجتماعية – وأسلوبه " الوصفى التفسيري " ٠

وقد أعد الباحث فى هذا السبيل دليلا للاستبار ، تضمن بنودا تتعلق بما يلى:

- ا لبيانات الاساسية للمبحوث ، من قبيل السن ، النوع ، المؤهلات العلمية ، المهنة ، نوعية المؤسسة ، الدخل ومصادره ، اللغات والمهارات ٠٠٠ ، فضلا عن الأسرة : مؤهلات ومهن الأب والأم ٠

- القيم العامة : المتساد من ناحية والمرفوضة من ناحية أخرى ، محلية وعالمية

- القيم الاقتصادية : النظام الاقتصادى الأمثل – أنماط الاستهلاك –الادخار والاستثمار – العمل .

- القيم السياسية : المشاركة فى الاحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية .

- القيم الاجتماعية : العلاقات بين الجنسين – الزواج ، وأنماطه المتعددة – الأسرة – مكانة المرأة فى المجتمع المصرى – المساواة بين الرجل والمرأة .

- القيم الثقافية : قيم المشاهدة الفنية : السينما – المسرح – التليفزيون (*)

(*) يورد الباحث دليل الاستبار كاملا ضمن ملاحق الرسالة .

مقدمة :

نعرض فى هذا القسم لنتائج الدراسة الميدانية ، والتى حاولنا من خلالها التعرف على / ومناقشة أهم القيم المتبناه لدى فئات من الشرائح الطبقية الوسطى البازغة فى المجتمع المصرى .

وقد كان التساؤل المحورى الذى طرح نفسه على الدراسة منذ البداية مؤداه : اذا كانت العولمة " الرأسمالية " قد عمدت من خلال آلياتها المتعددة والمختلفة ، إلى خلق جماعات ، وشرائح ، وفئات طبقية تتسق وتتناغم مع توجهاتها ، وتخدم مصالحها ، وتدعم استمراريتها ، فما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى تلك التكوينات الطبقية المعولمة " متعدية الجنسية " ، وبالتركيز على الشرائح الوسطى منها ؟ ما نوعية القيم التى يتبنونها فى تعاملهم مع واقعهم ، الذى تتقاطع على أرضيته المحلية والكوكبية معا ؟ ماذا بشأن الاتساق والتناقض " القيمى " بين هذه التكوينات الاجتماعية " المعولمة " وسياقاتها المحلية ؟

- هذه التساؤلات التى حاولت الدراسة الميدانية الإجابة عليها ومناقشتها بالتفصيل ، وعلى مستويات مختلفة . ونعرض لها فيما يلي من خلال خمسة فصول رئيسية ، نناقش خلالها القيم العامة السائدة لدى المبحوثين ، ومنها ننتقل إلى ما يعد أكثر تفصيلا كالقيم الاقتصادية ،والسياسية والاجتماعية ، والثقافية . ثم نختتم هذا العرض بمناقشة عامة لأهم النتائج والاستخلاصات .

- ويسبق عرضنا لهذه النتائج المتعلقه بقيم المبحوثين ، عرضا لخصائصهم كما وردت بعينتنا ، ومن خلال تحليل البند المتعلق ببياناتهم الأساسية ، كالخلفية الاجتماعية لأسرهم ، والمؤهل الدراسي ، والنوع ، والمهنة ،

واللغات الأجنبية ، والدخل الشهرى ٠ وهو العرض الذى يفيد فى ايضاح جوانب مهمة من النتائج التى توصلت اليها الدراسة ٠

أ – الخلفية الاجتماعية للمبحوثين :

بالرجوع إلى مؤشرى التعليم والمهنة للآباء والأمهات ، نجد أنهما ينمان – معا – عن انتماء واضح إلي مواقع طبقية وسطى حديثة ٠ فالتعليم الذى تحصل عليه هؤلاء الآباء والأمهات هو فى غالبه تعليم "جامعى" ، بنسبة تفوق (٩٠%) ٠ كما أن المهن التى يشتغلون بها هى مهن الطبقة الوسطى " الكلاسيكية " ،والتى يغلب تسميتها بمهن التكنو– بيروقراط ، فهم – على سبيل المثال – يعملون بمهن التدريس الجامعى ، والطب ، والهندسة ، والادارة ، والمحاماه ، والقوات المسلحة ، والشرطة ، الخ ٠

وبالترتيب عليه ، فليست هناك مفاجأة فى تطور الانتماءات الطبقية لمبحوثينا من وسطى حديثة " الأسر " ، إلى بازغة " الأبناء " ٠ ذلك أن المستوى الاجتماعى / الثقافى الذى يعيش فيه المبحوثين ، من خلال أسرهم ، يجعلهم على درجة من الوعى بالواقع ومتطلباته ، ومن ثم ، فإن التحاقهم بشرائح ، هى الأحدث والأرقى على مستوى المواقع الطبقية الوسطى ، إن لم يكن على مستوى البنية الطبقية ككل ، قد جاء متسقا مع وضعيه مثلت بالنسبة لهم منطلقا ودافعا حقيقيا نحو الالتحاق بهذه الشرائح ، والذى يحتاج إلي شروط ومتطلبات ، موضوعية وذاتية ، توافرت لديهم بالقدر الكافى ٠

ب– المهنة :

يعمل المنتمون إلى الشرائح الوسطى البازغة بمهن عديدة ، يطلق عليها أيضا المهن البازغة ،وقد انصب تركيزنا بالأساس على ثلاث مهن رئيسية منها ، أراد الباحث أن تكون ممثلة – قدر الامكان – لتلك المهن

البازغة المرتبطة فى وجودها وديناميتها بفاعليات العولمة الرأسمالية وآلياتها ٠ ومن ثم جاء اختيار الفئات التالية :

(١) المبرمجون (Programers) العاملون فى شركات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية ، بوصفهم يمثلون الشريحة العليا العاملة فى مجال المعلوماتية بشكل عام ٠

(٢) الكوادر الوسطى فى مجالى المبيعات (Sales) والإدارة (Management) ضمن شركات متعدية الجنسية ٠

(٣) مديرو البرامج والمشروعات في منظمات غير حكوميه (NGOs) العاملة في أنشطة حديثة : حقوق الانسان – التنمية – المرأة – الطفولة – البيئة، وتعتمد على التمويل الأجنبى فى إدارة برامجها ومشروعاتها ٠

- ومن الملاحظ على عينتنا تمتع قسم مقدر منها (حوالى ٥٨%) ، بدرجة عالية من الاستقلالية المهنية ، بحكم " فنية " تخصصاتهم وخبراتهم ،ومن ثم تفويضهم فى اتخاذ القرار علىمستويات متعددة ٠ وهي النسبة ذاتها التى تمكنت من احتلال مراكز قيادية بالمؤسسات التى يعملون بها ، ومن ثم الهيمنة " النسبية " على ظروف العمل ضمن نطاق أعمالهم ، وذلك رغم الحداثة النسبية لأعمارهم ، والتى تتراوح بين نهايات العشرينات وبدايات الاربعينات ، حيث تنحصر سنوات ميلادهم بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٥ ٠

والأمثلة على ذلك عديدة ،ومنها :

(١) مدير عام مركز يعمل فى مجال أطفال الشوارع (منظمة غير حكومية)٠

(٢) مدير مشروع المرأة فى عملية صنع القرار (منظمة غير حكومية) .

(٣) مدير وحدة مشروعات تنمية (العطاء) . (منظمة غير حكومية)

(٤) خبير أول تحليل الأسواق المصرية فى السلع والخدمات (مؤسسة متعدية الجنسية) .

(٥) خبير أول برمجة (مؤسسة عالمية للبرمجيات) .

- فضلا عن ذلك ، فإن نسبة ملحوظة منهم (تصل الى ٤٠%) تمارس أكثر من عمل ، وإن تكن تلك الأعمال متجانسة وغير متناقضة فى نوعياتها . ومن ثم فمواقعهم الطبقية يغلب عليها التجانس النسبى .

مثالنا على ذلك : من يعمل فى مجال البرمجة ، والجرافيك ، والتدريس بمجال الفنون الجميلة .

- ومن يدير منظمة غير حكومية ، إلى جانب التدريس بمعاهد الخدمة الاجتماعية ، بالإضافة إلى كونه مستشارا باليونيسيف .

- ومن يعمل كخبير تحليل أسواق ، إلي جانب قيامه بأبحاث اقتصادية لمؤسسات دولية متعددة ، فضلا عن نشاط أخر فى مجال الترجمة .

ولعل فى تعدد الأعمال التى تقوم بها هذه النسبة من المبحوثين مؤشرا على تعدد مهاراتهم من ناحية ،وديناميتهم من ناحية أخرى . وهو ما لايعد أمرا مستغربا أو مستبعدا على فئات من هذه النوعية ، خاصة ان أنشطتهم العملية التى يمارسونها تتقاطع فى غالبها ، على أرضيات مشتركة ، بحيث تزيد بشكل دائم من قدراتهم المهنية على مستويات متعددة ومختلفة .

- هذا ومن المهم للغاية – فى هذا المقام – أن نذكر أن تعاملنا وتحليلنا لهذه الفئات " المهنية " الثلاث قد تم من منطلق كونهم يمثلون جزءا من شرائح طبقية وسطى بازغة ، ومن ثم لم يهتم الباحث كثيرا لبعض الفروق الكمية – غير المؤثرة فى أحيان عديدة – بين فئة مهنية وأخرى ، طالما أن تحليلنا طبقى وليس فئوى قائم على أساس المهنة .

(ج) المؤهل الدراسي :

تنوعت المؤهلات الدراسية " العلمية " للمبحوثين على النحو التالى :

المؤهل الدراسي	%
١- علوم سياسية	٢٥
(أ) الجامعة الامريكية	"٧٥"
(ب) جامعة القاهرة	"٢٥"
٢- كليات الهندسة "حاسبات ومعلومات"	٢٥
٣- أقسام اللغات وكلياتها	١٦,٦
٤- كليات التجارة	١٦,٦
٥- كليات الآداب والخدمة الاجتماعية	٨,٣
٦- كليات التربية الفنية والفنون الجميلة	٨,٣

ولعل السمات الغالبة على الكليات والأقسام التى تنتمى اليها النسبة الأكبر من العينة (٦٦,٦%) وهى : العلوم السياسية ، والهندسة ، واللغات

تحديدا ، تتمثل فى كونها حديثة ، ونشطة ، ومواكبة " نسبيا " لمتطلبات سوق العمل ٠

حيث أنها تتيح لخريجها – إجمالا – بعض أهم مقومات النجاح والفاعلية فى سوق العمل ، وذلك من خلال :

١– الوعى بطبيعة الأوضاع المحلية والعالمية ٠

٢– اتقان اللغات الأجنبية ٠

٣– المهارات المتقدمة فى استخدامات الحاسب الآلي ٠

٤– المبادرة ٠

٥– الذكاء الاجتماعى والقدرة على التواصل مع الآخر ٠

٦– الطموح المهنى ٠

وهي تضم ملتحقين من المتفوقين فى مراحل دراسية سابقة ، على اعتبار أنها تعد من كليات القمة ، فى مسماها الشائع ٠

أما النسبة الباقية (٣٣,٣%) فهى لخريجى كليات ذات مستوى متوسط نسبيا (التجارة – الآداب – الخدمة الاجتماعية – التربية ألفنية) والتى قد لاتتيح لملتحقيها الامكانات المتقدمة ذاتها ، مما يفتح الباب أمام حديث عن قدر التميز الذاتي " الشخصي " الذى قد يتمتع به البعض ، مما يؤهله لأن يطور من قدراته التى تتجاوز نطاق الدراسة التقليدية النمطية المتاحة ، وتمكنه من الالتحاق بسوق عمل نشط ، ونوعية من المهن تحتاج إلى قدرات خاصة من أجل التمكن من التعامل مع أدواتها وفنونها ٠

- هذا ومن المهم أن نشير إلى أن نسبة لا بأس بها من المبحوثين (تصل إلي ٤١,٦ %) لم تقتصر مؤهلاتها العلمية على الدرجة الجامعية الأولى ، وانما تجاوزوها إلى الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ٠ وقد أعربوا عن قناعة عامة مؤداها : أن الدرجة الجامعية الأولى لم تعد كافية فى الراهن للمنافسة فى سوق العمل ، فضلا عن أن بعضهم قد أعرب عن رغبته فى مواصلة التعليم وتطوير المعارف بغض النظر عن الجدوى العملية ،وتحديدا المادية من ذلك ٠

(د) اللغات الأجنبية :

يعد إتقان اللغات الاجنبية ، الانجليزية علي الأقل ، أحد أهم العوامل المؤهل لشغل الشخص منهم للعمل في مجاله ، فهي أداة تواصل لاغنى عنها ، خاصة وأن طبيعة هذه المهن تقتضى – فى أحيان عديدة – كتابة تقارير باللغات الأجنبية ، والتعامل مع مؤسسات واشخاص من جنسيات متعددة ، فضلا عن متطلبات السفر إلى الخارج فى مهام تخص العمل ٠

ومن ثم وبالترتيب عليه وجدنا :

- جميع أفراد العينة – تقريبا – يتقنون اللغة الانجليزية ٠
- حوالي (٤٠%) يتقنون الفرنسية إلى جانب الانجليزية ٠
- (١٦,٦ %) يتقوون الانجليزيه والفرنسية والالمانية ٠
- (٨,٣%) يتقنون الانجليزية والفرنسية والأسبانية ٠

(هـ) الدخل الشهرى :

الغالب أنهم يتحصلون على اجمالى دخول شهرية مرتفع ، قياسا إلى المستوى العام لدخول المنتمين –كلاسيكيا – للمواقع الوسطى المصرية ٠

ويبين الجدول التالى الدخول الشهرية للمبحوثين

الدخل الشهري (بالجنيه)	%
-٢٠٠٠	١٦,٦
-٦٠٠٠	٤١,٦
-١٠٠٠٠	٢٥,٠
-١٥٠٠٠	٨,٣
-٢٨٠٠٠	٨,٣

ويجدر بالذكر أن نسبة مقدرة من العينة (حوالى ٤٠%) تتقاضى رواتبها بالدولار الأمريكي ٠ وهم العاملون – تحديدا فى مؤسسات اجنبية متعدية الجنسية (أمريكية – انجليزية) .

(و) النوع :

جاءت نسبة الإناث فى العينة (٥٨,٣%) فى حين بلغت نسبة الذكور (٤١,٦%) ٠

الفصل الأول

المواقف العامة إزاء القيم السائدة ، محليا وعالميا

تركز الاهتمام – فى هذا المقام – على ما يعد بمثابة التمهيد الذى نستهدف من وراءه الوقوف على مواقف المبحوثين العامة ازاء القيم السائدة محليا وعالميا ٠ بداية من سؤالهم حول مدى اتساقهم ، أو توافقهم النسبي مع القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى ، ووصولا إلى رؤيتهم لما هو إيجابي من ناحية ، وسلبي من ناحية أخرى فى القيم العامة : المحلية والعالمية ٠

(أ) مدى الاتساق مع القيم السائدة فى المجتمع :

أردنا التعرف على رأى المبحوث" ذاته " فى مدى إتساق قيمه العامة وتوافقها مع القيم السائدة فى المجتمع المصرى ٠ ورغم العمومية البادية على هذا التساؤل ، فإنه يعكس – بمقادير متفاوتة – ادراك المبحوثين لذواتهم ، المتمثلة فى قيمهم العامة المتبناة فى علاقتها بالقيم العامة السائدة فى مجتمعهم ، لم نهدف من ورائه إلى تفاصيل تتعلق بنوعية هذه القيم ومستوياتها المختلفة (سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية) ، حيث أن هذه التفاصيل سترد فيما بعد ، وإنما هو بمثابة قياس للإتجاه العام للمبحوثين إزاء واقعهم الاجتماعى المعاش ، بأنساقه القيمية المختلفة ٠

ونعرض فيما يلى لإفادات المبحوثين في هذا الشأن :

مدى الاتساق مع القيم السائده بالمجتمع	
اتساق تام	– %
تنافر وتناقض	%٣٣,٣
الي حد ما	%٦٦,٦

حينما تساءلنا بشأن مدى الإتساق والتوافق الذى يعتقده المبحوثون بين قيمهم المتبناه من ناحية ، والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى من ناحية أخرى ، فإن أحدا من المبحوثين لم يقرر اتساق قيمه المتبناة التام –عامة – مع القيم السائدة بالمجتمع ، فى حين قرر (ثلثهم) أن قيمه وتوجهاته تعد فى حالة تنافر وتناقض مع السياق القيمى العام للمجتمع • وهم يطرحون فى هذا السبيل أسبابا وعوامل ، نبلورها على النحو التالى :

(١) "ان السياق العام للقيم لدينا يعمل على كبت ا لحريات الانسانية • وهو ما نجده على كافة المستويات ، فى الأسرة (الأب) وفي العمل (الرئيس أو المدير) ، وفي السياسة (رئيس الحزب) ، وحتى فى مجال الثقافة ، هناك مجموعة من الأسماء التي تحتكر المجال·وتعمل جاهدة علي كبت الصاعدين حتي تتأكد من ولائهم" •

(٢) "ان معظم الناس تتبني قيما لا أقبلها ولا اتبناها كالمظهرية ، والتدخل فى شئون الغير ، والمحافظة الزائفة والمثال علي ذلك إصرار النسق القيمي المهيمن على ضرورة الالتزام بالمظهر بأكثر من الجوهر ، فأنا ملتزمة طالما أننى أرتدي الحجاب ، وغير ملتزمه طالما أننى سافرة ، وهكذا" •

(٣) "معظم الناس لدينا لاتعترف بقيم الحرية إلا لأنفسهم فقط ، أما حرية الآخرين فهى دائما مثار شكوك • إن سياقنا القيمى يحمل كما كبيرا من المتناقضات فمن حق الرئيس أو المدير أن يتأخر عن الحضور فى ساعات العمل الرسمية ، فى حين أنه يعنف المرؤسين على ذلك" •

- "كذلك إن الرجال يحيون حياتهم بحرية ، فى حين ينظرون بشك وريبة تجاه المرأة التى تحيا بنفس الطريقة ، وفي حين يرحبون بها فى حضورها ، فإنهم ينتقدونها فى جلساتهم – الرجالية – الخاصة" •

- واذا كان هذا هو ما يقرره من نسميهم الناقدون والمتمردون على القيم العامه السائدة فى مجتمعنا ، فإن النسبة الغالبة من المبحوثين ، وتمثل (الثلثين) ،

ترى أن ما تتبناه من قيم يتسق (إلي حد ما) مع القيم السائدة فى المجتمع • ورغم هذا الاتساق " النسبي " ، فإن عديدا منهم قد أوضح من خلال المناقشة معه أنه قد يكون على شفا القول بالتنافر والتناقض بأكثر من ميله إلي الاتساق والتناغم •

أما عن تبرير موقفهم المتعلق بالإتساق النسبي مع القيم العامة بالمجتمع ، فيطرحون فى ذلك ما يلى :

(١) "ان المسألة تختلف من سياق لآخر ، فالمجتمع متغير فى أجوائه" •

(٢) "ان المجتمع به أنماطا متنوعه من البشر ، بعضهم أجد قيمي متسقة ومتوافقة معهم ، والآخرون متعارضة : وهم الأغلبية" •

(٣) "أتعامل فى حدود ضيقة مع من يختلفون قيميا معى ، ولا أحاول أن افرض شيئا عليهم من أفكارى وقيمي ، فى حين يحدث العكس معى دائما • بإختصار فأنا أجد نفسي فقط مع المقربين من الأصدقاء ،ومن ثم فإن قيمى تتسق الى حد ما مع السياق العام" •

- الخلاصة أن تساؤلنا قد أفاد – بشكل عام – فى الكشف عن الاتجاه العام الغالب على قيم المبحوثين • فهو وإن كان لايشى بتفاصيل ، إلا أنه يمنحنا مؤشرا دالا على علاقة اجتماعية تتفاوت درجة شدتها بين الفرد وسياقه المجتمعى ، تلك العلاقة التى أظهرت نزوعا عاما نحو المراجعة والنقد ، بأكثر من الاتساق والتناغم •

(ب) القيم غير المعلنة :

وكما أن هناك قيما نتبناها ، ونعلنها ، ونتعامل بها ومن خلالها على نطاق واسع ، فإن هناك نوعية أخرى من القيم التى قد نتبناها ، ولكن دون أن نعلن عنها ، أو أننا قد نعلن عنها ونتعامل بها فى أضيق نطاق اجتماعى ممكن ، فإعلانها على نطاق واسع قد يتسبب فى مشكلات وصراعات ، لاقبل للشخص بمجابهتها ••

يحدث ذلك كثيرا ، ويكون ملحوظا فى المجتمعات التقليدية المحافظة ، والتى يضيق هامش الحرية داخلها عن أن يستوعب الاختلاف والمغايرة ، أو أن يقبل بالتعدد على مستوى القيم والمعايير الاجتماعية .

ويمثل الاقتراب من مضمون تلك النوعية من القيم " غير المعلنة " محاولة للكشف عن أوجه الاتساق والتناقض بين قيم بعض ا لأفراد والجماعات من ناحية ، ومجتمعهم من ناحية أخرى . وهو يعد امتدادا للتساؤل السابق ، وإن يكن بقدر أكبر من التفصيل .

- كان التساؤل الذى وجه للمبحوثين فى هذا الصدد مؤداه : ما القيم التى تتبناها وتتوقع معارضتها اجتماعيا اذا ما أبديتها علانية ، سواء بالقول أو الفعل ، أو بكليهما معا ؟

وقد أعرب حوالى (٥٨%) من المبحوثين عن تبنيهم لهذه النوعية من القيم " غير المعلنة " ، فى حين أفادت النسبة الباقية (٤٢%) بأنها لاتبنى قيما لاتستطيع الكشف عنها والتعامل من خلالها .

(أ) أما عن نوعية هذه القيم " غير المعلنة " التى طرحتها هذه النسبة من مبحوثينا ، فإنها لم تتعد فى جوهرها قيمتين أساسيتين هما : الحرية والمساواة .

وللوهلة الأولى ، قد يري البعض أنهما قيمتان انسانيتان اساسيتين لاتستدعيان – بالضرورة – المداراة ، والحيلولة دون الكشف الصريح عن تبنيها، إلا أن تركيز المبحوثين على جعلهما قيمتان فاعلتان على مستوى موضوعات اجتماعية لها وضعية التابو أو" المحرمات" في مجتمعنا ، هو ما جعل منهما قيما تحتاج إلى قدر من الحرص ومراعاة الملائمة الاجتماعية لدى من يعتقد فيهما على هذه المستويات بالذات .

- يتضح ذلك حال حديثنا عن قيم لا تركز على الحرية فى عمومها ، وإنما تحددها في (١) الحرية الجنسية ، (٢) وحرية تغيير المعتقد : (من دين إلى آخر من ناحية ، وعدم الاعتقاد فى الدين " الالحاد " من ناحية أخرى) ، (٣) والحرية السياسية ، وهى القيمة التى تصطدم مباشرة مع النظام الحاكم المهيمن على مجمل الحياة السياسية ، كما تصطدم كذلك مع " الأحزاب ": القائمة بقياداتها ، والتى تمارس التسلط على هذه الاحزاب دون سماح بالإختلاف أو المعارضة ، كذلك الأمر على مستوى النقابات المهنية والجمعيات الأهلية التى تعرف بأسماء رؤسائها ومديريها الذين يمسكون بكافة الخيوط فى ايديهم ، إلي جانب بعض معاونيهم المقربين .

- ويحدث الشيء نفسه حينما نتحدث عن قيمة المساواة ، فهى هنا المساواة بين الناس دون اعتبار للفروق المادية وغير المادية ، حيث يصبح الانسان ذاته هو الأساس والمعيار ، دون التفات إلى موقعه ومكانته الطبقية ، أو السياسية ، أو الاجتماعية .

وفى هذه الحالة ، وكما نرى ، فإن قيمتي الحرية والمساواة ، بمستوياتهما المختلفة ، وكما تتبناهما نسبة مقدرة من مبحوثينا ، هما قيمتان من الصعب الكشف عنهما على نطاق اجتماعي واسع ، وإن كان ذلك ممكنا ومتاحا على نطاقات محدودة تتسم بقدر من المرونة ،والتسامح، والتقدمية . وهو ما يجعلنا نتفهم موقف هؤلاء المبحوثين ونبرره من ناحية ، ونتعرف على جانب من جوانب عدم الاتساق بين قيمهم المتبناه ، والقيم السائدة فى المجتمع من ناحية أخرى . وهى – فى الاجمال – تعد وضعية تعكس مدى وعى هؤلاء المبحوثين بطبيعة السياق المجتمعي الذى يعيشون فيه ، ومحاولتهم التكيف الايجابى معه قدر إمكانهم .

(ب) على الجانب الآخر هناك النسبة الأخرى من المبحوثين (٤٢%) التى أوضح بعضها عدم تبنيه لقيم يخشى الاعلان عنها ، فى حين

ذكر البعض الآخر أن القيم التى يتباها يتحمل مسئوليتها ، رغم المصاعب التى قد يواجهها بسببها ٠

- الفريق الأول (حوالى ٢٥% من الاجمالى) قيمه المتباه هى الأكثر اتساقا مع القيم السائدة اجتماعيا ، ومن ثم فهو الأكثر ميلا نحو المحافظة ، وأفراده أكثر تناغما مع واقعهم ٠ هذا اذا سلمنا – بالفعل – بأنهم لا يتبنون قيما أخرى مغايرة ، قد لايعونها جيدا ، أو أنهم قدلايريدون الكشف عنها ٠

- أما الفريق الآخر ، فلديه قدر أكبر من الشجاعة والجرأة والقدرة على إبداء قيمه ، والاعلان عنها ، وممارستها دون الالتفات كثيرا لما قد يواجهه من صعوبات أو اعتراضات اجتماعية ، إلا أنهم نادروا الوجود فى مجتمعنا ، وهو ما انعكس على نسبتهم المئوية بعينتنا والتى بلغت ١٦,٦% من الاجمالي٠

(ج) القيم الكونية Universal Values :

على غرار ما قام به البعض من بحوث ودراسات استهدفت التعرف على أهم وأبرز القيم الكونية السائدة (*) قام الباحث بطرح تساؤل على المبحوثين بشأن هذه القيم الكونية ذاتها ، وان يكن بتفصيل شقيها ، الايجابي والسلبي ٠ وذلك قبل الشروع فى سؤالهم عن القيم الكوكبية Globalized Values بشكل محدد وعلى مستويات متعددة ٠

(*) مثالنا على تلك الدراسات ما ورد فى الفصل الثالث من دراستنا ، والتى من أبرزها المسوح القيمية التى أشرف عليها رونالد انجلهارت ٠

أولا : القيم العالمية " الايجابية :

طرح المبحوثون – فى هذا الصدد – عديدا من القيم التى يرتأون أنها ايجابية ٠ وايجابيتها – فى رؤيتهم – تعد من أهم عوامل ، بل ودلائل تقدم المجتمعات الحاضنة لها ٠

وبالإمكان بلورة ما طرحه المبحوثون فى هذا الشأن فى هيئة قيم محددة على النحو التالى :

(١) قبول الآخر ٠

(٢) الايجابية

(٣) العمل الجاد

(٤) النظام

(٥) النظافة

(٦) الديمقراطية

(٧) المصلحة العامة

(٨) حرية الرأى

(٩) احترام الانسان ٠

هذا ومن المهم أن نذكر أن مبحوثينا قد استفاضوا فى شرح ما يقصدونه – تحديدا – ببعض تلك القيم ، حتى لا تؤخذ على علاتها دون عمق كاف قد يخل بما يقصدونه أ و يعتقدونه فى الأساس بشأنها ٠ ومن أهم ما جاء فى تعليقاتهم :

(١) أقصد " قبول الآخر " على ما هو عليه ، وليس التسامح ، فالتسامح ينطوى على غفران وعفو عن خطأ ، وهو ما لايعد صحيحا دائما ٠ ولا

يصح لأحد – في الأساس – أن يفرض وصايته على أخرين يختلفون عنه على أى مستوى من المستويات ٠

(٢) " الديمقراطية " التى أعنيها هى الديمقراطية المطبقة داخل مجتمعاتهم –فى الغرب – وليس خارجها ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنا مهتم بالديمقراطية الاجتماعية بأكثر من السياسية ، التي تتدخل في فواعلها محددات كثيرة ، وقد تحيلنا مناقشتها الي الكشف عن أنها محكومة ومحددة داخل نطاقات ضيقة ، خاصة اذا ما صعدنا بها الى مستوياتها الأعلى فى بلد مثل الولايات المتحدة ، حيث يلعب المال والإعلام الدور الرئيسي فى هذا الصدد ٠

(٣) أما " قيمة العمل الجاد " فتتبع من الاخلاص ، والتحديد الواضح للأهداف الفردية والمجتمعية ، ومعرفة كل فرد لقدر نفسه ولإمكانياته ، والتى يستغلها بالقدر الأمثل ، فضلا عن التخطيط الجيد على المديين المتوسط والبعيد ٠

(٤) كما أن " احترام الانسان " يتأتى من قيمة الانسان ذاته كإنسان ، وحقوقه التى تم إرسائها عبر عقود تاريخية عديدة ، ووجود مؤسسات ومنظمات بالإمكان الرجوع اليها ، والاحتماء بها في المواقف المختلفة التى قد تتعرض فيها تلك الحقوق للإنتهاك على أى مستوى من المستويات ٠

- ما سبق مجرد أمثلة ونماذج لرؤية المبحوثين " العميقة " بشأن القيم العالمية " الكونية " التى يعتقدون فى ايجابيتها ٠ وهى رؤية تعكس وعيا حقيقيا بتلك القيم ، فى ابتعاد عن مجرد الترديد السطحى لمسمياتها ٠

ومن جانبنا نلاحظ أن القيم التى طرحها المبحوثين – فى معظمها من الممكن تصنيفها كقيم عامة ٠ ففى حين يغلب على بعضها النزوع إلي المستوى الاجتماعى كقيم الخصوصية ، وعدم المظهرية ، والجماعية ٠٠٠٠٠، أو السياسي كالديمقراطية ، والمحاسبية ، ٠٠٠ فإن رؤيتنا لعموميتها ينبع من كون تلك القيم قد

تجاوزت عمقا وشمولا ، التصنيفات المحدودة الجامدة ، سواء أكانت سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية لتغدو بمثابة قيم مجتمعية ٠ مثال ذلك أننا اذا تحدثنا عن قيمة كالديمقراطية ، والتى قد يصنفها البعض منا ، أو بالأدق يقصرها على المستوى السياسى ، والمتعلق بالانتخابات الحرة ، وتداول السلطة ، فإن الواقع فى السياقات الاجتماعية المتقدمة قد استدمج تلك القيمة مجتمعيا لتصير قيمة مرساه فى الكيانات الاجتماعية بمختلف مستوياتها ، حيث نجدها فى الأسرة ، كما هى فى الحى السكني ، فضلا عن الحزب السياسي ، والمؤسسات الثقافية ٠

وما ينطبق على قيمة الديمقراطية ينطبق على غيرها من القيم كالايجابية ، والنظام ، واحترام الانسان ، ٠٠٠ الخ ٠

ثانيا : القيم العالمية " السلبية " :

الوجه الآخر للقيم العالمية هو الوجه السلبى ٠ وقد طرح المبحوثون فى هذا الصدد العديد من القيم ، والتى بلورناها على النحو التالي :

(١) العنصرية

(٢) الفرديه

(٣) الاستهلاكيه

(٤) البراجماتيه

(٥) الشر

(٦) الهيمنة

(٧) الاستغلال

(٨) تسليع الانسان

(٩) الانفلات الاخلاقى

(١٠) الماديه

(١١) القوه

(١٢) الجفاء

وبقدر أكبر من التفصيل يشرح المبحوثون بعضا مما طرحوه من قيم فى هذا الشأن ٠

(١) " فالعنصرية والتعصب " ، هما نتاج الجهل بحقائق الأمور ، فالشعوب ، سواء الامريكية أو الاوروبية ، غير معنية كثيرا بأن تجهد نفسها من أجل التعرف على ثقافاتنا ، ومن ثم فهى تتقبل ما يطرحه الاعلام لديها بشأننا ، وهو محمل بكثير من المغالطات والانحيازات ، والتى تفضى إلى تعميق العنصرية والتعصب ضدنا ٠

(٢) كما يعكس " تسليع الانسان " ، وبخاصة جسد المرأة ، حاله من عدم الاعتزاز الحقيقي بها ، واستخدامها كسلعة للشهوة والاثارة ٠

(٣) " الانفلات الاخلاقى " هو نتاج حرية العلاقات الجنسية بلا حدود ، وهوما أدى إلى اضفاء المشروعية – في بعض الاحيان – علي زواج الشواذ من رجال ونساء ٠

(٤) أما "القوة " فقد أصبحت المعيار ، فلم يعد هناك مكان للضعيف ٠ لقد سادت قيم الهيمنة ، والشر ، والاستغلال علي العالم ٠

- واذا كان لنا من تعليق على مجمل القيم العالمية ذات الطابع السلبى ، والتي طرحها المبحوثون ، فإننا نلاحظ أن ثمة خيط ، أو اطار واحد ينتظمها ٠ هذا الاطار يتمثل فى النظام الرأسمالى بنزوعه الراهن نحو الليبرالية الجديدة ، والذى يترافق مع صعود ملحوظ للاتجاهات اليمينية المتطرفة ٠ ومن ثم فليس

غريبا أن تذكر قيم من قبيل : البراجماتية ، والاستهلاكية ، والمادية ، والفردية ، وتسليع الانسان ، جنبا إلي جنب مع العنصرية ، والقوة وغيرها ٠

- هذا ولعلنا نلاحظ أن تلك القيم السلبية المذكورة تتعايش – فى تلك المجتمعات – مع غيرها من القيم التى سبق أن طرحها المبحوثون على أنها قيما ايجابية ٠ إلا أن النزوع السلبي يكون أكثر وضوحا حال التعامل مع مجتمعات ، أو جماعات ، أو حتي أشخاص يقعون خارج المنظومة المتقدمة ، فى حين تغلب الايجابية طالما أننا داخل نطاق تلك المنظومة ذاتها ٠

- نخلص من كل ما سبق إلى أن مبحوثينا ، والذين يشكلون – موضوعيا – من حيث التكوين ، جزءا من شريحة طبقية معولمة ، متعدية للحدود الوطنية ، يتمتعون بدرجة من الوعي تمكنهم من الفرز النقدى للقيم السائدة على مستوى العالم ، فعولمتهم الطبقية لم تجعلهم فى موقف التسليم السلبى بأنساق القيم العالمية دون مراجعتها ، بل إنهم يعبرون ، بأكثر من أسلوب ، عن حاله من الوعى بالتناقض والازدواجية القيمية العالمية ٠ وهو ما يعكس ، فى نهاية المطاف ، وضعية الخصوصية لتلك الجماعات ، على مستوى الوعى ، رغم نقاط تماسها العديده ، على مستوى الوجود ، مع بنية طبقية ممتدة كوكبيا ٠

(د) القيم المحلية :

وكما استطلعنا موقف المبحوثين إزاء القيم العالمية ، بإيجابيتها وسلبياتها ، طرحنا عليهم تساؤلا يتعلق بموقفهم من القيم المحلية ، ورؤيتهم لما هو ايجابي منها من ناحية ، وسلبى من ناحية أخرى ٠

أولا : القيم المحلية " الايجابية " :

طرح المبحوثون مجموعة من القيم التى عدوها ايجابية فى مجتمعنا المصرى ٠ وهى القيم التى بالإمكان بلورتها على النحو التالى :

(١) الشهامة والنخوة

(٢) الأسريه

(٣) التكافل

(٤) التدين

(٥) الحب والمودة والحميمية

(٦) الأصالة

(٧) الامان

(٨) الانتماء

(٩) احترام الكبير

وقد أوضح بعض المبحوثين – فى تعليقاتهم – أن التحولات العالمية العديدة قد أصابت الكثير من قيمنا بالسلبية ، إلا أن هناك بعض القيم الايجابية التى ماتزال فاعلة في مجتمعنا ، والتى تعد من أهم عوامل استمراريته ، وذلك رغم انحسار نطاقها نسبيا فى الفترة الراهنة ٠

ومن ناحيتنا نلاحظ أن ما ذكره المبحوثون بشأن القيم المحلية "الايجابية" قد انحصر فى مجموعة من القيم التى يغلب عليها التقليدية ، في حين غابت القيم التى يمكن أن ننسبها إلي الحداثة ،ناهيك عما بعدها ٠ حيث لم نعثر على قيم تتعلق بالعقلانية ، أو الابداعية ، أو الإنجاز مثلا ، فى حين كان التركيز منصبا على القيم الأسرية، والتدين ، والأصالة ،واحترام الكبير ٠٠ الخ ٠

هذه القيم التقليدية " الايجابية " السائدة فى مجتمعنا المصرى ، تكشف – بقدر معين– جانبا من جوانب الاختيار التفضيلى لمبحوثينا ، وهو ما قد يشي

ببعض ملامح التقليدية فى أنساق قيمهم المتبناه ، رغم الحداثة البادية على تكوينهم الاجتماعي ٠

ثانيا : القيم المحلية " السلبية " :

أما فيما يتعلق بالقيم السلبية التى يرى مبحوثينا أنها ذات حضور قوى فى مجتمعنا ، فقد تمثلت فيما يلى :

(١) السلبية ، والتى من أهم مظاهرها : الهروب إلى التدين _ الانسحاب – التخاذل – عدم تنمية الذات – الخوف من التعبير عن الذات ٠

(٢) الفساد ، ويتجلى فيما يلي : الوساطة – المحسوبية – الوصولية – شخصنة مؤسسات العمل – النفاق ٠

(٣) الجمود ، ومن مظاهره : التعصب – الاعتقاد فى صواب موقفي دائما تجاه الآخر – عقلية المؤامرة ٠

(٤) الانفلات الاخلاقى ، ويتمثل فى : الفهم الخاطىء للحرية – استسلام الآباء للإنفلات الاخلاقي للأبناء ٠

(٥) التفرقة بين الجنسين ، ومن أمثلته : عدم المساواة بين الفتى والفتاة فى درجة العقاب عند اتيان نفس الأخطاء – تقييد حرية الفتاة فى الاختيار ٠

(٦) هدر الامكانات ، ومنها : عدم تقدير الآخر وإمكانياته – هدر الكوادر والكفاءات المميزة – إهدار الوقت ٠

(٧) إلى جانب قيم أخرى متفرقة : كالمظهرية ، والتطفل ، والأنانية ، والجشع المادى ، والجهل .

لعل من الواضح أن افادات المبحوثين بشان القيم السلبية في مجتمعنا المصرى قد جاءت مستفيضة بأكثر مما كان عليه الحال بشأن القيم المحلية

الايجابية . وهو ما قد يعكس حالة من عدم الرضا عما هو سائد من قيم مجتمعية بشكل عام . كما وأنه قد يطرح تفسيرا أكثر تحديدا لحالة عدم الاتساق مع تلك القيم ، والتى سبق أن عبر عنها المبحوثون اجمالا فى تساؤل أسبق .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن السمة العامة الغالبة على ما طرح من قيم ، تتمثل فى كونها قيما مجتمعية ، فهى لاتصنف كقيم سياسية فقط ، أو اقتصادية فقط ، أوغيرها ... ، بل أن بالإمكان انطباقها فى شمولها وعمقها ، على كافة المستويات الممكنة ، وهو أمر نجده متحققا فى استعراضنا لقيم من قبيل : الفساد ، والسلبية ، والجمود ، وهدر الامكانات ...

هذا ويكشف تأملنا لما طرحه المبحوثون – بشكل عام – عن أمرين أساسيين : يتمثل أحدهما فى مدى العمق والشمول الذى يتمتعون به فى رصدهم الواعى لقيم المجتمع المصرى ، وهوما يدلنا بقدر كبير على أن هذا الوعى الناقد لا يمكن أن يتشكل لدى أحد ، إلا في حالة معايشته الفاعلة والمتفاعلة مع هذا المجتمع ، على مستويات متعددة ومختلفة . أما الأمر الثانى ، فيتمثل فى أن هذا الرصد – من جانب المبحوثين – وإن كان لايمكن الادعاء اطلاقا بتمثيله " الموضوعى " لكافة الرؤى الممكنة لفئات وشرائح المجتمع اجمالا ، ولا حتى جمهور بحثنا ، نظرا لعمدية العينة ، إلا أن رؤية هؤلاء المبحوثين تحمل – في ذاتها – قيمة كبيرة ومقدرة من فئات تتمتع بدرجة عالية من الوعى ، بحكم عوامل متعددة ، ومن ثم فإن ما طرحوه – فى هذا الشأن – هو فى أحد أهم جوانبه إنما يعكس مدى عمق الأزمة التى يعانيها مجتمعنا فى مرحلته الراهنة على مستويات متعددة ومختلفة ، تستدعى الانتباه ، ومحاولة طرح الحلول الجذرية ، بدلا من مجرد انتظار التهاوى الكامل .

الفصل الثانى

القيم الاقتصادية

انطلاقا من المفهوم الذى نتبناه للقيم بشكل عام ، ركزنا – فى هذا الصدد – على قيم المبحوثين الاقتصادية بشأن :

(أ) النظام الاقتصادى الأمثل للمجتمع المصرى .

(ب) الاستهلاك .

(ج) الادخار والاستثمار .

(د) العمل وسوقه .

ونعرض فيما يلى لإفادات المبحوثين تفصيلا :

(أ) النظام الاقتصادى الأمثل للمجتمع المصرى :

رغم أنهم جميعا – تقريبا –مستفيدون من التحول نحو الرأسمالية ، وأنهم مندرجون ضمن مؤسسات انعشتها عملية العولمة ، بمستوياتها المختلفة ، فإنهم يرتأون فى معظمهم (حوالى ٩٠%) : أنه من الأفضل أن يكون النظام الاقتصادي لمصر مختلطا بين العام والخاص ، أو السوق الرأسمالى الذى تتدخل فيه الدولة ، والأقرب إلى النظام الكينزى – نسبة الي ج.م . كينز – كما أفاد البعض تحديدا .

حيث ينتقدون النظام الرأسمالى الصرف الذى يعتمد الليبرالية الجديدة على أساس أنه – بتعبير بعضهم – " نظام قاس لايرحم " .

ونعرض فيما يلى لمبررات اختيار هذا النمط من النظم الاقتصادية – المختلطة – من منظور بعض المبحوثين :

(١) ": أفضل نظاما اقتصاديا تتدخل فيه الدولة لأن هناك بعض القطاعات التى لابد من ضبطها بشكل عام كالصحة والتعليم ٠ فلو ترك هذان القطاعان لرجال الأعمال والقطاع الخاص لمات الناس من المرض ، وارتفاع تكاليف العلاج وأسعار الدواء من ناحية ، ولأصبح الناس – فى غالبيتهم – جهلاء لايتحصلون إلا على التعليم الأساسي " الأولى " إذا لابد من دور للدولة ، خاصة على الصعيد الاجتماعى ٠ وأنا أقصد هنا ما يطلق عليه : الحكم الصالح وليس الفاسد " .

(٢) " لا أجد نظاما اقتصاديا حرا تماما يكون مناسبا لنا ، ولكن أن يكون للدولة دور فى التوزيع المتعلق بالثروة ٠ وقد يتم ذلك من خلال نظام للضرائب التصاعدية على الدخول ، كما يحدث فى بعض الدول الاوروبية ، على سبيل المثال ".

(٣) " الأنسب أن يكون مختلطا ، فالرأسمالية تطحن البشر ، والخضوع للدولة – خاصة فى مصر – يؤدى الى مزيد من الهيمنة المتخلفة " ٠

(٤) " النظام المختلط هو الأنسب ٠ سبب ذلك اننا بلا مبادىء لو تركنا فى ظل اقتصاد حر تماما ، كما أن هيمنة الدولة على الاقتصاد ستخلق مصالح للبعض على حساب الكل أيضا – ومن ثم فالخليط بينهما يمكن أن يدارى على عيوبهما معا " ٠

- والخلاصة أن المبحوثين لم يطرحوا أفكارا أومقترحات مبدعة أو غير تقليدية بشأن نظام اقتصادى ملائم لمجتمعنا ، إن هى إلا امتدادات محسنة للواقع ، ومن ثم فقيمهم – في هذا الصدد – أميل إلى الليبرالية ٠

ورغم ذلك فلا نستطيع إلا أن نعترف بأن اختيارهم " المبرر " للنظام المختلط ينم عن وعيهم بظروف المجتمع والصعوبات العديدة التى تواجه شرائحه الدنيا والوسطى ، على حد سواء ، فى سعيها لإشباع متطلباتها

الأساسية ٠ ومن ثم الحاجة الى دور " اجتماعى " للدولة ، وهم يتحرون – فى هذا المقام – دورا نزيها لحكم صالح good governance ٠ كما أنهم يطرحون ، من ناحية أخرى ، آلية ممكنة للتصحيح الاجتماعي المتعلق بتوزيع الثروة من خلال نظام الضرائب التصاعدية على الدخل ٠

نخلص إلي أن المبحوثين قد انطلقوا فى تفضيلاتهم واختياراتهم القيمية من أرضية الواقع ، الذى تتعايش فيه توازنات المصالح من ناحية ، وتهديداتها من ناحية أخرى فى صيغة مصرية فريدة ، تحتوى العام والخاص فى توليفة متعايشة منذ زمن بعيد ، وتعكس طبيعة المجتمع غير الحاسمة فى معظم أحوالها ٠

(ب) الاستهلاك :

تكشف قيم الاستهلاك جانبا مهما من القيم الاقتصادية للمبحوثين ٠ وقد ركزنا – فى هذا الصدد – على التفضيلات المتعلقة بالسلع المحلية والاجنبية ٠ وجاءت افادات المبحوثين على النحو الموضح بالجدول التالى :

تفضيلات استهلاك السلع	
أجنبية	%٥٠
محلية	%٣٣,٣
أجنبية ومحلية	%١٦,٦

ويتضح من خلال الجدول أن (نصف العينة) تفضل استهلاك السلع الأجنبية ، خاصة الملابس ٠ فى حين يفضل (الثلث منهم) السلع المحلية ، وتقع نسبة قليلة (١٦,٦%) فى منطقة وسطي بين هذا وذاك ٠

- ومن خلال المقابلات المعمقة مع المبحوثين أفادت نسبة ملحوظة (٦٦,٦%) ممن يفضلون السلع الأجنبية بما يمكن بلورته فيما مؤداه : ان شراء السلع الأجنبية – خاصة الملابس – لايرتبط لديهم – فى الغالب – بنزعة مظهرية بقدر ما يرتبط بالملائمة من حيث السعر والجودة والأذواق • فهم يقررون ان السعر يكون – في أحيان عديدة – متقارب مع المحلى فى حين تكون الجودة أعلى ، والأذواق والمقاسات تلائم اختياراتهم وتفضيلاتهم – كما أضاف بعضهم أن شرائهم للسلع الأجنبية لايعنى بالنسبة اليهم التخلى عن قيم الوطنية ، التى يعتقد البعض أنها تنحصر فى شراء المنتج المحلى مهما كانت نوعيته •

هذا والمدقق يجد أن للمستوى المادي والاجتماعي المرتفع لهذه النسبة من المبحوثين دورا كبيرا فى اختياراتهم • فليس من قبيل المصادفة أن هذه النسبة – بالذات – هى الأعلى على كافة المستويات ، مقارنة بغيرها من أفراد العينة ، سواء على المستوي الاسرى ، أو المؤسسى ، وبالطبع على مستوى الدخول الشهرية • كما وأنهم – وهذا أمر أساسى – يعون جيدا مدى الاستغلال الذى قد يتعرض له المستهلك حال رغبته فى شراء سلعة محلية تتمتع بمواصفات الجودة • ذلك أن خبرات سفرهم المتعددة إلى الخارج ، فضلا عن خدمات التسويق عبر شبكة الانترنت ، تجعلهم يتمتعون بقدرة عالية تمكنهم من التمييز والمفاضلة بين سلع محلية وأخرى عالمية (أجنبية) ، بحيث يتجهون إلى الأجود والأنسب سعرا •

وهم يذكرون فى هذا الصدد :

(١) "افضل المستورد لجودته" •

(٢) "الماركات العالمية في الملابس ، أما المأكولات فمحلية وأجنبية" •

(٣) "أشترى ملابسي من الخارج دائما خلال سفرى ، وفى أحيان عديدة ، أتحرى موسم التخفيضات ، فلديهم تخفيضات حقيقة لاغش فيها فى مستوى الجودة كما يحدث عندنا" •

(٤) "أفضل الماركات العالمية لأنها أكثر جودة ، وأقوم بالشراء عن طريق النت ، حيث أستطيع الدفع خلال (٥٥) يوما ، وأستطيع أن أفحص ما أريد شرائه ، والتحكم فيما لدى من مال بدقة" •

- وعلى الجانب الآخر ، هناك النسبة (٣٣,٣ %) التي تفضل السلع المحلية • وجاءت مبررات هذا التفضيل منصبة على النقاط التالية :

(١) "أن استهلاك السلع المحلية يساعد على تفعيل العملية الانتاجية للبلد" •

(٢) "أننا لسنا من أنصار " الفرنجة " ".

(٣) "بالإمكان استخدام الخامات المحلية بتصميمات غربية (على الموضة)" •

(٤) "نختار السلع المحلية لأنها تتناسب مع امكانياتنا المادية" •

من خلال إفادات هذه النسبة من المبحوثين بالإمكان الالتفات الي نزعه قيمية أكثر تركيزا على الشأن الداخلى " المحلى " ، وهو ما يتبدى فى رغبتهم فى تفعيل الاقتصاد الوطنى من ناحية ، والمحافظة على هويتهم بالابتعاد عن المظاهر الغربية •

نذكر ذلك رغم أن لنا بعض الملاحظات على ما قرره المبحوثون بهذا الشأن ، فهم أنفسهم الذين استطرد بعضهم بأن بالإمكان استخدام الخامات المحلية بتصميمات غربية •• فالمسأله ليست هنا الاعتراض ومقاومة الهوية الغربية والابتعاد عن " الفرنجة " – حسب تعبير بعضهم – بقدر ما هى مسألة امكانيات متاحة من عدمه ، وهو ما اتضح فى تقرير

بعضهم ، الأكثر صراحه وواقعية ، بأن السلع المحلية تناسب امكانياتهم المادية • وواقع الأمر أن هذه النسبة تحديدا هى الأقل بالفعل فى مستوى دخولها الشهرية مقارنة بغيرها من أفراد العينة •

لايقلل هذا بالطبع من قيمة ما يتبنونه من قيم تنزع نحو الوطنية ، إلا أن التحليل الموضوعى – كما نعلم – لايقف موقف التسليم بمجرد التعبيرات الذاتية ، بل يضع ما هو جزئى -- كافادات المبحوثين فى هذا الصدد – فى سياق كلى أشمل ، المتمثل فى ظروف وأوضاع هؤلاء المبحوثين ، ليتبين عمق التوجهات المشكلة لقيمهم دون تقليل أو إفراط •

- وتبقى لدينا نسبة (١٦,٦ %) لم تحسم أمرها إزاء تفضيلاتها الاستهلاكية ، محلية أم عالمية ؟

وهم يقررون فى هذا المقام :

(١) "لو أن هناك سلعا محلية جيدة أفضلها عن الأجنبية • ولو كانت السلع الاجنبية أفضل وأرخص من المحلية ، فبالطبع أشترى الأجنبية" •

(٢) "الأمر ادى مرتبط بمحددين هما الجودة والسعر المناسب لافرق فى ذلك بين محلى وأجنبى" •

(٣) "أشتري المحلى والاجنبى ، رغم أن هناك مواقف سياسية غربية – أمريكية تحديدا – تجعلنى أبتعد عن المنتج الأجنبي وأحاول مقاطعته" •

هذه النسبة من المبحوثين تتسم – في الإجمال – بحيادية قيمها إزاء المحلى والأجنبي ، فالمسألة بالنسبة اليها تنصب – فقط – على محددى الجودة والسعر ، ورغم أن البعض منهم قد يتخذ موقفا من السلع الأجنبية – الأمريكية بالذات – خلال فترات بعينها ، فإن هذا الموقف معلق على سياسات يتم انتهاجها تجاه مجتمعاتنا ، فهو من ثم موقف سياسى لم يكن

متبعا من قبل أفرزته السياسات الامريكية دون أن يكون له أساس لدى هؤلاء المبحوثين من قبل •

(ج) الادخار والاستثمار :

تتجه الغالبية العظمى من عينتنا (٨٣,٣%) الي ادخار فوائض دخولها فى البنوك والمصارف دون تفكير في الاستثمار فى مجال المشروعات • وهوما يعكس ، ويؤكد على قيمة تقليدية تتسم بها الطبقة الوسطى المصرية فى عمومها ، وهي قيمة الأمان والميل نحو عدم المخاطرة •

ولعل من مبررات ذلك أنهم فئات لاخبرة لديها بالمشروعات الاقتصادية ، حيث أنهم من ذوي الخبرات والمهارات التي تميل إلى الانتظام ضمن نطاق مؤسسات يقومون بأدوار محددة داخلها ، دون أن يتحملوا بذاتهم المسئولية الكاملة عن مشروع مستقل •

التفضيلات إزاء التعامل مع البنوك :

وفيما يتعلق بتفضيلات المبحوثين إزاء نوعية البنوك التى يتعاملون معها ، جاءت النتائج على النحو التالي :

١- بنوك مصريه " مدنية "	%٢٥
٢- بنوك اسلاميه	%١٦,٦
٣- بنوك دوليه	%٨,٣
٤- بنوك مصريه ودوليه	%٣٣,٤
٥- لايتعاملون مع البنوك	%١٦,٦

(١) يتجه (٢٥%) من العينة إلي التعامل مع البنوك المصرية " المدنية " وقد عكست تقريراتهم فى هذا الشأن عده قيم تتمثل فيما يلى :

- **الوطنية :** " أتعامل مع البنوك المصرية لأن ذلك سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصرى ٠

"أفضل التعامل مع البنوك المصرية بغض النظر عن المزايا التى قد أحصل عليها بتعاملى مع غيرها من البنوك الأجنبية "

- **الأمان :** " لا أشعر بالأمان إلا مع البنوك الوطنية ؛ فهناك عدة بنوك دولية أشهرت افلاسها ، وأنا لا أعرف الأسباب بالتفصيل " ٠

- **الاعتياد :** " أتعامل مع البنوك المصرية بحكم الاعتياد العائلى ، وليس كموقف من البنوك الأجنبية " ٠

(٢) أما المتعاملون مع (بنوك أسلامية) ، ونسبتهم (١٦,٦%) من العينة فتعكس تقريراتهم قيما من طبيعة مختلفة ٠ فرغم أنهم يسعون إلي الابتعاد عن نظام الفوائد البنكية ، الذى يعتقدون أنه محرم شرعا ، والذى يبتعدون بسببه عن التعامل مع البنوك العادية " المدنية " ، فإنهم لايخفون تشككهم العميق إزاء البنوك الاسلامية التى يتعاملون معها ٠ حيث يفيد بعضهم : " أحرص على قيم الالتزام الدينى ، ومن ثم أتعامل مع بنك اسلامى ، رغم أننى أعلم أنه قائم على النصب "

" أفضل التعامل مع البنوك الاسلامية ، رغم أنني أعلم أنها غير سليمة ، فأنا أعمل ما علي واترك الذنب فى رقابهم " ٠

(٣) ويقترب من قيم هذه النسبة من عينتنا من لايتعاملون مع البنوك على الاطلاق وأسباب امتناعهم تتمحور حول الالتزام الدينى ، فهذه النسبة (١٦,٦%) تعتقد فى أن الفوائد البنكيه محرمه ومؤثمة ٠ كما وأنهم –

ومن ناحية أخرى على وعى بسلبيات ما يطلق عليه " البنوك الاسلامية " ، ومن ثم فقد قرروا الابتعاد تماما عن التعامل مع البنوك ، مدنية كانت أم اسلامية ٠

(٤) وعلى جانب آخر ، هناك نسبة تتعامل مع بنوك دولية (٨,٣%) ، وأخرى مع بنوك مصرية إلى جانب البنوك الدولية (٣٣,٤%) ، ولهم قيم متشابهه إلى حد التطابق بشأن تعاملاتهم مع البنوك بشكل عام ٠ حيث ركزوا إجمالا على قيم أساسية تتمثل فيما يلى :

- ***النظام :*** " انا ابحث عن البنك الذى يتسم التعامل فيه بالنظام والدقة المتناهية"

- ***الاحترام :*** " أفضل البنك الذى يتعامل معى من منطلق الاحترام على المستوى الشخصى على كافة المستويات ، ومن ثم أفضل البنوك الدولية "

- ***حيادية النقود (النقود بلا هوية) :*** " لايهم أن يتم الادخار او الاستثمار فى الداخل أو الخارج ، فالبنوك المحلية (مدينة أو اسلامية) تستثمر فى بنوك ومشروعات أجنبية ، داخل وخارج البلاد "

- ومن كل ما سبق نستطيع أن نخلص إلى بلورة بعض الملاحظات الهامة ، وذلك على النحو التالى :

١٠- رغم أن (ثلث) عينتنا تعمل ضمن شركات متعدية الجنسية ، ذات أنشطة متعددة ، انتاجية وخدمية ، إلا أنهم لايحملون أفكارا ذات بال لمشروعات اقتصادية تلائم ظروفهم ومستويات مدخراتهم ، فهم يتجهون – كغيرهم من العاملين في مجالى المعلوماتية والمنظمات غير الحكومية – الى الاستسهال بإيداع مدخراتهم فى البنوك ، أو قد يمارسون نشاطا

فى البورصة ، ولكن عن طريق البنك أيضا ، فهو – فى رأيهم – أكثر ضمانا وخبرة فى هذا الصدد ٠

وكان الظن أن تكون هذه الفئة هى الأكثر جرأة فى التعامل مع السوق ومتطلباته ، مقارنة بالفئتين الآخريين في عينتنا ، على اعتبار أنها تعمل ضمن مؤسسات تغلب عليها النزعة الرأسمالية بدرجة واضحة ، ولكن تبين لنا أن قيمها الاقتصادية المتعلقة بالادخال والاستثمار ، لاتكاد تفترق كثيرا عنهما ٠

٢- بعض أفراد العينة ، ونسبتهم لاتزيد عن (١٦,٦%) يفكرون فى الاتجاه إلى استثمار مدخراتهم فى إقامة مشروع ما ، وعند سؤالهم عن نوعية هذا المشروع المقترح أفادوا بأنه لن يخرج عن :

(١) كافيتريا في مركز تجاري

(٢) مقهى للانترنت ٠

ولعلهما بالفعل من المشروعات الأكثر رواجا فى الفترة الراهنة ، إلا أنه مما يثير الدهشة أن يكون مصدر التفكير فى هذه النوعية من المشروعات ، أناس يقاطعون البنوك والتعامل مع أرباحها – الفوائد البنكية – من منطلقات دينية ٠ حيث نجد التناقض واضحا للغاية بين نسقين قيمين يحتويهما نفس الشخص أحدهما تقليدي محافظ للغاية ، والآخر حديث ومتحرر ومواكب للعولمة ورموزها ٠ ذلك أن أصحاب الاقتراح بإقامة هذه المشروعات هم أنفسهم من يرتأون فى التعامل مع البنوك أثم كبير ، ولكنهم من ناحية أخرى لايعتقدون فى هذا الأثم حال استثمار أموالهم فى انشاء كافيتريا في مول تجارى ٠

- من ناحية أخرى ، نجد أن بعض المتبنين لموقف مضاد من الفوائد البنكية من منطلقات دينية ، ويتعاملون رغما عن ذلك مع هذه البنوك ،

خاصه البنوك الدولية (٢٥%) ، يتصالحون مع أنفسهم ويرضون ضميرهم الديني بتخصيص نسبة من أرباحهم وفوائد مدخراتهم البنكيه تلك للانفاق على مؤسسات خيرية (كمشروع كفاله اليتيم ، ومستشفيات الاورام ٠٠ الخ) ٠

- وعلى جانب آخر ، أفادت نسبة تقدر ب (٣٣,٣%) من العينة ، بأن جزءا مهما من مدخراتها يتجه نحو " الاستثمار في الذات " ، حيث الاتجاه الي تنمية المهارات والخبرات فى مجالات متعددة ذات صلة بمجالات عملهم الاساسي٠ هذا من ناجية ، ومن ناحية أخرى فإنهم يوجهون قسما من مدخراتهم إلى الترفيه من خلال السفرات السياحية ، الداخلية والخارجية ٠ وقد أوضحوا في هذا الصدد ، أن هذا هو أفضل استثمار للمدخرات ٠ ويقرر بعضهم " أنا حينما أنمو وأتطور انسانيا ومهنيا ، أصبح في وضعية أفضل من مجرد مراكمة الأموال ، سواء بإدخارها أو استثمارها بغرض مضاعفتها ، في حين أنسي نفسي وأبتعد عنها "

- ومن الواضح – بالطبع – أن هذه النسبة من المبحوثين تعى تماما جوهر مفهوم التنمية الانسانية ، وما ينطوى عليه من قيم تنزع نحو تحقيق انسانية الانسان ، بالتجاوز عن المادي إلي ما بعدالمادى – في مفهوم رونالد انجلهارت – والمتمثل فى الانفتاح ، والتحرر ، والاشباع النفسي والروحى٠٠ الخ ٠

د-قيم العمل وسوقه :

بسؤال المبحوثين عن أهم القيم التى يعتقدون فى سيادتها سوق العمل ، أشاروا إلي عديد من تلك القيم ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة ٠ ومن ناحيتنا نستطيع بلورة ما جاء فى افادتهم بهذا الصدد على النحو التالى :

١- المرونة وتعدد المهام العملية وتقاطعها	٨٣,٣
٢- التجدد والتعلم المستمر	٨٣,٣
٣- وقتية العمل	٦٦,٦
٤- الحراك المهنى السريع	٥٠,٠
٥- أمان الخط المهنى	٦٦,٦

(١) المرونة وتعدد المهام العملية وتقاطعها :

وهى من أهم القيم التى ركزوا عليها – من خلال خبراتهم العملية – حيث أن العديد من المهن الحالية فى سوق العمل تحتاج إلي – ما أطلق عليه البعض – " الشخص الجوكر " ، بمعنى الذى يكون بإستطاعته القيام بأكثر من مهمة عمل في وقت واحد ، أى أنه متعدد المهارات ، فهو فنى وإدارى ، بحيث لايتوقف العمل فى مرحلة من مراحله لجهل هذا الشخص ، أو حتي استنكافه القيام بمهمة شخص آخر ، قد يراها البعض تقع فى مستوى أدنى مما هو مفترض القيام به .

كذلك يرتبط تعدد المهام وتقطاعها بقدرة الشخص على خلق فرص العمل لنفسه وللمؤسسة التي يعمل بها .

وقد أعرب البعض – فى هذا المقام – عن أن مهمته لا تقتصر على العمل كباحث – مدير برنامج العطاء Philanthropy فى منظمة غير حكومية تعمل فى مجال التنمية – داخل نطاق مؤسسته غير الحكومية ، وانما تتجاوز ذلك إلي قيامه بعملية " التشبيك Networking مع مؤسسات أخرى شبيهة ، حكومية وغير حكومية . كذلك الترويج لنشاطات المؤسسة ،

والمساهمة من ناحية أخرى فى اقناع الجهات التى تقدم تمويلا للمؤسسة بجدوى المشروعات المستهدف انجازها .

أى أن هذا الشخص يقوم بعدة مهام بشكل متكامل ومتقاطع ، بمفاهيم وقيم لاتعرف حدودا قاطعة بين مهمة وأخرى ، طالما أن مصلحة العمل واستمراريته تتطلب ذلك .

(٢) التجدد والتعلم المستمر :

وهما قيمتان متلازمتان . حيث أن السوق لم يعد بحاجة إلي الشخص الذى يتوقف عند الشهادة الدراسية " النظامية " ، بل الي من يطور ذاته بذاته – بشكل مستمر – من خلال اكتساب المهارات المطلوبة من لغات ، وتقنيات متقدمة ، وقدرة على الاقناع والتفاوض . أو كما أوضح البعض : " أنت تحتاج إلي مهارات اللباقة ، والذكاء الاجتماعى ، وعقلية البدائل ، والأهم أن تكون " بياعا" ، بمعني أن تكون لديك القدرة على تسويق نفسك ، وأن تقنع الشخص المستهدف بأهمية السلعة التي تروج لها بالنسبة إليه ، سواء فى الوقت الحاضر أو مستقبلا ".

بالإضافة إلي ذلك ، اقترب البعض من فكرة تتعلق بدور التعليم فى تكريس مهارة " التعلم " لدى الأشخاص ، أي تدريبهم على اكتساب مهارات التعلم المستمر من مصادر مختلفة ومتعددة ، تقليدية وغير تقليدية ، وهي تتمثل فى : التعليم النظامى ، الدورات التدريبية ، الاحتكاك الواعى بذوى الخبرات فى مجالات مختلفة ، القدرة على الملاحظة المنظمة ، القدرة على نظم الأفكار ، التحسب للاحتياجات العاجلة والآجلة فى سوق العمل ، وغيرها ....

(٣) وقتية العمل :

أوضح العديد من المبحوثين أن هناك تخوفات لدى نسبة مهمة من العاملين من الاستغناء عن خدماتهم فى المؤسسات التى يعملون بها ، حيث أن عقود العمل سنوية ، تجدد أم لا ؟ ومن ثم فهم يتبنون قيما لاتعرف الانتماء أو الولاء المؤسسي التام ٠ إن هى إلا مهام وقتيه يتم تأديتها بمقابل مادى معلوم ، دون الانشغال بوهم الاستقرار الوظيفى ٠

(٤) الحراك المهنى السريع :

ومن ناحية أخرى ، يبدي البعض الآخر ارتياحا ازاء هذا النمط من العمل الذى لايتقيد فيه الشخص تقيدا صارما ازاء ا لمؤسسة ، حيث ان ذلك يجعله أكثر حرية في أداء العمل لهذه المؤسسه أو تلك ، مع الوعى بأن المزايا المتعلقه بالتأمين الاجتماعى والصحى هى شيء بالغ الأهمية ، إلا أن الظروف لاتتيحها ، ومن ثم فإن التعايش مع الواقع بامكانياته المتاحة هو أمر مطلوب ٠

(٥) أمان الخط المهنى :

كذلك هناك قيمة ترتبط بمدى قوة السيرة الذاتية للشخص (c.v) في سوق العمل ٠ فنظرا للحراك المهنى المحموم الذى يشهده المنتمون لتلك المواقع الطبقية الوسطى بشكل عام ، وهذه الجماعات المهنية بشكل خاص ، فقد رسخ في وعيهم أن الأمان الوظيفى والاستقرار المهنى لم يعد أمرا متاحا كما كان فى السابق ، حينما كان الشخص يعين في وظيفة حكومية منذ تخرجه وحتي تقاعده ، فالأوضاع تغيرت بتغير السياسات الاقتصاديه الهيكلية ، وأصبح الأمان مرتبطا بالخط المهني (الكاريير) للشخص ، والمعتمد – فى الأساس – على خبراته المتراكمة من العمل فى مؤسسات متعددة ، وتوليه لمهام مختلفة ، تجعل لسيرته الذاتية ثقلا نسبيا فى مواجهة

منافسين أخرين فى سوق العمل ٠ والخلاصة أن الامان قد أصبح معلقا علي الخط المهني بأكثر من الوظيفة في حد ذاتها ٠

- تلك هى أهم القيم التى طرحها المبحوثون من واقع خبراتهم العملية بمجالات عملهم المختلفة ، وهي القيم ذاتها التي بالإمكان ملاحظتها بدرجات مختلفة ، تتفاوت كما وكيفا في سوق العمل في مجمله ٠ حيث لم تعد الحدود واضحة وقاطعة تماما بين شروط للعمل تخص جماعات وشرائح بازغة تفصلها عن غيرها من الجماعات والشرائح والفئات الاجتماعية في المجتمع ٠ وهى الشروط التى ترتبط نوعية التعامل معها ، سلبا وايجابا ، بمدى القدرات التى يتمتع بها الشخص ذاته ، ومدى تمكنه من أدواته.فى ظل سوق عمل فى حالة حراك دائم ٠

الفصل الثالث

قيم المشاركة السياسية

قد يكون من الملائم ، وقبل مناقشة قيم المشاركة السياسية للمبحوثين ، أن نتعرض لواقع تلك المشاركة لدى المنتمين إلى المواقع الطبقية الوسطى بشكل عام ، على اعتبار أن شرائحنا البازغة – محل الدراسة – هى جزء من كل تلك المواقع ، رغم كافة التصورات النظرية عن تمايزها النسبى ٠

وبداية ، فإن ثمة أمران مهمان وضروريان لفهم طبيعة المشاركة السياسية للمواقع الطبقية الوسطى المصرية وفاعليتها فى الصراع السياسي ٠

يرتبط (الأول) بطبيعه تكوين تلك المواقع التي يبرزها فيها التباين والتناقض أكثر من التجانس ٠ وهي طبيعة ارتبط بها تباين في الرؤى السياسية إلى حد التفكك والتناقض ، وذلك إلى حد تقرير أن صراعاتها الداخلية أكثر بروزا من صراعاتها مع المواقع الطبقية الأخرى ٠

إن هذا الوضع ، في تفاعلات أبعاده ، قد أفضى إلي الانقسام البين داخل وبين أقسامها وفئاتها ، ومن ثم توزع بعضها على أحزاب ، وجمعيات ، وروابط متناقضة فى طرحها المطلبى والسياسي ٠

أما (الأمر الثاني) فيرتبط بطبيعة النظام السياسي المصرى ورؤيته للممارسة الديمقراطية ، والمشاركة السياسية بصفة عامة ، وما يصدره من قوانين لتحديد أنماط المشاركة ومستوياتها ، ونظم الانتخاب ، إضافة إلي وجود قوانين أخرى مقيده للحريات .

وتجدر الاشارة إلى أن فهم المشاركة السياسية وفاعليتها لأي موقع طبقى لاتتحدد فقط بالتصويت في الانتخابات والترشح لها ، بل تمتد إلي المشاركة بالرأي ، والسلوك ، أو الفعل السياسى الذى يشتمل بدوره على عضوية المجالس النيابية المركزية والمحلية ، وعضوية منظمات المجتمع المدنى المختلفة – نقابات ، وأحزاب ،وجمعيات أهلية ٠٠ الخ – وصيغ السلوك الجمعى السياسي كالتظاهر ، والحشد ، والاحتجاج ، والاضراب ، والاعتصام ٠ ٠٠

ولعل من الاشكاليات الأساسية التى بحاجة الي تناول عند دراسة المشاركة السياسية لأصحاب تلك المواقع هى ما تتمثل فى عدم القدرة على اصدار حكم عام مؤداه : ان حزبا بعينه يمثل أصحاب تلك المواقع الوسطى ٠

وينطبق الأمر نفسه على النقابات المهنية والجمعيات الأهلية ٠ فإذا كان طابع مشاركة ذوى المواقع الرأسمالية من جهة ، والعمالية من جهة أخرى يتسم بالوضوح " النسبى " في أهدافه ، وتوجهاته ، وآليات الصراع المستخدمة فيه ، فإن مشاركات – وليس مشاركة – ذوى المواقع الوسطى ، ونظراً لتنوعها وتوزعها عبر طيف واسع من الأشكال ، تكتسب – فى أحيان عديدة – طابع الميوعة وعدم التحديد ٠ حيث أنه من المعتاد – على سبيل المثال – رؤية ذوى مواقع طبقية وسطى لهم " مواقف " طبقية متعارضة مع مواقعهم تلك ٠ فهم فى الواقع يلعبون دور الوكيل السياسى والايديولوجى لغيرهم من الطبقات من خلال ما يقوم به بعض فئاتهم – من المثقفين تحديدا – من أدوار مهمة في صياغة المفاهيم ، والأفكار ، والرؤى الخاصة بغيرهم من رأسماليين وعمال ، فضلا عما يخصهم بالذات كمنتمين إلي مواقع وسطى ، وذلك في شكل أنساق نظرية منظمة ، بل انهم قد يخوضون النزالات الثقافية ذات الأبعاد الايديولوجية كمثقفين عضويين لطبقة رأسمالية أو عمالية ٠ .

يعني هذا ان دراسة المشاركات السياسية لذوى المواقع الوسطى بحاجة إلي مزيد من التدقيق ، بحيث يتم التركيز خلالها على ما يعد بمثابة (دراسات حالة) لمشاركات وأنشطة بعض فئاتها ، وجماعاتها ، وشرائحها من خلال أحزاب ، ونقابات ، وجمعيات أهلية ، وابداعات فنية ٠٠٠ الخ تعبر عن رؤيتها للتغيرات التي طرأت ، وتطرأ على أوضاعها ٠

<u>قيم مشاركة الشرائح الوسطى " البازغة " :</u>

بالترتيب على ما سبق ، فإننا اذا أردنا التعرف على قيم المشاركة لدي تلك الشرائح من خلال مؤشرات تتعلق بالعضوية في الأحزاب السياسية ، أو النقابات المهنية ، لكانت مؤشراتنا مضللة ، بل ظالمة ومجحفة ، لاتعكس تلك القيم المراد التعرف عليها بالفعل ٠

ذلك أن نسبة مقدرة من العينة (أكثر من ٦٠%) أعربت عن رغبتها في المشاركة الفعلية في أنشطة ذات طابع سياسي ونقابي ، إلا أن واقع المؤسسات القائمة علي هذه الأنشطة لم يتح لهم تحقيق هذه الرغبة • وهو الواقع الذى بلور رؤاهم ومواقفهم من تلك المؤسسات ليعكس لنا قيماً رافضة للشكلانية ، والمصلحية ، والتسلطية ، والنخبوية ، والشخصنة ، والفساد . وهى الخصائص الواسمة – بنسب متفاوتة – لمعظم الأحزاب السياسية لدينا ، فضلا عن النقابات • وهى ذاتها الخصائص الطاردة للعناصر الجادة والملتزمة ، ذات المباديء والفكر والثقافة، والتى تختار طوعا الابتعاد والانسحاب، حتي لو وسمها البعض بالسلبية•

- علي جانب آخر ، هناك (أكثر من ٣٠%) من العينة ، يبدُون موقفا غير مكترث بما يجري بشأن عمليه المشاركة ، خاصة ذات الطابع السياسي والنقابي ، فالأمر لا يعنيهم بالمرة ، حيث أنهم مهتمون – في المقام الأول – بتطوير ذواتهم مهنيا ، وهم ، من ثم لايرون فائدة ترجى من الإنشغال بأمور سياسية أو نقابية •
- وخلاصة ما سبق ، أننا نكون متعسفين لو ربطنا بين تدني مستويات المشاركة لدي هذه الجماعات والشرائح من ناحية ، وأوضاع بنيتهم وتكوينهم الطبقي " المعولم " من ناحية أخرى فلسنا مع من يقرر بأن العولمة قد نزعت عنهم قيماً تتعلق بالمشاركة الفاعلة في أمور بلدانهم ، ومن ثم فهم – وفقا لهذا التقرير الميكانيكي القاطع – فاقدون لقيم الانتماء والولاء ، ذلك أنهم يريدون المشاركة بالفعل – خاصة النسبة الغالبة منهم (الثلثين) – ولايجدون الفرص الحقيقيه لممارستها •
- وهو حال معظم الفئات المثقفة في مجتمعنا – وتبريراتهم لمواقفهم مقنعة ومنطقية ، حتي النسبة التي لاتهتم بأي حال من الأحوال بأمور من هذا القبيل ، فلها مبرراتها المقنعة أيضا في هذا الصدد • وهي الوضعية التى نجدها لدى العديد من فئات ، وشرائح وطبقات المجتمع ، سواء أكانت متعولمة أو مغرقة فى محليتها •

وفيما يلي نتبين طابع تلك المشاركة لدى المبحوثين من خلال صيغ ثلاث أساسية هى : الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية •

(أ) الأحزاب السياسية :

لم تتعد نسبة المشاركة فى الأحزاب السياسية (٨,٣%) من جمله العينة • وهى نتيجة تؤكد على ما سبق أن بينته عديد من الدراسات بشأن المشاركه السياسية في مجتمعنا المصري لدي النخبة المثقفة • فهم في معظمهم (أكثر من ٨٠% من عينتنا) يرون :

(١) ان هذا النمط من المشاركه زائف ، فدولتنا تصنف علي أنها من دول الحزب ا لواحد •

(٢) وأنه لاتوجد أحزاب حقيقية ، ان هي إلا أحزاب ورقية لا كيان لها •

(٣) كما أن الحزب الحاكم هو حزب مرتبط بالانتهازية ، والوصولية وحب الظهور •

(٤) حتى أحزاب " المعارضة " تتبع النظام القائم ، وتتلافى الصدام معه في القضايا الجوهرية •

(٥) وهي أحزاب قائمة على " الشخصنة " وتدار بالتسلط ولا بدائل جادة لديها •

(٦) هذا فضلا عن التضييق الشديد الذى يفرضه النظام على هامش الحركة السياسية •

- ومن المهم أن نذكر أن نسبة الـ (٨,٣%) المشاركة حزبيا انحسرت مشاركتها ضمن الحزب الوطني ، وذلك لأسباب متعددة أهمها :

(١) بناء علي نصائح الأهل الذين يشغلون مواقع مهمه داخل الحزب ذاته •

(٢) الرغبة في تسهيل بعض الأمورالمصالح •

(٣) الافادة من برامج الشباب بالحزب (شباب المستقبل)

- وعلى الجانب الآخر ، هناك من المبحوثين – ونسبتهم لاتتعد أيضا (٨,٣%) – من كان علي شفا الاشتراك في بعض أحزاب المعارضة – كالتجمع – ولكنه عدل عن الفكرة لأسباب ترجع إلى رغبته في الالتحاق بالسلك

الدبلوماسي ، وان مشاركته ، أو مجرد انتمائه لحزب معارض ، يساري بالتحديد ، يغلق الباب نهائيا أمام ترشحه للعمل في هذا المجال ٠

وهو وجه آخر يبين لنا مدى ضيق الهامش المتاح للحركة أمام من ينتمي سياسيا إلى أفكار أو مباديء " معارضة " للنظام ، ويرغب في الانتظام سياسيا ضمن حزب معارض ، حيث يصبح غير مرغوب فيه مبدئيا للالتحاق ببعض الوظائف – خاصة ذات التميز الخاص – والتي لاترتض سوى بالشخص الذى يتبنى توجهات النظام وسياساته ، ويسلم بها دون نقد أو معارضة ٠

(ب) النقابات المهنية :

فضلا عن الأحزاب السياسية ، لانستطيع أن نغفل دور النقابات المهنية في توفير سبل المشاركة ذات الطابع السياسي أمام اعضائها ٠ فالنقابات ، وان كانت تعبر عن صيغه كلاسيكية للانتظام وفق المهن ، فإنها تتيح – وفقا لطبيعة القوى السياسية التي تقودها – فرصا للمشاركة ذات الطابع العام، غير المقتصر على الجوانب الجزئية والفئوية ، وذلك رغم ما قد تتعرض له من قيود تفرضها الدولة خلال فترات بعينها .

هذا بشكل عام ، أما بشأن عينتنا فهناك مشكلة ذات شقين في مسألة انتماء أعضائها نقابيا ، ومن ثم قدرتهم علي المشاركة في الشأن العام يتمثل الأول فيما عبر عنه حوالي (ثلثي العينة) من عدم وجود كيان نقابي مختص يمكن الرجوع اليه ، أو القول بإمكانية الانتماء اليه ، خاصة من يمتهن منهم مهناً كالبرمجة ، أو العاملون في أنشطة تتبع المنظمات غير الحكومة ٠ أما الشق الآخر فيتعلق بكون النقابات التي ينتمي إليها المبحوثون – بحكم المؤهل الدراسي كنقابة الاجتماعيين ، أو المعلمين ، أو التجاريين ، غير فاعلة سياسياً بطبيعة تكوينها الذي يغلب عليه الطابع الحكومي – البيروقراطي الموالى للنظام وحزبه تماما ٠ هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن نقابة فاعلة سياسياً – كنقابة المهندسين ، والتي ينتمي اليها قسم مقدر من المبحوثين – ٢٥% – نشاطها السياسي محاصر – منذ بدايات التسعينات – من قبل الدولة ٠

وبالترتيب علي ذلك ، نجد أن بيئة المشاركة من خلال النقابات المهنية ، هي بيئة غير مواتية على مستويات متعددة ويشوبها الكثير من المصاعب والعقبات

ولكن ورغم ذلك ، فإن نسبة المشاركة في عضوية هذه النقابات يعد أعلي بكثير من المشاركة الحزبية ٠ وهو ما قد يرجع إلى أن التسجيل في بعض النقابات يتم بشكل روتيني بعد التخرج من بعض الكليات .

مشترك في نقابه	٤١,٦
غير مشترك في نقابة	%٥٨,٣

ورغم أن نسبة المشاركة في النقابات المهنية تعد أعلى منها في الاحزاب ، إلا أن ذلك لا يعبر عن فاعلية حقيقية ٠ وهو ما يتضح من خلال ما عبرت عنه بعض أقوال وتقريرات المبحوثين "المشتركين " في نقابات مهنية مختلفة حيث أفادوا :

- " رغم أنني خريجة علوم سياسية ، إلا أنني عضوة في نقابة التجاريين ٠٠ نحن بلا نقابة ٠ والنقابة التي انتمي إليها أسميا لادور لها تقريبا "
- وهوما أكده آخرون بقولهم : " مشترك في نقابه التجاريين ، رغم ذلك لا استفيد منها شيئا ، اللهم إلا المصايف "
- وقرر أخر : " مشترك بنقابتي التشكيليين بحكم المؤهل الدراسي وعملي الأول ، ونقابة المعلمين بحكم الوظيفة " عملى الحكومى" ، أنا نشيط فى الأولي مهنيا ، ولكن دون نشاط سياسي ٠ في حين لا أعلم للثانية نشاطاً يذكر سوي أن القائمين على أمرها ينهبوننا باستمرار دون امتيازات "
- وأخيراً يقرر أحدهم " عضو في نقابة المهندسين ، ولكني غير فاعل بسبب أن النشاطات ذات الطابع السياسي مجمدة بالنقابة ، بعد أن تدخلت الدولة لتحجم نفوذ ونشاطات التيار الإسلامي بالنقابة ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد قررت منذ فتره طويلة قصر نشاطي بالنقابة علي ما قد يفيد في تطور ذاتي مهنياً "

* واذا كان هذا هو حال المشتركين بالفعل في نقابات ، فماذا بشأن غير المشتركين ، وما مبرراتهم في هذا الشأن ؟

- نجد ان هناك قسما منهم (٣٣,٣%) يبدي حاله من عدم الاهتمام –مبدئيا– بهذا النوع من المشاركة ، حيث يقرر البعض : " غير مشترك وغير مهتم بالاشتراك في أي منها ".
- في حين يرفض البعض الاخر (٨,٣%) الاشتراك في النقابات على اعتبار أنها : " من المؤسسات التابعة للدولة ، والتي لاتخدم سوي مصالح فئة محدودة مستفيدة منها ومن النظام "
- ويتبقى قسم (١٦,٦%) لايشارك لسبب أساسي يتمثل في كونه لايعرف للنقابة دورا ، فضلا عن كونه لايدر إن كان لخريجي كليات واقسام اللغات نقابة من عدمه .
- وفي الاجمالي لانستطيع أن نصدر حكما بصدد قيمة مشاركة هذه الفئات يقطع بإستكافها عن المشاركة ، فسواء المشاركين بلا فاعلية ، أو حتى غير المشتركين بنقابة ما ، كلاهما عبر من خلال تعبيرات وتقريرات واعية ، عن قدر عال من الاهتمام بالمشاركة الحقيقة ، في حين تصطدم رغبتهم هذه بواقع مترد ، لايتيح لهم تحقيق هذا الأمر ولا يشجعه .

(ج) الجمعيات الأهلية :

يمثل الاشتراك الطوعى بالجمعيات الأهلية بنوعياتها المختلفة ، أحد أوجه المشاركة غير النمطية ، والقائمة على الاختيار الحر إلى حد كبير ، والرغبة في الاستعاضة عن أنماط المشاركة التقليدية ، سواء الحزبية أو النقابية .

هذا وتتم النسبة المرتفعة للمشاركة (٧٥% من المبحوثين) عن مؤشر جاد يمكن الاطمئنان اليه نسبياً فيما يتعلق بقيم المشاركة والفاعلية لدي هؤلاء المبحوثين ، وان كانت مشاركه ذات طابع اجتماعي بأكثر منه سياسي .

ولعله من المهم أن ندرك أن النسبة الغالبة من المشاركين تتركز في فئة العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية (أكثر من ٧٠%) ، حيث يشارك معظمهم في جمعيات ومنظمات ذات طبيعة مشابهة للمؤسسات التي ينتمون إليها

بحكم العمل ، يليهم العاملون في شركات كبرى متعدية الجنسية (حوالى ٢٠%) في حين تتركز لدى فئه العاملين فى مجال المعلوماتية (المبرمجون) النسبة الغالبة من غير المشاركين ، حيث ان من يشارك منهم لا يتعدى نسبة (١٠%) .

• هذا وتتوزع قيمة المشاركة – في هذا الصدد – على أهداف ثلاثة رئيسية هي :

(١) الخيرية
(٢) والمصلحية (البراجماتية)
(٣) الوجاهة الاجتماعية .

حيث يعبر المبحوثون عن اهدافهم من المشاركة علي النحو التالي :

(١) ***الخيرية :*** " لانعرف سبيلا آخر لمشاركة جادة وحقيقية ، غير زائفة ، غير المشاركة الطوعية في أنشطة تلك الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ، وذلك في ظل ظروف اقتصادية واجتماعيه بالغه السوء . فلولا تلك الجمعيات لظللنا في أبراجنا العاجية لانرى شيئا مما يعانيه الناس في بلادنا من فقر ، وجهل ، ومرض . فنحن نسكن ونعيش في أحياء راقية ، ونتعامل مع مستوى اجتماعي ثقافي مرتفع ، ولم نكن ندري شيئا عن هؤلاء الناس إلا بشكل نظري من خلال الكتب والتقارير المتداولة . حيث نحاول مساعدتهم بالمشاركة في أنشطة تلك الجمعيات :

١) زياره الملاجيء
٢) كفاله اليتيم
٣) تجميل العشوائيات
٤) المشروعات الصغيرة للفقراء ... "

(٢) ***المصلحية (البراجماتيه)*** : وعلى جانب آخر ، واذا كان التطوع الخيري هو أحد الأهداف المعلنة للشخص من المشاركة فإن جانبا آخر يتعلق بالرغبة في متابعة التطورات المستحدثة في مجالات النشاط المختلفة بتلك الجمعيات ، خاصة الحديث منها ، يعد هدفاً غير معلن عنه ، خاصة لدى فئة العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية حيث تتيح المشاركة في

أنشطة تلك الجمعيات فرصا لتطوير الذات في مجال العمل : بالأفكار ، واثبات الوجود ، ومحاولة التعرف علي أشخاص " ناشطين " جدد ، وتوثيق العلاقات بآخرين ٠٠ الخ .

(٣) الوجاهة الاجتماعية : وفضلا عن ذلك ، قد ترتبط المشاركة بهدف آخر يبغي البعض التأكيد عليه واظهاره باستمرار ، وهو هدف الوجاهة الاجتماعية (Prestige) ٠ والتي يكتسبها من خلال المشاركة في أنشطة بعض أندية النخبة ذات الطابع الدولي ، والتي تمارس أنشطة اجتماعية خيرية ، فضلا عن دورها السياسي الداعم للرأسماليه الكوكبية – كما بينا في فصل سابق من الدراسة – وهي أندية الروتاري ، والانرويل ، والليونز علي سبيل المثال ٠ وهي الأندية التي أفادت نسبة من المبحوثين (١٥%) بانتسابها اليها ، وتقديمهم لخدمات تنموية للمجتمع من خلالها ٠ هذا في حين كشف بعض آخر من المبحوثين (٢٠%) عن انهم قد انسحبوا من هذه الانديه (ا لروتاراكت تحديدا) لغلبة الجانب المظهري على أنشطتها ، وانهم قد اتجهوا الي المشاركة في جمعيات اخرى أكثر تواضعا في مستواها الاجتماعي ، إلا أنها أكثر فاعليه فيما يتعلق باحتياجات الناس وهمومهم ومشاكلهم ٠

- علي الجانب الاخر ، أرجعت النسبة المتبقية غير المشاركة (٢٥%) عدم مشاركتها الي سببين رئيسيين ،(الاول): عدم وجود وقت متاح امامهم للمشاركه ، حيث تضطرهم ظروف عملهم الي السفر الي الخارج بشكل مستمر ٠ ويتمثل (الثاني) في أنهم لم يعتادوا المشاركه في جمعيات من هذه النوعيه ٠
- بقي من المهم أن نذكر إن الغالب علي مبحوثينا – خاصة ممن يعملون في مهن بعيده عن مجال المنظمات غير الحكومية – انهم لايعرفون – تقريبا – للجمعيات الاهلية من دور سوي الدور الخيري ٠ ومن ثم فإنهم يلجأون إلى المشاركة ضمن أنشطة تلك الجمعيات " الخيرية " ،– سواء بالمال أو بالقيام بدور اجتماعي ما وفقا لاحتياجات تلك الجمعيات ونوعيه جمهورها المستهدف،

وعليه فإن لنا أن ننبه إلى وجود خلط بين المجتمع المدني الذي يستهدف نقل الوعي المعرفي إلى الكتل البشرية الأكبر ، ومن ثم تنظيم جهدهم ، وطاقاتهم في اعمال لها جوهرها الاجتماعي – الاقتصادي ، والسياسي بالمعني الاوسع ، وبين مجتمع الجمعيات الخيرية الذي يقوم علي مفاهيم الإحسان والعطف علي الفقراء ، وذوي الاحتياجات الخاصة ، مؤسسا لعلاقة عطاء بين المانح والمتلقي ، وهو ما تقوم عليه أنشطة ما يقرب من (٢٥%) من الجمعيات الأهلية المسجلة رسمياً ٠ وهو المفهوم الغالب علي مشاركة قسم واسع من مبحوثينا ٠

وعلي جانب آخر ، فإن الطابع البراجماتى لقسم آخر من المبحوثين قد دفعهم إلى المشاركة الهادفة إلى تدعيم مواقفهم ، ورؤاهم ، وعلاقاتهم ٠٠ على مستويات مختلفة، ومن ثم جاءت مشاركتهم – في هذا الصدد – من أجل الذات بأكثر من كونها من أجل المجموع ، أو هي منصبة على المصلحة الفردية بأكثر من المصلحة العامة ٠ اللهم إلا إذا نظرنا الي المسألة من جانب آخر مؤداه : إن المصالح العامة تتحقق بتحقق مصالح الأفراد الذاتية ،وهو ما قد يكون صحيحا حال توافر رؤية استراتيجية موحدة ، تنصب على محاوله تحقيق أهداف مشتركة بعينها ، يعيها الأفراد جيداً ويعمل كل منهم – بطريقته وايقاعه الخاص – على تحقيقها ٠ وهو ما لا يعد امرا متحققا فى كافة الاحوال ، إلا فى حالات مثالية يندر وجودها ٠ أما الواقع فإنه لايدلنا إلا علي وجود قيم مصلحية براجماتية تدفع هؤلاء الأفراد الي المشاركه بغرض تحقيق منافع ومكاسب شخصية على مستويات مختلفة وما ينطبق على المشاركة ، ينطبق على أهداف الوجاهة الاجتماعية المرتبطة بالمستويات الأعلى من الجمعيات والنوادى ذات الطابع النخبوي ٠

واجمالا ، ورغم الطابع الاجتماعى الظاهر لهذا النمط من المشاركة ، إلا أن جانبا سياسيا عميقاً يبطنها بدرجات متباينه من الوضوح ٠ فسواء تمت المشاركة لأهداف خيرية ، أو مصلحية ، أو مظهرية ، فإنها تؤدي دوراً في التخفيف من عنف التحولات ذات الطابع الرأسمالي التي يشهدها المجتمع منذ بدايات التسعينات من القرن العشرين ٠ حيث يسهم هذا النمط من المشاركة في

التغطية على مثالب عديدة ، لو تركت لحال تفاعلاتها الداخلية لكانت أحد أهم عوامل تفجر الصراعات السافرة في المجتمع ٠

ورغم أن معظم من يشارك في أنشطة هذه الجمعيات قد يشارك من أجل تحقيق الأهداف الثلاثه " المباشرة " – السابق ذكرها -- وربما دون إدراك كاف وعميق للمغزي السياسي العميق لمشاركتهم هذه ، فإن قيادات تلك الجمعيات ، خاصة في مستوياتها الأعلي (كالروتاري، والانرويل ، والليونز ٠٠٠) هم بلا ريب على وعى بالدور الاستراتيجيى الذى تقوم به تلك الجمعيات في التسكين الاجتماعي ، ومحاولة إزالة الاحتقان على مستويات مختلفة ٠ والذي يبدأ من تلبية بعض الاحتياجات الاساسية للشرائح الاجتماعية الدنيا بالمجتمع (دفن الموتى – كفالة الأيتام – رعايه الارامل ٠٠٠ الخ) ويتدرج إلى مستويات ترتبط بدرجه أكبر باحتياجات ومتطلبات بعض الشرائح الطبقية الوسطي (كالدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية) التي تنتهك علي مستويات مختلفة.

٥ خلاصة القول من كل ما سبق بشأن المشاركه السياسية إن قيم هذه الشرائح الطبقية البازغة لاتكاد تفترق كثيرا عن قيم مشاركة المنتمين إلي شرائح ، وجماعات وفئات الطبقة الوسطى المصرية " الكلاسيكية " ، خاصة فئاتها المثقفة ،تلك القيم التي يغلب على ظاهرها الطابع السلبي ، في حين أن ما يمكن أن نطلق عليه: "الاختيار الإيجابي الواعي" من أبرز خصائصها وسماتها ٠ فهو اختيار لعدم المشاركة في الأحزاب السياسية غير الفاعلة ، وغير المؤثرة ، وغير الديمقراطية ٠ وهو اختيار للتركيز علي مشاركة نقابية ذات طابع مهني بأكثر منه سياسي ، إما لحصار الأخير ، أو لقناعة بهشاشة التكوين النقابي لدينا ، إلا في حالات قليلة لنقابات مهنية بعينها ٠ بالإضافة إلى مشاركة ذات " طابع اجتماعي " في جمعيات أهلية – ذات مستويات متباينة – يؤدون فيها أدوارا متعددة ، تتلاقى مع أهداف سياسية ، يحققونها بوعي أحيانا ، وبغير وعى في معظم الأحيان ٠

باختصار ، يمكننا تقرير إنهم يشاركون حينما يكونون فاعلين ٠ ولم نلحظ تأثيرا يذكر لعملية العولمة علي قيم مشاركتهم " السياسية " ، سواء بالكم ، كنسب

مئوية ، أو الكيف عن طريق تقريرات المبحوثين لحالات مشاركتهم من ناحية ، وعدم مشاركتهم من ناحية أخرى ٠

الفصل الرابع

قيم الزواج والنوع

مقدمة :

انصب اهتمامنا – في هذا الصدد – علي تبين العلاقة بين العولمة "الرأسمالية" وبعض القيم الاجتماعية ذات الخصوصية في مجتمعنا المصري ، كتلك المتعلقة بحرية العلاقات بين الجنسين، والزواج (بأنماطة المختلفة) ، ومكانة المرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. تلك القيم التي تنبع خصوصيتها من كونها تمثل أحد أهم نطاقات الصراع بين تراث تقليدي متوارث من ناحية، وتيارات مركبة وافدة – بفعل عملية العولمة – تنطوي علي مستويات اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية من ناحية أخري.

ورغم أن التساؤل بشأن تلك القيم الاجتماعية بالذات هو من تراث التطور الاجتماعي الثقافي للمجتمع المصري طوال عقود زمنية سابقة، إلا أن إعادة طرح التساؤل بشأنها علي هذه الشرائح الطبقية المعولمة "البازغة" يكتسب أهمية كبري في ذاته ، علي اعتبار أن "الفرض النظري" قد ينحاز – مبدئياً – الي ترجيح ان تكون هذه الشرائح "المعولمة" قد حسمت أمرها بشأن هذا التساؤل كأن تتبني بشكل صريح وواضح قيماً اجتماعية تؤيد التحرر في العلاقات بين الجنسين ، ولاتر في الزواج الصيغة المثلي لعلاقة المرأة بالرجل ، كما وأنها تتشد المساواة التامة بينهما... الخ ... وذلك علي اعتبار اندراجها ضمن بنية طبقية معولمة "متعدية الجنسية" ، بأكثر من كونها منتمية الي بيئة مجتمعية يغلب عليها التقليدية والقيم المحافظة، قيم المجتمع المصري بشكل عام.

الا أن الفرض النظري لابد وان يختبر امبيريقياً لنتبين مدى صدقه واقعياً. ومن ثم – وبالترتيب عليه – كان تساؤلنا بشأن هذه القيم الاجتماعية ، وتبلورت استجابات المبحوثين بشأنه علي النحو التالي:

(أ) القيم الحاكمة للعلاقات بين الجنسين :

انقسم المبحوثين إزاء التساؤل حول القيم التي يتبنونها للعلاقات بين الجنسين الي أقسام ثلاثة رئيسية :

- الأول : محافظ (٤١,٦%)
- الثاني : متحرر (٣٣,٣%)
- الثالث : معتدل (٢٥%)

ونعني بالمحافظ – في هذا الصدد – من يتبنى قيماً اجتماعية رافضة لهذه العلاقات، سواء علي المستوي الشخصي أو المستوي الاجتماعي بشكل عام.

أما المتحرر ، فعلي العكس ، حيث يتبنى قيماً تسمح بها على المستويين الشخصي والاجتماعي.

في حين نعني بالمعتدل من يتبني قيماً تسمح بحرية العلاقات بين الجنسين علي المستوى الاجتماعي العام ، دون أن يستتبع ذلك – بالضرورة – أن يكون هو ذاته مشاركاً فيها.

وقد تبلورت تبريرات كل فريق لاختياره القيمي علي النحو التالي:

(١) يركز المتبنون للقيم المحافظة علي عدة جوانب أبرزها :

(أ) أهمية مراعاة الدين وأوامره ونواهيه في هذا الصدد بالدرجة الاولي .

(ب) كذلك هناك أهمية لمراعاة عاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية.

(جـ) بالإضافة إلى ذلك، يرى هذا الفريق أن في تحرير الجسد جنسياً اطلاق لشهوات حيوانية ، وإن الاستمرار في هذه العلاقات بهذه الطريقة

يجعل الانسان متبلد المشاعر والاحاسيس ، لا يبحث عن الحب ، بل الجنس فقط ، وهو ما يفقده انسانيته.

(٢) علي الجانب الآخر ، يركز المتبنون للقيم الاجتماعية المتحررة علي :

(أ) انها علاقات يفرضها إيقاع الحياة السريع الذي لم يعد يحفل كثيراً بقيم الحب "الرومانسي" – كما كان في السابق – بأكثر من الاعجاب القائم علي التجاذب الشخصي والجسدي the physical attraction ، المؤقت بطبيعته ، ويلبي احتياجات عاجلة للشخصين.

(ب) إن العلاقات بين الجنسين شأن خاص (الخصوصية)، وهي تتعلق بحرية الانسان الشخصية (جسداً وعقلاً ونفساً) ويعد تحرير العلاقات من أوليات الصحة النفسية للإنسان.

(ج) الانسان حر طالما أنه لا يتسبب في الاضرار بأحد ، وانه لو تضرر أحد من غير ذوي الشأن – وهما هنا الشريكان – فلا أهمية لذلك على الاطلاق.

– ويقـــرر البعـــض في هذا الصدد: " ادخل في علاقات سريعة بنظام المواعدة "Dating" ، سواء في مصر أو في الخارج عندما أسافر. ولا أجد مشكلة في ذلك علي الاطلاق. مع مراعاة الشروط الصحية اللازمة والمعروفة علي أية حال"

(٣) أما المعتدلون فيعبرون عن قدر عال من تفهم ظروف الآخرين ، وأنهم قد يكونون في علاقة تشبعهم جسداً ونفساً . فهذه العلاقات مسئولية الشركاء فيها، طالما أنهم ناضجين ولا يخدع أحداً منهم الآخر، أو يعرضه للاستغلال.

واجمالاً ، نجد أن النسبة الغالبة (٥٨%) تنحاز الي قيم التحرر والاعتدال ، في مقابل نسبة أقل ، ولكنها مقدرة (٤١%) عبرت عن المحافظة من منطلقات دينية ، واجتماعية ، وشخصية. ورغم أن النظرة الأولي الي هذه الاختيارات القيمية تجعل البعض يقرر بأن الفريق الغالب من

المبحوثين يعد أكثر اتساقاً مع القيم والنزعات التي تشيعها الرأسمالية الكوكبية ، كالفردية ، والتحرر الجنسي ، والمادية ، والحسية ، والوقتية ... الخ ، والتي قد تنعت بالسلبية ، فإن هذه الاختيارات القيمية تنطوي – من ناحية أخري – علي قدر من الايجابية فيما يتعلق بتأكيدها علي الحرية والتسامح ، والقبول ، والمسئولية ... الخ

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري فإن المدقق يجد أن الفريق الذي يعبر عن القيم المحافظة لم يبتعد كثيراً عن بعض الاتجاهات والنزعات العالمية الصاعدة في بعض مجتمعات الغرب – خاصة الولايات المتحدة – والمترافقة مع صعود اليمين المتطرف بأفكاره وقيمه الاجتماعية المحافظة النابعة من الأصولية المسيحية التي تقف موقفاً مضاداً إزاء التحرر الجنسي ، والاجهاض علي وجه التحديد. ومن ثم ، فإننا نعتقد أن لبعض النزعات التقليدية والمحافظة في مجتمعاتنا المحلية امتدادات ذات طبيعة متعدية للحدود ، رغم اختلاف الثقافات ، والسياقات الاجتماعية ، والمنطلقات التبريرية للسلوك.

لا نقول بأن العولمة هي التي خلقت ، أو أوجدت القيم المحافظة في مجتمعنا – ولدي هذه الفئات تحديداً – فهي قيم محلية نابعة من تراث وتقاليد دينية واجتماعية ، وكل ما قامت به العولمة – في هذا الصدد – هو أنها حفزتها وأعادت بعثها في مقابل قيم أخرى مناقضة ، في ظل حالة من الاستقطاب الاجتماعي / الثقافي يشهده المجتمع ليس بين طبقاته فقط ، وإنما داخل نطاق كل فئة ، وشريحة ، وجماعة طبقية.

(ب) قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج:

التساؤل بشأن مواقف المبحوثين القيمية إزاء نظام الزواج وأنماطه ، هو تساؤل يتعلق بنظام اجتماعي تقليدي متوارث تاريخياً ، ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة – بشكل أساسي – ويمنحها المشروعية الاجتماعية بمفهومها الموسع. وهو نظام ينطوي علي مجموعة مترابطة من القيم التي تتعلق

بالأسرة، والأبناء ، والمشاركة ، والالتزام ، والمسئولية ، والاستقرار... الخ.

هذا النظام يتعرض منذ عقود زمنية عديدة سابقة ، وفي المجتمعات الغربية تحديداً – مركز العولمة الرأسمالية – الي قدر من التهديد والمراجعة لأسسه ومقوماته ، والتي تصل الي حد رفضه والتمرد عليه كلية . سواء من جانب الرجل أو المرأة ، علي اعتبار أنه لم يعد نظاماً ملائماً للعصر الراهن، نظراً لغلبة قيم اجتماعية تنزع نحو الفردية ، والتحرر ، والوقتية ، وعدم الرغبة في الدخول في علاقة منظمة – مؤسسية – تترتب عليها مسئوليات والتزامات عديدة ، سواء في حال استمرارها ، أو حتي في حالة الرغبة في انهائها.

وبالترتيب عليه ، كان من المهم التعرف علي مواقف مبحوثينا القيمية إزاء هذا النظام ، علي اعتبار كونهم يشكلون جزءاً من بنية طبقية معولمة من ناحية ، ومنتمون بدرجات ومستويات متباينة الي بنية مجتمعية محلية من ناحية أخري . لنتبين نوعية اختياراتهم وتفضيلاتهم في هذا الشأن ، ومدي التأثير والتأثر بين الداخل والخارج إزاء مسألة تتمتع بقدر كبير من الأهمية والحيوية.

– وقبل ان نشرع في عرض ومناقشة قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج وأنماطه ، يجدر أن نلقي بعض الضوء علي حالتهم الاجتماعية من واقع بياناتهم الأساسية.

الحالة الاجتماعية للمبحوثين	
أعزب	٥١%
متزوج	٣٣%
مطلق	١٦%

– رغم ان الفئات العمرية للمبحوثين تقع بين ٣٠ عاماً و ٤١ عاماً ، وهي المرحلة العمرية التي ينظر اليها علي انها الأكثر ملائمة للزواج ، لاعتبارات تتعلق بالإستقرار المهني ، والنضج الشخصي ، فإن نسبة مرتفعة تتعدي (نصف) عينتنا تقع في فئة أعزب ، في حين أن المتزوجين لا يتعدون نسبة (الثلث) ، وهي النسبة التي قد تتعدل قليلاً إذا انضم لها فئة من سبق له الزواج وفشل – لأسباب متعددة – في استكماله ، ليكونا معاً – المتزوجون والمطلقون – نسبة تصل الي .(٤٩%) من المبحوثين.

– ومن حيث النوع ، تتركز لدي الاناث النسبة الاكبر (٦٠%) من فئة أعزب ومطلق ، في حين أن نسبة هذه الفئة لدي الذكور (٤٠%) فقط. وهو ما قد يرجع الي أن المرأة – بشكل عام – وحال انشغالها بمستقبلها المهني ، ورغبتها في التقدم المستمر في مجال عملها ، قد لا تلق بالاً كثيراً إلى مسألة الزواج وتكوين الأسرة ، وتزداد شروط الارتباط بها صعوبة مع كل تقدم تحرزه في مسيرتها العملية . وهو الأمر الذي نلاحظه بوضوح لدي فئة الاناث في عينتنا ، حيث مجالات العمل الحديثة ، والدينامية ، والتي يغلب علي أجوائها التنافس والصراع من أجل الترقي ، فضلاً عن مخاوف الاستغناء، والتي تحل مع كل اقتراب من نهاية مدة العقد السنوي الذي قد يجدد أولا يجدد .

– هنا وقد يكون من المهم أن نذكر – في هذا الصدد – أن معظم أفراد عينتنا لديهم القدرات المادية التي تؤهلهم للزواج ، إلا أن نسبة كبيرة منهم (أكثر من ٧٠% منهم) قد اعربت عن عدم الرغبة في التعجل في الاختيار للزواج ، حيث أن مجال علاقاتهم الاجتماعية هو مجال واسع النطاق الي الحد الذي يجعلهم يقيمون العديد من الاشخاص الذين يلتقونهم بصورة شبه

يومية (حسب تعبير بعضهم) ، حتي أنه قد تصدق عليهم مقولة (ألفن توفلر في كتابه صدمة المستقبل) إنهم يعانون صعوبات فائض الاختيار.

– ورغم توافر الظروف المادية لدى هذه الشريحة ، بالقياس الي غيرها من شرائح المجتمع الأخري ، والتي قد تؤهلهم لإتمام مشروع الزواج ، إلا أن نسبة مرتفعة من العينة (فئة الذكور) وتقدر بحوالي (الثلثين) قد أوضحت مدي الصعوبات التي قد يواجهونها حال اقدامهم علي مشروع الزواج ، حيث التكاليف المادية الباهظة لدي هذه الشريحة بالذات – باعتبارها تمثل شريحة عليا من الطبقة الوسطي المصرية • والمتعلقة بمطالب الأسر من ناحية ، وتطلعات الفتيات من ناحية أخري (الشبكة – الشقة – الجهاز – حفل الزفاف ...).

وقد ذكر بعضهم في هذا الصدد " إن البدايات دائماً ما تسودها قيم اجتماعية مشجعة وايجابية ، ولكن عند الاقدام الفعلي علي الزواج تبدو القيم المادية سافرة ، حتي ليشعر الشخص بأنه بصدد إتمام صفقة تجارية " .

١ – الموقف القيمي من نظام الزواج:

توجهنا بتساؤل مباشر الي المبحوثين يستجلي مواقفهم القيمية إزاء نظام الزواج ومدي ضرورته وأهميته بالنسبة اليهم.

وقد جاءت الاستجابات دون مفاجآت تذكر . حيث أفاد (ثلثي) العينة بضرورة نظام الزواج وأهميته ، في حين قرر (الثلث) الباقي بأنه غير ضروري، خاصة في صيغته التقليدية.

– ولنعرض فيما يلي لتلك الاستجابات بقدر من التفصيل:

أ – بالنسبة لمن أقروا بضرورة نظام الزواج ، وأنه ما يزال يتمتع بأهمية في مجتمعنا ، فقد ساقوا في هذا السبيل العديد من الأسباب والمبررات، أهمها:

١– "أنه الصيغة المقبولة اجتماعياً لعلاقة الرجل بالمرأة في مجتمعنا ، رغم كافة التحولات التي حدثت ، أو قد تحدث عالمياً".

٢– "أنه عامل مهم للغاية من أجل الاستقرار الاجتماعي".

٣– "لو أهمل الزواج كنظام اجتماعي لظهرت في المجتمع العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية".

٤– "هو نظام ضروري بشرط توافر خصائص معينة في الشريك كالاحترام، والمسئولية ، والصدق".

٥– "هو ضروري من أجل المشاركة الوجدانية والعاطفية ، فضلاً عن الجنسية ، من خلال صيغة مقبولة اجتماعياً ودينياً" .

ب– هذا وإذا كانت مبررات الدفاع عن نظام الزواج معلومة نسبياً ، علي اعتبار أنها نابعة من جوهر النسق القيمي الاجتماعي التقليدي ، فإننا في حاجة للتوقف أمام المبررات التي ارتأت في الزواج نظاماً غير ضروري ، ويحتاج الي إعادة نظر وتقييم.

وفي هذا الصدد بالإمكان استعراض تلك المبررات في نقاط محددة علي النحو التالي :

١– هناك من اعتبره نظاماً غير ضروري علي اعتبار أن هناك العديد من البدائل الاكثر ملائمة ، والتي تحقق الاشباع الجنسي والعاطفي غير المرتبط بمسئوليات من شأنها إعاقة حركة الطرفين (الشريكين) ، وحرية التعامل فيما بينهما، فلا يضطرا الي المسايرة المصلحية التي قد يفرضها عليهما الزواج.

٢– هذا فضلا عن مزية أخري تتعلق بأن الانسان يمر في حياته بمراحل عديدة من التغير ، والنضج ، وتباين المزاج الشخصي ، وهو ما يقتضي أن يكون لكل مرحلة من تلك المراحل الشريك الملائم لها.

٣– كذلك هناك من اعتبره غير ضروري لأنه ليس كالتعليم والعمل مثلاً ، فكما يقرر بعضهم : "استطيع الحياة دون زواج ، إلا أنني لا أتخيل ما سيكون عليه الحال إذا لم أكن متعلماً ، والأكثر أهمية إذا لم أكن

أعمل عملاً أتكسب منه من ناحية ، وأحقق فيه ذاتي من ناحية أخرى".

٤- كذلك اعتبره آخرون غير ضروري ، إلا أن للمجتمع "التقليدي" الذي نعيش فيه رأي آخر ، حيث الحديث عن الشخص غير المتزوج ، سواء أكان رجلاً أم أمرأة كشخص غير مكتمل اجتماعياً . كما قد تثار حوله الشكوك والأقاويل .

فضلاً عن ذلك ، هناك التراث السائد حول العنوسة ، ومدى الحرج الذي قد يلاقيه الشخص غير المتزوج ، والذي يمر ببدايات مرحلة تجاوز سن الزواج – خاصة المرأة – وقبل أن يستقر في سن ، أو مرحلة عمرية ، يجتاز خلالها "نسبياً" المرحلة الأولي – الأكثر صعوبة – من العنوسة ، في ظل سيطرة القيم التقليدية علي مجتمعنا المصري.

٥- اضافة لما سبق ، هناك من المبحوثات من عبر عن رؤية مهمة للغاية تعبر عن قيم أكثر تحرراً وتقدمية ، حيث أفادت بعضهن : " إنه نظام غير ضروري ، فالمرأة ، أصبحت أكثر استقلالاً ومسئولية ، فقد مضي الزمن الذي كانت فيه المرأة معتمدة كلية علي الرجل في حياتها ومعاشها. فالمرأة تعلمت ، وعملت ، ومرت بتجارب وخبرات عديدة ، داخلياً وخارجياً ، ومن خلال ذلك كله ، لم تعد فكرة الزواج مؤرقة بالنسبة لها ، أو لنقل بالنسبة لقطاع مهم من النساء ، أقصد المتعلمة المثقفة ، المستقلة ، المسئولية ، التي بات يشغلها مستقبلها المهني بأكثر من مستقبلها كزوجة وأم".

٢- القيم إزاء نمطي الزواج :

التساؤل هنا حول نظام الزواج أكثر تفصيلاً ، ويركز علي نمطيه الرئيسيان :

(أ) ***الزواج الشرعي*** ، والذي يتخذ الصيغة الرسمية ، دينيا واجتماعيا ، ويوضح جانباً من المواقف القيمية للمبحوثين ازاء نظام تقليدي مستقر اجتماعياً.

(ب) ***الزواج العرفي*** ، والذي يشيع اعتباره صيغة مستجدة للزواج – رغم قدمه – وذلك بكل ما تحفل به من التباسات في الفهم والممارسة علي المستويين الاجتماعي والديني .

(أ) الزواج الشرعي

لم يرفض أو يعترض أحداً من أفراد العينة علي صيغة الزواج الشرعي ، وان تباينت منطلقاتهم للقبول ، بين ما هو ديني وما هو اجتماعي.

بيان ذلك أن نسبة الثلثين (حوالي ٦٦%) تؤيده من منطلق ديني ، فهو بتعبيرهم : (١) الأساسي (٢) وأكثر صيغ الزواج صحة من ناحية الشرع.

في حين أوضحت النسبة الباقية (حوالي ٣٣%) موافقتها لأسباب أخري ، يصح توصيفها بالاجتماعية. فهو بتعبيرهم أيضاً: (١) الصيغة المقبولة اجتماعيا للارتباط (٢) أكثر أماناً واستقراراً من الصيغ الأخري للزواج (٣) يمنح الشخص الاعتراف وقدر من الاحترام الاجتماعي.

واجمالاً نستطيع أن نقول بأن الجميع – أفراد العينة – خاضع "نسبيا" لقيم المجتمع التقليدي بصدد صيغة الزواج الشرعي ، سواء أكانت تلك القيم منشأها الدين ، أو العادات والتقاليد والعرف السائد اجتماعياً .

(ب) الزواج العرفي

أما فيما يتعلق بهذه الصيغة من الزواج ، فهناك ملاحظة ينبغي ذكرها بداية ، وتتمثل في أن هناك نسبة كبيرة (تصل الي حوالي ٧٠%) من أفراد العينة نظرت وقيمت الزواج العرفي من خلال الرأي الشائع عنه مؤخراً ، باعتباره غير مشروع ، وغير مقبول دينياً ، وأن من يقومون به هم أناس مفتقدون لشروط الأهلية ... وما الي ذلك .

وغاب عنهم معرفة أنه زواج مشروع دينياً ، يتم بموافقة الشريكين ، وحضور الشهود ، إلا أن من يقوم بإتمامه هما الشريكين ، دون حاجة لوجود الموثق الشرعي ، ولا الحاجة الي الاعلان عنه علي نطاق اجتماعي واسع.

ومن ثم فهو مقبول دينياً ، وان كان غير مستحب اجتماعياً . نظراً لتفشيه الراهن بين أجيال الشباب صغير السن ، غير المتحمل لمسئولية الارتباط والزواج، وكذا للمشكلات التي قد تترتب عليه.

الموقف من الزواج العرفي	
الرفض	%٦٦,٦
القبول	%٣٣,٣

– وكما يتضح من الجدول ، فإن نسبة رفض الزواج العرفي بين المبحوثين هي ضعف نسبة قبوله، والتي جاءت مشروطة وليست مطلقة .

بيان ذلك يتضح فيما يلي :

أ –جاءت أسباب الرفض من منطلق أن الزواج العرفي :

(١) بلا ضمانات (٦٦%)

(٢) يفتقد لأهم شروط الزواج ، وهو العلانية (٧٥%)

(٣) يتم دون وجود ولي للفتاة "العروس" (٤٠%)

(ب) أما القبول فجاء لسببين هما :

(١) أن هذه العلاقة هي علاقة خاصة ، وهي سليمة طالما أنها قائمة علي الاختيار الحر وظروف الشريكين (الخصوصية).

(٢) كما وأنها ممكنة ومقبولة حال كون الشريكين علي درجة من النضج، تؤهلهما لتحمل مسئولية الزواج وفقاً لهذه الصيغة (المسؤولية).

– وهما السببان اللذان أجمع عليهما هذا الفريق من المؤيدين.

– ورغم ان التحليل الأولي لموقفي القبول والرفض قد يجعلنا نقرر نزوع المؤيدين الي قيم الحرية والخصوصية ، في مقابل نزوع الرافضين الي قيم المحافظة والتقليد ، إلا أن ما أتضح لنا من حالة عدم الدراية بماهية هذا النوع من الزواج. من قبل نسبة كبيرة من هؤلاء المبحوثين ، سواء المؤيدين أو الرافضين ، جعلنا لا نستطيع أن نحكم "باطمئنان" علي موقفهم القيمي منه، حيث أن هذه الحالة قد مثلت حاجزاً أمام إدراكهم ورؤيتهم المشكلة لمواقفهم القيمية إزاءه، سواء بالقبول أو الرفض.

– ومن ناحية أخري، نجد أن الفريق الرافض لم يصدر حكمه هذا من منطلق محافظ كلية – وان كان هو الغالب – ذلك أن من بين الرافضين قسماً ارتكز في موقفه هذا علي أن وضعية المرأة في هذه الصيغة تعد ضعيفة، فهي تقريباً بلا ضمانات أو حقوق . ومن ثم فالرفض هنا لا يعد وليداً لمنطلقات اجتماعية أو شرعية محافظة، بقدر ما هو قائم علي رؤية تنتصر للمرأة وحقوقها، وهو من ثم موقف قيمي تقدمي.

(ح) المواقف القيمية إزاء المرأة :

يمثل الموقف من المرأة وحقوقها ، ومسألة مساواتها بالرجل ، واحدة من أهم القضايا الاشكالية . وإذا كان الظن لدينا أن هذه المسألة تعد محسومة لدي فئات المثقفين عموماً ، والذين نتوقع انحيازهم الي اقرار حقوقها في المساواة ، فإن ما كشفت عنه رؤى وتوجهات المبحوثين إزاء تقييمهم لمكانة المرأة في المجتمع المصري، وحقها في المساواة مع الرجل يكشف لنا قيماً

متباينة ، يكاد يفصل بين البعض منها والبعض الآخر مسافة كالتي توجد بين أكثر الرؤي التقليدية محافظة من ناحية ، وأكثر الرؤي الحداثية تقدمية من ناحية أخري.

– ولنناقش نتائجنا في هذا الصدد بقدر أكبر من التفصيل :

(أولاً) مدى الرضاء عن مكانة المرأة في مصر :

مدي الرضاء عن مكانة المرأة في مصر	
رضاء كامل	%٣٣
رضاء نسبي (الي حد ما)	%٢٥
اعتراض	%٤٢

(أ) كما يتضح من الجدول ، فهناك حالة من الرضاء التام تشمل (٣٣%) من اجمالي العينة . وهم يطرحون مبررات رضائهم في هذا السبيل منطلقين من جملة قيم تقليدية صرفة ، وهو ما يتضح في تقريراتهم :

(١) "لابد ان تقيم مكانة المرأة في مصر في ضوء خصوصية المرأة الشرقية، وليس بشكل عام.كما يحدث في الغرب ، حيث تفقد المرأة لديهم خصوصيتها كإمرأة".

(٢) "تتمتع المرأة في مصر بمكانة مرتفعة حال كونها أما أو مسنة".

(٣) "تحدد المرأة – بذاتها – مكانتها ، سواء أكانت مرتفعة أو منخفضة، بشخصيتها وسلوكها في محيطها المباشر".

– لنا أن نلاحظ – بالطبع – مدي ما تتسم به مبررات هذا الفريق من تقليدية تنزع نحو ما هو مثالي فردي محدود النطاق ، يبتعد عن جوهر الأوضاع المجتمعية المحددة للمكانة ، والتي لابد وأن تقيم المرأة من خلالها علي أسس موضوعية، بعيداً عن أوضاع تلك المرأة الذاتية ، كالمرحلة العمرية التي تمر بها ، أو سلوكياتها الشخصية ،

التي قد نرفع مكانتها لدي البعض ، في حين تنحدر بها لدي البعض الآخر ، أو حتي بالاحتكام الي خصوصيتها الثقافية ، علي اعتبار انتمائها الي الشرق المناقض – في قناعاتهم – للغرب.

(ب) من ناحية أخري ، نجد أن ما نسبته (٢٥%) من عينتنا يبدون "رضاءاً نسبياً" إزاء أوضاع المرأة في مصر . وهو الموقف الذي يتضح في تقريراتهم التالية:

(١) "مكانة المرأة في مصر ليست سيئة بشكل مطلق . كما وأنها تتمتع بمكانة مقدرة ، سواء في الريف ، والذي تقوم فيه بدور أساسي ، باعتبارها شريك للرجل . أو في المدينة ، والتي تبوأت فيها مناصب قيادية في مجالات عديدة".

(٢) "قد تحدث "مبالغات" بشأن دور المرأة ومكانتها في مجتمعنا – من قبل المنظمات النسائية تحديداً – مما يتسبب في مشكلات وتوترات "مزعومة" إزاء الرجل".

(٣) "هناك فهم خاطئ من جانب بعض الرجال ، وليس جميعهم ، للمرأة ودورها ومكانتها. فهناك – علي سبيل المثال – من يرمي بالمسئولية علي المرأة في السلبيات دون الرجل . كذلك هناك قدر من التمييز ضدها مقابل الرجل ، ودليل ذلك انها تحاسب – في بعض الاحيان – حسابا أكثر شدة ، اجتماعياً وقانونياً ، اذا هي ارتكبت نفس السلوك السئ الذي قد يرتكبه الرجل . إلا أننا لا ننفرد بذلك ، فهناك بعض صور التمييز ضد المرأة التي توجد في الغرب المتقدم، والذي نلاحظه في (الأجور والمرتبات) علي سبيل المثال".

* لعل من أبرز ما نلاحظه علي هذه المجموعة من المبحوثين ، والذين اختاروا عنونة موقفهم القيمي إزاء مكانة المرأة ووضعيتها في مصر، بالرضاء النسبي ، إنهم أكثر ميلاً الي تأسيس موقفهم بالاحتكام الي معايير

أكثر موضوعية ، اجتماعية وقانونية ، داخلية وخارجية. كما وأنهم لم "يتورطوا" في إصدار أحكام قاطعة حدية ، كالقبول التام أو الرفض التام ، وانما كانوا يركزون علي جوانب السلب والايجاب في الاجمال.

هذا وإذا أردنا تصنيف موقفهم القيمي إزاء المرأة ومكانتها في مصر لوجدنا أنه أميل الي الاصلاحي . وهو الموقف الذي يتبناه الذكور والاناث بالتساوي ضمن هذه النسبة من العينة .

(جـ) وعلي الجانب الآخر ، هناك نسبة (٤٢%) من العينة ، والتي تبدي اعتراضاً قوياً وواضحاً علي مكانة المرأة وأوضاعها في مصر، حيث يرون أنها:

(١) "في وضع متدني ، فهي جاهلة وفقيرة ومريضة ، خاصة في البيئات والمستويات الاجتماعية المتدنية ، مع ملاحظة ان هذه المستويات هي الغالبة علي مجتمعنا".

(٢) "كذلك هناك أوجه تمييز ضد المرأة ، رغم كل الصحوة المزعومة والشكلية في المجتمع ، وبالذات في المدينة".

(٣) "مكانة المرأة هامشية ، رغم أن ذوي التوجهات الدينية والمحافظة – بشكل عام – يعلنون العكس".

* وكما نرى، يعبر هذا الموقف القيمي عن منطلقات أكثر راديكاليه إزاء الأوضاع الاجتماعية بشكل عام – تدني المستويات الاجتماعية ، وشكلية تناول القضايا والمشكلات ، وغلبة التوجهات الدينية والمحافظة –وأوضاع المرأة بشكل خاص، وهو الموقف الذي لو قورن بسابقه الذي يبدي رضائه التام إزاء أوضاع المرأة ، لا تضح لنا مدى الفجوة التي تفصل بين المواقف القيمية للمبحوثين، والذين يتسمون – في مجملهم – بقدر من التقارب علي مستويات وجودهم الاجتماعي / الطبقي.

وقد يكون من المهم للغاية أن نذكر أن الفئة الغالبة المشكلة لهذه النسبة الرافضة (تقدر بـ٧٠%) قد تمثلت في العاملات ضمن المنظمات

غير الحكومية ، وتحديداً التي ينصب نشاطها علي المرأة ، وحقوق الانسان، في حين مثلت نسبة الذكور ضمن هذه المجموعة حوالي (٣٠%) . وهو أمر منطقي ، الي حد كبير، فالمرأة أكثر اهتماماً بشئون نفسها، كما أن هذه الفئة – بالذات – هي الأكثر احتكاكاً بأوضاع المرأة ، في الريف والحضر ، رغم كل الملاحظات والمؤاخذات ، التي قد يطرحها البعض عليها ، ناقداً لدورها، ومحملاً اياها لتبعات تصل الي حد اتهامها بتأجيج الصراعات بين الرجل والمرأة علي مستوي المجتمع ككل. بل واتهامها – أيضا – بالتغريب ، وعدم مراعاة خصوصية المرأة في مصر. الي حد الرغبة في عزلها عن سياق التقدم الذي يتيح لها قدراً أكبر من التنمية علي المستوي الانساني.

(ثانياً) : الموقف ازاء قضية المساواة:

الموقف من قضية المساواة	
أوافق	%٦٦,٦
أرفض	%٣٣,٣

فيما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، أعرب (ثلثي) العينة عن تأييدهم للمساواة ، في حين اعترض عليها (الثلث) الباقي.

* جاءت منطلقات مؤيدو المساواة من مصدرين مختلفين ومتباينين ، أحدهما ديني محافظ (٣٧,٥%من العينة)، والآخر اجتماعي تقدمي (٦٢,٥%)

– *حيث يري الفريق الأول :*

(١) "ان الله قد خلقنا متساوين ، ورغم ذلك فهناك اختلاف في الأدوار".

(٢) "نحن متساويين منذ البداية ، أما اختلاف النوع : ذكر – انثي ، فهو طبيعة الخلق في الكون أجمع".

– *أما الفريق الآخر فيعتقد :*

(١) "ان المساواة بين الرجل والمرأة هي الأساس والأصل ، وأن التفرقة والتمييز بينهما قد جاء نتيجة لتراكم تاريخي من حكم المجتمع الذكوري".

(٢) "المساواة بينهما في الحقوق والواجبات هي الأساس ، فالبشر جميعاً متساويين ، ومن ثم فليست المساواة منحة من الرجل للمرأة ، وانما هي حق لابد من الحصول عليه واقراره بشتي الطرق".

* *وعلي الجانب الآخر ، كان هناك اعتراض (٣٣,٣%) من العينة علي المساواة بين الرجل والمرأة. أما عن أسباب ومبررات هذا الاعتراض فتباينت بشدة ما بين أقصي درجات المحافظة والتقليدية ، وهو الغالب علي هذا الفريق (حوالي ٨٤%) من ناحية ، وأكثر المواقف راديكالية من قضية المساواة بين الرجل والمرأة من ناحية أخري (بنسبة ١٦%).*

– بيان ذلك ما قرره (الفريق الأول) في عبارات من قبيل :

(١) "لا أؤيد المساواة بينهما كما هي مطروحة ، فهي لا تتناسب مع مجتمعنا الشرقي".

(٢) "ضد المساواة بين الرجل والمرأة ، خاصة في الزواج وداخل الأسرة ، فالرجل لابد وأن يكون أعلي من المرأة مادياً وثقافياً ، والا ما صلحت العلاقة بينهما".

– أما (الفريق الآخر) المعترض علي المساواة، فيقرر :

" لا أؤيد المساواة مع الرجل ، فالرجل ليس مثالاً تقتدي به المرأة وتحاول أن تتساوي معه أنا أسعي لتحقيق انسانيتي بغض النظر عن النوع".

* وكما نلاحظ، ورغم أن مبررات الاعتراض علي المساواة ، قد انطلقت – في معظمها – من خلال نسق قيمي تقليدي محافظ ، إلا أن ما نسبته (١٦%) من اجمالي تلك المجموعة الرافضة للمساواة ، قد أسست رفضها علي قيم

بالغة التقدمية عميقة الوعي . حيث هي واعية بأن المسألة الأكثر أهمية ، والتي لابد من التركيز عليها ليست في أن تسعي المرأة للمساواة بالرجل ، بقدر ما يسعي كلاهما الي مستوي انساني أرقي وأكثر تقدماً .

– وفضلاً عن ذلك ، كان من الملفت أن تأتي الدعوة الي عدم المساواة بين الجنسين من المرأة ذاتها ، مثلها في ذلك مثل الرجل ، فنسبهما المئوية متقاربة للغاية ازاء هذه القضية وفقاً للنوع (٥٥% ذكور – ٤٥% أناث) ، بل إن المرأة قد تتبني –في بعض الاحيان–الرؤية الاكثر تقليدية ومحافظة ، والتي ترفض المساواة ، وتؤكد علي ضرورة تفوق الرجل . رغم أن سياقاً اجتماعياً تنتمي اليه هذه النسبة من الاناث وتقدر بحوالي ١٦% من اجمالي العينة (نوعية تعلم ، وعمل ، ومستوي اجتماعي/ طبقي ... الخ) كان من المفترض – نظرياً – أن يفضي بنا الي نتائج أخري مغايرة تماماً (*)

• وفي الاجمالي ، فقد أثار التساؤل المتعلق بالمرأة ، كماً كبيراً من الاستجابات المتباينة ، والتي عكست صراعاً قيمياً – بين المبحوثين – كان الظن الغالب أنه محسوم بالنسبة اليهم لصالح المساواة ، والانتصار لحقوق المرأة ، بيد أن التباينات القيمية الي خرجنا بها من خلال رؤاهم وافاداتهم دلت دون شك ، علي أن العديد من القضايا الاجتماعية الخلافية تفرق بينهم بأكثر مما تقرب ، رغم كافة العوامل الموضوعية ، التي كان من الممكن أن تدل – ظاهرياً – علي العكس.

(*) حيث أن منهن حاصلات علي درجة الدكتوراه ، وتعملن ي مجال المنظمات غير الحكوميه ، والمعلوماتيه فضلا عن انتماء معظمهن الي الشرائح العليا من الطبقه الوسطي

الفصل الخامس

القيم الثقافية

تشكل القيم الثقافية مكوناً بالغ الأهمية من مكونات المشهد الثقافي العولمي الراهن. هذا المشهد الذي يتمثل في مجموعة متنوعة من الصور الذهنية ، والرموز ، والممارسات ، وأساليب الحياة ، والقيم متعدية الجنسية التي تضفي شرعية الاقتصادية والسياسية الكوكبية ، وتكسبها قدراً من الاستمرارية، كما تعمل علي إعادة انتاجها وفقاً لشروط معينة.

ومن بين آليات تشكيل القيم الثقافية "العولمية" المتعددة ، تشغل وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري، المحلية والكوكبية ، مكانة بالغة الأهمية في هذا الصدد. هذه الوسائل التي تتمثل في السينما والمسرح، والتليفزيون، والتي يمكن التعرف – بواسطة تحليل كيفيات التعامل معها – علي أنماط من القيم الثقافية ، تلك المتعلقة بقيم المشاهدة الفنية ، والتي تتجلي في اختياراتنا وتفضيلاتنا فيما يتعلق بالأفلام السينمائية، والعروض المسرحية ، والقنوات التليفزيونية وبرامجها وموادها المختلفة .

ذلك أن ما تحمله تلك المواد "الفنية" – أيا كانت نوعيتها– من مضمون قيمي متعدد المستويات ، يفيد الاقتراب التحليلي منه – بلا شك – في الوقوف علي العديد من السمات والخصائص القيمية للمبحوثين، موضع الاهتمام. وكذا التعرف – من خلال تلك الوسائط المتعددة – علي أوجه الاتساق والتناقض الممكنة داخل كيانات تتفاوت في مستوياتها بين الضيق والاتساع ، حيث يكون بالامكان الانطلاق من الافراد ، والجماعات ، حتي نصل الي مجتمعات بأكملها والعكس، في علاقة جدلية مرنة وثرية ، تضع في اعتبارها كم وكيف التنوع والاختلاف، وكذا الصراع المؤسس علي

أرضية التناقض في الانتماءات الاجتماعية ذات الطبيعة الطبقية بمستوياتها الاقتصادية ، والسياسية، والايديولوجية.

العولمة والتنميط الثقافي :

* هذا وقد ركزنا بداية علي طرح تساؤل عام علي المبحوثين مؤداه : هل تفضي العولمة الي التنميط الثقافي الكوكبي ؟ وجاءت الاستجابات بالنفي لدي (ثلثي) العينة ، في حين رأي (الثلث) الباقي أن العولمة تقوم علي التنميط علي كافة المستويات، ومن بينهما المستوي الثقافي.

ولنستعرض فيما يلي تفاصيل تلك الاستجابات :

(أ) ينطلق (الفريق الأول) الذي ينفي قيام العولمة بتنميط العالم ثقافياً من عدة تقريرات ، يحاول من خلالها البرهنة علي صواب رؤيته ، نبلورها فيما يلي:

(١) ليس من مصلحة القوي القائمة علي عملية العولمة والمهيمنة عليها تنميط العالم ثقافياً ، فالتنوع والتعدد الثقافي يمنح الفرصة أمام قدر أكبر من الابداع الانتاجي، والاستهلاك السلعي.

وفي هذا يقرر أحد الباحثين في شركة متعدية الجنسية ويعمل كمحلل أسواق في مجال السلع سريعة الدوران: " ما تطلبه الشركة مني يتمثل في أن أقدم لها تقارير تحليلية لأذواق الناس الاستهلاكية في كافة السلع سريعة الدوران: الطعام، الشراب ، الدواء ... الخ . حتي يستطيع من يبغي اقامة مشروع في مصر أن يعلم نوعية الذوق الاستهلاكي ليقدم له نوعية الانتاج التي تلائمه، وما يلائم المصري ، لا يلائم الخليجي ، ولا المغربي ، ولا الهندي ، ولا بالطبع الأوروبي، ومن ثم فمن الأوقع أن يكون هناك تنوع ثقافي يحافظ علي بعض الخصوصيات ، والتي يعاد تقديمها علي مستوي عالمي كوكبي".

(٢) "هناك نزعة استهلاكية كوكبية تتلائم مع المرحلة الراهنة من التطور الرأسمالي ، إلا أن هذه النزعة الاستهلاكية تتخذ صوراً متعددة ، تراعي خصوصية بعض المجتمعات. والمثال علي ذلك : الاعلان الذي يقدم للترويج لسلعة بعنيها في دولة كالسعودية لابد وان تظهر فيه المرأة وهي محجبة ، والرجل وهو يرتدي الجلبات والدشداشه ، وهي السلعة ذاتها التي تنتجها وتروج لها الشركة متعدية الجنسية في جميع انحاء العالم، وإن يكن بطرق وأساليب متعددة ومختلفة وفقاً لمتطلبات كل مجتمع، أو سوق استهلاكي".

(٣) رغم ان للعولمة الثقافية ذات الطابع الرأسمالي الغربي هيمنة فعلية علي المستوي الكوكبي ، فإن هذه الحالة قد عملت علي إعادة بعث الهويات الثقافية ذات الخصوصية في انحاء عديدة من العالم كمظهر من مظاهر المقاومة، وللخوف الذي ينتاب العديد من المجتمعات من الانديماح ضمن تيار عولمي ثقافي جارف . ومن ثم فإن محاولة التنميط الثقافي الكوكبي قد أفرزت محاولات أخري للتنوع والتعدد الثقافي .

(ب) أما علي الجانب الآخر، فهناك الفريق الذي يقرر بأن العولمة تعمل علي تنميط العالم ثقافياً ، ويستندون في تقريرهم هذا علي النقاط التالية:

(١) "هناك تنميط ثقافي بالفعل ، ماركات الملابس ، والمطاعم، وأسلوب الحياة ... الخ" .

(٢) "ان العولمة كما أراها هي بمثابة القدر والأمر الجبري علي الجميع ، فنحن ازائها مسيرون ، أما الاختيار فينحصر في تفضيل ماركة ملابس دون أخري ، أو مطعم دون آخر أو سيارة دون أخري ... الخ ، وكلها عالمية".

(٣) "القيم الثقافية ، والهوية الثقافية لأي مجتمع تحتاج الي امكانيات مادية واقتصادية وتكنولوجية ، حتي تستطيع أن تقاوم التدفق

الثقافي الخارجي الذي يحمل مضموناً قيمياً واحداً تقريباً ، إلا أنه متنوع الأشكال ، ومبهر ، ومقنع".

* قد نستطيع أن نستخلص مما أفاد به الفريقان أن العولمة الرأسمالية أصبحت بمثابة حضارة عصرنا الراهن التي تنطوي بداخلها علي ثقافات متعددة. هذه الحضارة التي تقوم في جوهرها علي النزوع الاستهلاكي، والتي لا تجد غضاضة في التنويع الثقافي طالما أنه لا يصطدم مع هذا النزوع الاستهلاكي او يحد منه. وهي ناجحة طالما لا توجد بدائل حقيقة تتسم بفاعليتها وجديتها.

* هذا وعلي اعتبار ان وسائل الاتصال والاعلام المتعددة هي من اهم وابرز آليات العولمة الثقافية ، والتي تنطوي علي كلا العمليتين ، التنميط والتنويع الثقافي، كان من المهم التركيز عليها ، للتعرف علي كيفيات التعامل معها من قبل مبحوثينا ، والوقوف علي مواقفهم القيمية الثقافية إزاء موادها المتعددة والمختلفة.

(أ) الأفلام السينمائية :

(١) بداية أوضحت نسبة غالبة من المبحوثين (أكثر من ٨٠%) أن القنوات الفضائيه قد أغنتهم "نسبياً" عن مشاهدة الأفلام بدور العرض السينمائي ، إلا أن ذهابهم الي دور العرض يرتبط لديهم بالرغبة في "الصحبة" والترويح عن النفس بعيداً عن أجواء المنزل ، خاصة وأن هناك دوراً عديدة للعرض تقع ضمن مراكز تجارية "مول" تتيح لهم مشاهدة المعروضات من السلع ، خاصة الملابس والاجهزة الالكترونية الحديثة ، والتبضع كلما أمكن. وهو ما يعد طقساً معتاداً في المجتمع الغربي ، وأحد أساليب الحياة المعولمة ، حيث المشاهدة والتبضع ... المتعة والتجارة، أو لنقل الاستهلاك الفني والسلعي التجاري.

(٢) ترتاد النسبة الغالبة منهم (٧٥% تقريبا) دور السينما بغرض مشاهدة الأفلام الأجنبية، وهي في الغالب أمريكية ، وتقع اختياراتهم علي الأفلام ذات المضامين الاجتماعية، ، والانسانية ، والرومانسية، والسياسية.

(٣) أما عن تقييمهم لما تتضمنه تلك الأفلام " الأمريكية تحديداً " من قيم ايجابية وأخري سلبية ، فنستطيع بلورتها علي النحو التالي:

(أ) القيم الايجابية	%
١- الاتقان	٢١,٩
٢- الابداع	١٧,٠
٣- النقد الذاتي	١٣,٤
٤- الايجابية	١٤,٦
٥- الكفاح	١٤,٦
٦- الحرية	١٨,٢

- وبتفصيل أكثر يذكر المبحوثون في هذا الشأن :

- الاتقان في صناعة الفيلم وتقنياته ، وقصته ، والحبكة في الاخراج ، والقدرات المرتفعة في التمثيل ، وهو ما يؤدي الي اقناع المشاهد بأي شئ حتي ولو كان غير حقيقي.

- الابداع في الاتيان بأفكار جديدة ، وتناول جديد لما يكون قد سبق انتاجه فيما قبل.

- يمارسون النقد الذاتي بصدق وأمانة . حيث ينتقدون سلبياتهم كالعنصرية ، واستغلال النفوذ - علي أعلي المستويات - وبعض مظاهر الظلم الاجتماعي ... الخ

- الايجابية ، والتي تتضح علي مستوي الأفراد حينما تواجههم المشكلات ، والجماعات الصغيرة ، وأيضاً المجتمع ككل وهو ما نراه مختلطا بأفكار وابداعات قد ترتبط بغزو كائنات فضائية ، والاتجاه نحو حشد جميع الطاقات البشرية في المجتمع لمواجهتها.

- كذلك هناك قدر كبير من الحرية في طرح الأفكار دون خوف ، حتي ولو كانت تمس صميم الدين ، أو مؤسسة الرئاسة ... الخ

- *أما علي الجانب الآخر ، فتتمثل القيم السلبية فيما يلي :*

(ب) القيم السلبية	%
١- العنف	١٧,٧
٢- الجنس	١٥,٥
٣- التسليع	١٢,٢
٤- القوة	١٣,٣
٥- السرعة اللاهثة	١١,١
٦- التعالي	١٥,٥
٧- الزيف	١٤,٤

- لا يكاد يخلو فيلم أمريكي من مشاهد (العنف) المفرط بكافة انواعه ، المادي كالضرب المبرح ، أو اللامادي كالسب والشتم ... الخ

- كذلك فإن (الجنس والإثارة الجنسية) واردة الحدوث دائماً في أفلامهم، حتي ولو لم تكن هناك حاجة الي التركيز عليه مباشرة.

- ويرتبط بقيمة الجنس ، قيمة أخري هي (تسليع البشر) خاصة المرأة، والتي أصبحت مجرد جسد يخضع للعمليات الجراحية "التجميلية" لتكون أكثر إثارة للمشاهدين ليقبلوا أكثر علي الشراء.
- وتعد قيمة (القوة) من القيم الأساسية التي يتم التركيز عليها ، فبالقوة تحصل علي كل شئ ، حتي ليخيل اليك ان الانسان الامريكي لا تحده قواعد ولا قوانين ، فهو يستخدم قوته في البيت ، والشارع ، والعمل دون أن يوقفه شئ.
- وهناك أفلام تشعر وأنت تشاهدها ، منذ البداية وحتي النهاية ، بأنك في سباق لا يسمح فيه سوي (بالسرعة اللاهثة) ، فمن يتوقف يتم القضاء عليه. وهو السباق الذي يستهدف في نهايته الوصول الي المال في غالب الاحيان، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع.
- كذلك تحاول بعض تلك الأفلام تكريس قيمة (التعالي)، من خلال اظهارها للدور الأمريكي العالمي في اشاعة الديمقراطية ، وتحرير الشعوب ، والنضال من أجل القضاء علي الظلم والاستغلال ... الخ . انها – باختصار – تقدم رسالة الرجل الابيض الي العالم.
- ويرتبط بالقيمة السابقة ، قيمة أخري هي قيمة (الزيف) والتي يخرج بها كل مشاهد واعي بحقائق الأمور ، وموازين القوي والمصالح في العالم.

(٤) وبعيداً عن السينما الأمريكية ، أوضح حوالي (٤٠%) من المبحوثين رغبته الحقيقية وسعيه الدائم من أجل مشاهدة "سينما مختلفة" ، فرغم تقديرهم للتفوق الأمريكي في التقنيات الحديثة ، فانهم يبحثون دائماً عن "بدائل" تثري وعيهم بثقافات مختلفة ، ومن ثم فانهم يسعون الي مشاهدة السينما الفرنسية ، واللاتينية ، فضلاً عن الايرانية ، والتونسية، والمغربية ... وهو ما لا يكون متاحاً في الغالب الا من خلال الاقراص المدمجة (C.D) ، وأشرطة

الفيديو، حيث تحتكر الأفلام الأمريكية دور العرض السينمائي في مصر.

(٥) كذلك عبر البعض منهم (٣٣,٣%) عن سعيه الي مشاهدة السينما المصرية الجيدة ، الي جانب الأجنبية ، رغم أن شرط الجودة لا يكون متحققاً بإستمرار. فضلاً عن ذلك ، فإنهم يتجهون الي مشاهدة الأفلام المصرية الفكاهية الجديدة في حالة عدم الرغبة في اجهاد النفس في التفكير في شئ ، حيث الضحك بلا مضمون.

* لعل تحليلنا لما سبق يدلنا بطريقة ما علي موقف قيمي يعكس قدراً كبيراً من الوعي الثقافي ، الذي يدفع المبحوثين الي الاختيار الجيد والمدقق لما يشاهدونه ، ويجعلهم قادرين كذلك علي الفرز القيمي ، الايجابي والسلبي ، لما تنطوي عليه الافلام السينمائية العالمية " الامريكية تحديداً " .وهو الوعي الذي يدفع المبحوثين – في غالب الأحيان – الي التركيز علي أهمية المضمون ، والثراء الانساني الذي يتوقعون الخروج به من خلال التعرض لعملية المشاهدة السينمائية .

– كذلك هناك قسم مهم منهم لا يستسلم كلية لما يعرض عليه من فن – أياً كانت درجة الاجادة فيه – حيث يسعي الي الاختلاف والمغايرة بشكل دائم ، واعيا بأن التجربة والابداع الانساني معينها لا ينضب . ورغم أن بالإمكان توجيه قدر من تحليلنا لهذا الموقف القيمي ناحية ما يطلق عليه "المقاومة الثقافية" ، فإن الواقع أن من كشف عن رغبة واعية – من المبحوثين – تدفعه الي ابداء تلك المقاومة – ازاء السينما والثقافة الامريكية تحديداً – لا يتجاوز ما نسبته (٢٥%) من المبحوثين ، في حين أن النسبة الغالبة لا تهدف الا الي التنويع ، ومشاهدة الجديد، وغير المعتاد.

* بقي أن نذكر أن ضآلة النسبة التي تسعي الي مشاهدة السينما المصرية لا يجب أن تفسر من خلال تحميلها بأكثر مما تحتمل ، وبالذهاب الي أن المبحوثين قد اختاروا الانفصال عن عوالمهم المحلية ، والانخراط في

العولمة ، بل أن الامر ببساطة ان المبحوثين ينتقون جيداً ما يشاهدون ، ومن ثم فانهم يشاهدون من السينما المصرية – في الغالب – ما قد يرتقي الي مستوي المشاهدة المجدية ، التي لا تهدر الوقت والجهد والمال ، وتضيف اليهم انسانياً .

بالاضافة الي انهم يسعون في الوقت نفسه الي مشاهدة السينما العربية (كالتونسية – المغربية) والعالم ثالثية (كالايرانية ، واللاتينية).

(ب) المسرح :

وكما كان الحال في المشاهدة السينمائية ، فإن القيم الحاكمة لمشاهدات المبحوثين للمسرح ترتبط اشتراطياً بالمضمون الجيد ، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي :

نوعيه العرض المسرحى	%
١- المسرح القومي	٦٦,٦
٢- المسرح السياسي – الاجتماعي"الخاص"	٦٦,٦
٣- المسرح الاجنبي الزائر	٣٣,٣
٤- عروض الاوبرا – الباليه	٣٣,٣
٥- التجريبي – الهناجر – فرق الشباب	٢٥

- انهم يفضلون المسرح الجاد سواء أكان تابعاً للدولة او خاصاً (بالتحديد مسرح محمد صبحي).
- كما تسعي نسبة لا بأس بها منهم (الثلث) الي مشاهدة العروض الآجنبية ، سواء قدمتها الفرق المسرحية الزائرة ، او قدمتها فرق مصرية تعرض فنا رفيعاً كالاوبرا والبالية وهي الفنون التي يرتبط

تذوقها والاستمتاع بها بطبيعة تكوين تلك الشرائح البازغة ، والتي ما تزال تحافظ علي قيم الذوق الفني ، ومعايير الاختيار الجيد الذي ميز المنتمين "تقليدياً" الي الشرائح العليا من الطبقة الوسطي المصرية تاريخياً.

هذا ومما يجدر ذكره في هذا الصدد – أن أياً من المبحوثين لم يذكر سعيه الي مشاهدة ما يطلق عليه " المسرح السياحي" حيث أفاد معظمهم انه لا يناسبهم بأكثر مما يناسب جمهوره من السياح العرب ، والأغنياء الجدد من المصريين.

(ج) القنوات التليفزيونية:

يعد التليفزيون الوسيلة الأكثر انتشاراً وشعبية من بين كافة وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري علي مستوي العالم. كما أنه يتميز ، بل ينفرد ، بتنوع مواده ما بين الاخبارية ، والعلمية ، والثقافية ، والترفيهية ، والتسجيلية ... ، فضلاً عن المواد الاعلانية.

ولعل من أهم التطورات التي طرأت علي هذا الجهاز خلال السنوات القليلة الماضية ، كونه أصبح وسيلة اعلام كوكبية بأكثر من كونها محلية. وذلك مع البث الفضائي المجاوز للحدود الوطنية ، ومن ثم اتسع مجال الاختيار والتفضيل علي كافة المستويات أمام جمهور المشاهدين. وهو تطور يتساوق مع التطور الرأسمالي متعدي الجنسية ، وأداته الرئيسية : الشركات والمؤسسات متعدية الجنسية . تلك التي تتشابك داخلها كافة المستويات، سواء الاقتصادية ، أو السياسية ، أو الايديولوجية / الثقافية . ومن ثم يصبح هذا الجهاز بمثابة ملتقي لتفاعل الثقافات والقيم ، المحلية والكوكبية ، التي تتأثر وتؤثر – بدرجات متفاوتة – علي المتلقين في جميع انحاء العالم.

وبالنظر الي أهمية هذه الوسيلة ، والدور الذي تلعبه ، وما تنطوي عليه - تحديداً - من قيم ، توجهنا الي مبحوثينا للتعرف علي كيفيات التعامل معها ، ومع المواد المختلفة التي تبثها ، ومواقفهم القيمية ازائها.

ونعرض فيما يلي لنتائج ما تحصلنا عليه في هذا الصدد :

(١) جميع المبحوثين – بلا استثناء – يشاهدون القنوات التليفزيونية الفضائية ، العربية والأجنبية.

(٢) هناك ما نسبته (٢٥%) من اجمالي المبحوثين يشاهدون القنوات المحلية ، منتقين منها البرامج والمواد التي تقدم دراما أجنبية ، الي جانب بعض المسلسلات الدرامية العربية ذات المستوي الجيد.

(٣) يلعب (الاختيار) الدور الاساسي في مشاهدة المواد التي يقدمها التليفزيون لدي (٧٥%) من مبحوثينا ، في حين شغلت المشاهدة بالصدفة النسبة الباقية (٢٥%). حيث تستهدف هذه النسبة الغالبة مشاهدة برامج ومواد بعينها في توقيتات محددة ، في حين تشاهد النسبة الاقل ما يتصادف عرضه خلال اوقات فراغهم.

(٤) اما عن تفضيلات المشاهدة فجاءت علي النحو التالي :

نوعية البرامج	%
١- اخبارية	٧٠
٢- درامية	٧٥
٣- ترفيهية	٧٠
٤- رياضية	٥٥

- تتابع نسبة مرتفعة (٩%) البرامج الاخبارية ، وذلك من خلال القنوات الاجنبية (CNN) ، والعربية (الجزيرة) . فهي في رأيهم

الأصدق والأكثر حيوية وديناميةً ، مقارنة بنفس النوعية من البرامج التي تقدمها القنوات المحلية.

- وتتم نفس النسبة "تقريباً" بمشاهدة المواد الدرامية والترفيهية، سواء العربية او الاجنبية، والمتمثلة في الافلام السينمائية، والمسلسلات، والاغنيات، من خلال القنوات العربية، والفضائية المصرية، والامريكية. دون فروق بينهم في النسبة المئوية لمشاهدة هذه المواد بين قناة وغيرها.

- كذلك يتجه أكثر من نصف العينة (٥٥%) الي مشاهدة البرامج الرياضية. (٨٠%) منهم ذكور، و(٢٠%) اناث. وهم يشاهدونها علي القنوات المحلية، وبعض القنوات الاجنبية، فضلاً عن قنوات أخري عربية احتكرت مؤخراً اذاعة بعض المباريات الرياضية.

- واجمالاً، فإن مبحوثينا ينوعون مصادرهم الاعلامية، بين عربية واجنبية، من خلال هذه الوسيلة الاعلامية – التليفزيون – يتخيرون من موادها المتعددة ماهم في حاجة اليه، سواء من الخدمات الاخبارية، أو الدرامية والترفيهية، أو الرياضية.

(٥) اما عن أبرز القيم التي تنطوي عليها البرامج المفضلة لديهم، بنوعياتها المختلفة، فجاءت علي النحو التالي:

القيمة	%
١- الحرية	١٥,٦
٢- السرعة	١٥,٦
٣- اللحظية	١٣,٩
٤- التنوع	١٥,٦
٥- التجدد	١٣,٠

٦- التخصص	١٣,٩
٧- الصدق	١٢,١

- ولسنا في حاجة الي ان نذكر ان هذه القيم – التي يركز عليها هؤلاء المبحوثون – هي ذاتها القيم التي يفتقدونها في القنوات المحلية "الارضية" ، والتي تفوقت عليها بعض القنوات العربية حديثة العهد في المجال الاعلامي.

(٦) اما بشأن القيم السلبية التي قد ثبتها تلك القنوات التليفزيونية ، فتتبلور فيما يلي:

القيمة	%
١- التسليع	٣٦,٨
٢- الاباحية	٢٤,٢
٣- الايديولوجية "الامريكية"	٢٨,٩

- رغم ان النسب الغالبة من المبحوثين تركز علي القيم الايجابية
- من وجهة نظرهم – لهذه القنوات التليفزيونية "الفضائية" فإن نسباً أخري ملحوظة منهم تركز علي وجود قيم ذات طابع سلبي لابد من الانتباه اليها ، وهي – كما بالجدول – تنصب علي :

(١) ***التسليع*** : حيث يختلط الاعلام بالاعلان ، والذي لا يعرف له حدوداً فاصلة . وتكون المحصلة ان يصبح لكل شئ في الحياة بأكملها سعراً ، وكل شئ قابل للبيع والشراء علي مستوي العالم أجمع .

٢- كذلك فإن ***الاباحية*** هي سمة لصيقة بالفضائيات ، خاصة القنوات الأجنبية ، حتي ليخيل للمر ء، وكما يقرر بعض المبحوثين – " أن الجنس هو محور الكون ، وأن الجسد هو السلعة التي لاتبور ".

٣- بالإضافة إلي ذلك ، تحظي ***القيم ذات الطبيعة الايديولوجية*** والتى تركز تحديداً على الترويج للسياسة الامريكية ، والرأسمالية الكوكبية ، بمساحه مقدرة فى القنوات الفضائية الامريكية مثل الـ CNN، الحرة ، سوا ... الخ " وهى القنوات التى رغم كافة ايجابياتها فى الكشف عن جوانب من الممارسات السلبية في مجتمعاتنا العربية بشكل عام ، فإنها تتسم بالفجاجه فى محاولتها تكريس قيم نخبة الحكم في الولايات المتحدة ، كما لو كانت قيم وممارسات هذه النخبة منزهة عن الأخطاء ".

- واجمالاً ، فإن الحكم بإيجابية أو سلبية ما تنطوى عليه القنوات التليفزيونية من قيم هو بالطبع أمر نسبى ، وهو وارد بشدة فى هذا الصدد ، نظرا لأن هذه القنوات جميعها ، وفى اختلافها وتنوع موادها ، وما تقدمه من ثقافات ، وأذواق ، وما تبثه من قيم وايديولوجيات ، هى بمثابة عالم مصغر يعكس قوة وارادة المهيمنين على مستوى كوكبي ، ويصبح من المهم فى هذا الصدد ، مدى القدرة على التعامل الواعى معها ، والفرز النقدى لما تبثه ، فلا يصبح الايجابى ايجابيا على طول الخط ، ولا السلبى سلبيا إلي أخر المدى أيضا . ولعل هذا المعنى هو بالفعل ما تبدى فى كيفيات تعامل مبحوثينا مع هذا الجهاز ، وتجلى بشدة فى قدرتهم على التمييز بين جانبين رئيسيين يمثلان جوهر الدراسات التى تجرى فى هذا الصدد ، هما الجانب الاعلامى والجانب الاعلانى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الجانب الاعلامى التوعوى ، والآخر الايديولوجى ذى النزعة الرأسمالية الكوكبية .
- وفي التحليل الأخير لانستطيع اصدار حكم بأن حالة من التنميط الثقافى قد فرضتها العولمة على هؤلاء المبحوثين ، بل على العكس فهم

يطرحون أمامنا حالات ونماذج لكيانات تتمتع بالوعى والقدرة على تنويع مصادرها الثقافية حيث يسعون إلى المواد الاعلامية ذات المضامين ، والتى قد تكون من نتاج ثقافة كوكبية مهيمنة ، إلا أنهم يتخيرون منها بوعى ناقد ولا يسلمون سلبيا أمام ما هو متاح ، فى الوقت ذاته الذى يتناولون فيه البحث عن الأصيل فى ثقافاتهم الفنية – سينما ، مسرح ، وتليفزيون – المحلية ، وثقافات غيرهم بأشكالها وصيغها المختلفة المغايرة . وكل ذلك دون ضجة أو افتعال ومبالغات تعلن الدفاع عن الهوية الثقافية ، والتى هى موضع تخوفات عديدة دون طائل أو حتى وعى حقيقى يخطط استراتيجيا لحمايتها ، وتجديدها دون انغلاق ، وبالتأسيس على أن تعدد وتنوع الهويات الثقافية ، وتفاعلها يدعم حضارة تشمل الانسانية بأكملها .

• بقى من المهم للغاية فى هذا المقام ، أن نذكر أن من أهم العوامل التى تلعب دوراً مقدراً فى وعى هؤلاء المبحوثين بكيفيات التعامل مع وسائل الاتصال الجماهيري – الكوكبية تحديدا – كونهم يشكلون شريحة طبقية " معولمة " ليست مجرد متلقية للثقافة الكوكبية ، أو مستهلكة لها ، بل هي ذات وضعية مختلفة ، حيث انها تشارك – بدرجات متفاوتة – في صياغة هذه الثقافة الكوكبية ، عبر مشاركتها من خلال الاعمال والمهن التي تقوم بها في الشركات متعدية الجنسية ، والمنظمات غير الحكومية ، والتي هي جزء من كل المجتمع المدني ا لعالمي ، وكذا في صياغتها للبرمجيات التي تصدر الي العالم أجمع ، ويتم تداولها علي نطاقات متفاوته ، فردية ومؤسسية.

استخلاصات النتائج

عرضنا وناقشنا قيم مبحوثينا فى أقسام منها الاقتصادى ، والسياسي ، والاجتماعي ، والثقافي ، إلا أنه يصح – مع ذلك – إعادة التأكيد على ضرورة النظر الى تلك الأقسام على انها مستويات متداخلة متفاعلة ، وأن الكيانات الحاوية لها هى كيانات دينامية بالغة التركيب والتعقيد ، تعكس طبيعتها المعقدة تلك جملة تشابكات وتقاطعات ، عالمية ومحلية فى آن واحد معاً .

اننا – فى حقيقة الأمر – لم ندرس قيم هذه الفئات فى ذاتها ، وإنما القيم المؤسسة في تكوين طبقى له سماته وخصائصه المميزة داخل نطاق تشكيلة اجتماعية تتفاعل معها ايجابا وسلبا .

نذكر ذلك ، وهنا بالتحديد من أجل تقرير أساسي وجوهرى مؤداه : ان الوعى بتعقد الظواهر والعمليات الاجتماعية في مجتمعنا الحديث لم يعد يصح معه " اطلاقا اصدار الأحكام المسبقة ، والتقريرات السيارة التي يروج لها – من قبل البعض – لتصبح بمثابة تيمات نمطية تعنون مقالات ، وبحوث ، ودراسات تزايد كل منها فى سبيل التصعيد ، ذى النزعة الايديولوجية ، وبالتركيز غير الموضوعى وغير العلمى ، على بعض الجوانب واهمال البعض الآخر عمدا ، أو حتى بغير عمد .

ومن ثم ، وبالترتيب على ما سبق ، يصير ضروريا ، بالنسبة لمن يتصدى لتحليل الظواهر ، والعمليات ، والمشكلات الاجتماعية – عل كافة المستويات – أن يتحرر من النزعات والتوجهات الآحادية ، والاطلاقية ، والخطية .. ، والتى لاتفضي إلا الي تصوير الواقع من خلال منظور ضيق ، واستاتيكى ، لايتفاعل جديا مع المعطيات القائمة فى الحاضر ، ولايستطيع

بالتالى ، تحفيز قدرات التعامل مع مستقبلات ممكنة ومحتملة من ناحية ، ومرغوبة من ناحية أخرى ٠

وانطلاقا مما سبق ، وبالتأسيس عليه ، نبلور فيما يلي أهم الاستخلاصات التى توصلنا اليها من مجمل النتائج ٠ وهى الاستخلاصات التى تعد بمثابة مناقشة مكثفة لأهم تلك النتائج ، وأكثرها بروزا وتأثيرا في هذه الدراسة في كليتها ٠

(١) للعولمة دور فاعل في خلق جماعات وفئات طبقية عديدة ، وعلى مستويات مختلفة ، ولكل مستوى من مستويات العولمة " الرأسمالية في جوهرها " ثقل نسبى فى عمليه التشكيل النوعى لتلك الفئات والجماعات بسماتها وخصائصها المختلفة٠

(٢) الشرائح الطبقية الوسطى التى بزغت في مجتمعنا المصرى فى ارتباط بعملية العولمة وفواعلها المختلفة ، والتى تعمل فى مجالات متعددة ، اقتصادية ، وخدمية ، ومعلوماتية ، ومدنية ٠٠ ترتبط بالمؤسسات والمنظمات العالمية من خلال شبكات مصالح ، وقيم ، ومعايير للعمل يتم الالتزام بها بمقادير مختلفة ٠

(٣) لاتتخذ أنماط العلاقات بين السياق الكوكبي من ناحية ، والسياق المحلي من ناحية أخري شكل العلاقة الخطية وحيدة الاتجاه ، من مركز إلي محيط ، وانما هناك أشكال ودرجات للإلتقاء " المتوتر " بين نزعات ثقافية واجتماعية محلية عميقة من ناحية ، وضرورات تطور الرأسمالية ، وبالتالي العولمة من ناحية أخري ٠ وهو ما نجده متجسدا بقدر كبير من الوضوح لدى مختلف الفئات المشكلة للشريحة الطبقية الوسطى البازغة المصرية محل الدراسة ٠

(٤) رغم ما يتمتع به " المستوى الاقتصادى " للعولمة من قوة نسبية ، فإنه لايعد مطلق اليد فى المستويين : الاجتماعي والثقافي ، بل إن هذين المستويين الاخرين قد يساهمان – بقدر ملحوظ – فى إعادة تشكيله – أى المستوى الاقتصادى – وفقا لخصوصيات نابعة منهما تقليديا ، وهو ما قد يسم أنساق القيم فى المجتمعات المحلية المتفاعلة مع عملية العولمة بنوع من التناقض ، وهو ما بدا جليا فى تنوع مصادر الاشتقاقات القيمية لدى مبحوثينا ، والتى تراوحت – فى عديد من الأحيان – بين التقليدية والحداثة وما بعدها لدى فئات تنتمى – موضوعيا – وعلى مستويات متعددة ، إلى أنماط وجود ووعى ساهمت عملية العولمة بقدر وافر فى تشكيلها ٠

(٥) وبناء على ما سبق ، وجدنا أن مبحوثينا يتسمون – في مجملهم – بقدر من التقارب " النسبى " على مستويات وجودهم الاجتماعى / الطبقى ، إلا أن أنماط وجودهم تلك ، بمستوياتها المختلفة ، داخل نطاق التكوينة الاجتماعية ، وفى تواصلاتها وتقاطعاتها مع الخارج ، قد لاتمثل الفيصل فى كافة الأحوال ، وبشكل مطلق للحكم على أنماط وعيهم المختلفة ٠ ذلك أن التحولات المجتمعية ، الداخلية والخارجية ، أو المحلية والكوكبية ، والتى تخلقت بفعلها عناصر ومكونات متسقة من ناحية ، ومتناقضة من ناحية أخرى ، جعلت من الوارد والمستساغ وجود كيانات – أفراد أو جماعات – تحمل فى تكوينتها كما من التناقضات الكمية والكيفية ، المتصالحة مع نفسها ، والمتعايشة في سلام ، وتجد تبريراتها من مصادر متعددة ومختلفة ، منها ما هو متقدم تغلب عليه قيم الحداثة وما بعدها ، ومنها ما هو رجعي محافظ تغلب عليه قيما بالغة التقليدية ، ومن ثم أصبحت لدينا أنماط وجود متسقة نسبيا تحايثها أنماط وعى تنطوى على تناقض ٠

- وبالتطبيق على نتائج بحثنا ، نجد أنه وعلى الرغم من الاتساق" النسبي" لأنماط الوجود الطبقي الذى يسم شريحتنا الوسطى البازغة فى علاقتها بغيرها من الشرائح الشبيهة ذات الامتداد الكوكبى ، وبحكم محددات ومؤشرات متعددة كالمهنة ، ونوعيه التعليم ، والمهارات ، والخبرات ، ومستويات الدخول المادية ٠٠ ، وكل ما يمكن أن نصنفه – في هذا الصدد – على أنه يمثل بالنسبة الينا – تحليليا – أنماطا للوجود الطبقى ، نقول رغم ذلك ، فإن أنماط وعى شريحتنا الطبقية هذه ، وبالتركيز على أنساقها القيمية تحديدا ، لاتتسم بنفس القدر من الاتساق " النسبى " الذى ميز أنماط وجودها على المستوى الكوكبى ، حيث لاحظنا وجود تباينات عديدة ، قد تصل حد التناقض ، بين نوعيات ومستويات القيم التى تتبناها نسب مقدرة من هؤلاء المبحوثين ، وتمثل موجهات لاختياراتهم وسلوكياتهم فى المواقف المختلفة ، فعلى سبيل المثال ، وفى الوقت الذى نجدهم فيه يتبنون قيما اقتصادية ذات نزوع رأسمالى واضح فيما يتعلق بالعمل وسوقه ومتطلباته ، وكذا فيما يتعلق بقيمهم المرتبطة بالاستهلاك ، نجدهم وعلي الجانب الآخر ، يتبنون قيما اجتماعية تغلب عليها المحافظة والتقليدية ، كما هو حادث فى اختياراتهم القيمية إزاء الزواج ، وحريه العلاقات بين الجنسين ، فضلا عن موقفهم المتعلق بالمكانة الحالية للمرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل ، وذلك من منطلقات اجتماعية ودينية ،تصنف على أنها محافظة ٠

- بالإضافة إلي ذلك ، وبالتأكيد عليه نجد أنه وعلى الرغم من العلاقه المفترضة بين التوجهات الحداثية من ناحية ، والعلمانية المؤسسة على قواعد المنطق ، والتفكير العقلانى من ناحية أخرى ، فإننا نجد أنه وعلى الرغم من الحداثة البادية على أنماط وجود ، وبعض مكونات وعى " وقيم " مبحوثينا من الشرائح البازغة المعولمة ، فإن ذلك لم يؤثر " بشكل

حاسم" على تبنيهم لبعض القيم المشتقة من أنساق قيم تغلب عليها التفسيرات الدينية السلفية ٠ ولعل المثال الواضح على ذلك ، رفض نسبة مقدرة منهم لنظام الفائدة على الودائع البنكية بدعوى مخالفته للشريعة ، وذلك رغم أنهم خريجو مدارس وجامعات أجنبية " الجامعة الأمريكيه تحديدا " ، ويعملون في مؤسسات أمريكية ، ويتقاضون رواتبهم بالدولار الامريكي أو ما يعادله ٠٠ الخ

ومن ثم ، وكما أن لهذه النوعية من القيم تأثير واضح على الاختيارات إزاء مجال حيوى ، وهو هنا الاقتصاد ، فإن لنا أن نتوقع أنماطا أخرى للتأثير على مجالات أخرى متعددة ، ومتنوعة ، اجتماعية ، وثقافية ٠

هذه الوضعية التى لاتتمتع فيها أنماط الوجود والوعى بإتساق كاف ، على مستويات مختلفة ، تدلنا على بنية مجتمعية غير حاسمة ، وغير متبلورة ، يصح أن نصفها بأنها هجين من أنماط الوجود والوعى متباين المصادر ، وهو ما يعد نتاجا لما اطلق عليه – من خلال كتابات وتحليلات متعددة – حاله تمفصل أنماط الانتاج الرأسمالية وما قبلها ٠

- وعلي مستوى أخر من التحليل ، نجد أن الحالة الكوكبية المتحولة ، قد عرضت ثوابت عديدة للتهاوى والانهيار ، وهى الحالة التى سعت قواها المتنفذة فى الأساس ، وبفعل غلبة توجهاتها البراجماتية ، إلي تسليع كل شيء ، وعرضت الانسان إلى وضعية التشيؤ ، بحيث أفضت إلي نشوء حالات من الضياع ، وافتقاد المعنى ، وهو ما دفع إلي صعود بعض التيارات ، والأفكار ، والقيم التى تتيح اشباعات روحية ومعنوية على مستويات مختلفة ، تجلت في مجتمعنا – وفى غيره بطبيعة الحال – فى صور وأنماط للتدين ، بكافة رموزه ، ومظاهره ، وطقوسه ٠٠ بحيث أصبح يمثل أحد أهم المكونات الملحوظة ، والتى تصدر العديد من

الجماعات والفئات الاجتماعية هوياتها الثقافية من خلاله ، ومن بينها بعض الفئات الاجتماعية البازغة بفعل العولمة ، والتى كان الظن السائد بشأنها ، أنها قد تكون من أكثر الفئات نقدا لهذه القيم وابتعادا عنها ٠

- بالإضافة إلي ذلك ، قد يكون من الممكن رد هذه الحالة إلى كون هذه الفئات والشرائح "المعولمة " المصرية هى الأكثر – أو من أكثر – الفئات تعرضا لاختبارات الهوية الثقافية إزاء الآخر أيا كان ٠ وبقدر ما يحدث اتصال ثقافى ، في ظل بيئة وسياق اجتماعى / ثقافى مشبع بالتناقضات الحدية ، يكون من المقبول تصور الالتجاء والاحْتماء بعناصر الهوية الثقافية التقليدية ، والتى من أهم مكوناتها : المكون الدينى ٠

ولكن ، ورغم التأثير الملحوظ لهذا المكون الدينى على مجمل أنساق قيم مبحوثينا – أو لنقل نسبة مقدرة منهم ، تصل إلي حوالى الثلثين – فإننا لا نستطيع تقرير أنه يمارس تأثيرا حرجا Critical على اختياراتهم ، بحيث يفضي بهم الي حالة من حالات التغييب أو الاعاقة عن التفاعل والتعامل الناجح مع متغيرات العصر من حولهم ، خاصة فى نطاق العمل ، بقيمه الحاكمة ، إن هو إلا جزء أو مكون مهم يمْنح قدرا من التميز أو التمايز فيما يتعلق بالهوية الثقافية من ناحية ، فضلا عن دوره فى الدفاع الروحى والنفسي للأفراد فى مواجهة صراعات وتناقضات العالم ، أو الواقع المادى القاهر من ناحية أخرى ٠

- وعلى مستوى آخر ، هناك امكانية للفهم من خلال ما تطرحه مقولات ما بعد الحداثة من شكوك حول العقلانية ذاتها !! حيث يطرح التساؤل حول ماهية الانسان ، وتكوينه ، واتساقه مع ذاته ، ومدى امكانية التناول العقلانى للأمور " كافة " ، والحد أو السقف الذى من الممكن أن يكون مسموحا به لمعتقدات غيبية أو ميتافيزيقية ، فى اطار تكوينه ذات أسس

ومرتكزات علمية – عقلانية ؟! والأهم ، هل من حق أحد إصدار حكم بصواب أو خطأ هذه التكوينة ؟

(٦) وفى اتصال بالهوية الثقافية وتساؤلاتها ، ورغم أننا قد انطلقنا منذ البداية من قناعة مؤداها : أن الفئات والشرائح التى ساهمت عمليه العولمة " الرأسمالية " بقدر كبير ومؤثر فى تشكيلها على المستوى الطبقى ، تتبنى – فى الغالب – قيما هى الأكثر اتساقا وتناغما مع هذه العولمة بكافة مستوياتها ٠ إلا أن ذلك لم يصدق سوى على بعض المستويات ، ولدى بعض المبحوثين ، فى حين لم يصدق على معظم المستويات ، ولا على معظم المبحوثين ٠ ذلك أننا نجد أنه وعلي الرغم من الصلات الوثيقة بين شرائحنا الوسطى البازغة بالعولمة ، فإنهم يعدون الأكثر قدرة على التعامل معها ومع آلياتها بقدر ملحوظ من ا لوعى " النقدى " ، فهم وبحكم تكوينهم يتعاملون مع العالم وتحولاته دون " انبهار " يجعلهم منساقين أو مشدوهين إزاء مستحدثاته ٠ ومن ثم فهم لايعدون – بأي حال من الأحوال – مجرد متلقين سلبيين لكل ما تطرحه العولمة من قيم ، ولعل هذا هو ما لاحظناه – على سبيل المثال – من خلال قيمهم الثقافية ، والتى ركزنا فيها على قيم المشاهدة الفنية بالتحديد ، حيث تعكس أنماط استهلاكهم الفنى جانبا مهما من هوياتهم الثقافية ، هذه الهويات التى تظهر قدرا عميقا من الكفاءة والسلاسة في هضم الثقافة الغربية واستيعابها من ناحية ، والسعى إلى تجاوزها ومغايرتها بالتعرض الي ثقافات متمايزة عنها من ناحية أخرى ٠ يحدث ذلك كله من خلال ذوات قادرة على الفرز الواعى ن وهو ما يجعلنا نخلص الي أن مقولات التنميط الثقافى التى تشاع بصدد العولمة ، وتفلح فى أحيان عديدة ، في تسويقها وتكريسها ، لا تنطبق على هذه الشرائح

والفئات بالبساطة التى تصادفها لدى غيرها من الفئـــات والشـــرائح والجماعات الاجتماعية الآخرى على مستوى مجتمعنا المصرى ٠

- ومن ثم ، وبالترتيب على ما سبق ، نخلص إلى أن فاعليـــات التشـــكيل البنائى، بمفهومها الموسع – تفرز فى علاقتهـــا بمتغيـــرات الخـــارج – العولمة – تكوينات اجتماعية تتسم بخصوصيتها على كافة المســـتويات ، والتى يحتويها ويجسدها كل موقع طبقى ، فى تفاعلات أبعاده ، وتنـــوع وتباين نتاجاته ، والتى تفضى بنا الى حد تقرير أن كل تكوينـــة محـــددة منها تمثل – بذاتها – كيانا متفردا يحتاج إلى دراسات حالة معمقة ، تتبين دينامياته وتواصلاته الداخلية والخارجية الراهنـــة ، وتستشـــرف أفـــاق تطوره المستقبلية ٠

(أ) المراجع العربية

١- ابراهيم العيسوى ، نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ٠

٢- أحمد عباس صالح ، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية ، مجلة الهلال ، القاهره ، عدد ابريل ١٩٩٢ .

٣- أمانى قنديل (تحرير) ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٤- أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٩٥) ، نوفمبر ١٩٨٥ ٠

٥- بول هيرست ، جراهام طومبسون ، مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولى وامكانات التحكم ، ترجمة ابراهيم فتحى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ٠

٦- جراهام طومبسون ، تحديد موقع العولمة ، المجلة الدوليه للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ، يونيو ١٩٩٩ ٠

٧- جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، القاهرى ، عدد يناير ١٩٩٨ ٠

٨- جون نيصبات ، الاتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠ ، سلسلة الدراسات المستقبلية ، مركز دراسات العالم الاسلامى ، مالطا ، ١٩٩١ ٠

٩- جيرمى ريفكن ، نهاية عهد الوظيفة ، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبى ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ٠

١٠- ديفيد هارفى ، الرأسمالية " مصنع التفتيت " (فى) : تيمونز روبيرتس وأيمى هايت (محرر ا) : من الحداثة إلى العولمة ، ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد (٣١٠) ، ديسمبر ٢٠٠٤ .

١١- رمزى زكى ، وداعاً للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٢- رونالد انجلهارت ، القيم المتغيره والتنمية الاقتصادية والتغير السياسى ، المجلةالدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر ١٩٩٥ .

١٣- سمير أمين ، الفيروس الليبرالى ، الحرب الدائمة وأمركة العالم ، ترجمة سعد الطويل ، ، سلسلة كراسات غير دورية رقم (١٨) مركز البحوث العربية والافريقية ، القاهره ، ٢٠٠٤ .

١٤- سمير أمين ، تأملات حول النظام العالمى ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (١٣٥) ، يونيو ١٩٩٥ .

١٥- سمير نعيم أحمد ، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٢ .

١٦- ضياء الدين زاهر ، كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩٠ .

١٧- عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر ، الدراسات المحلية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٨٨ .

١٨- ـــــــــــ ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديده ، القاهرة ١٩٧٩ .

١٩- ـــــــــــ ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، دار ميريت للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٠- عبد الاله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢٢٩) ، مارس ١٩٩٨ .

٢١- عبد الله كمال ، مجلة روزر اليوسف ، العدد (٣٨٠٠) ، القاهرة ، مايو١٩٩٩ .

٢٢- فؤاد مرسي ، الرأسماليه تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (١٤٧) ، مارس ١٩٩٠ .

٢٣- كريمة كريم ، توزيع الدخل والفقر فى مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٤- كيمون فالاسكاكيس ، العولمة كمسرحية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ، يونيو ١٩٩٩ .

٢٥- لويك هالمان ، هل تتعرض الاخلاق للانحدار ؟ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر ١٩٩٥ .

٢٦- ليسلى سكلير ، الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية ، (فى) : ت . روبيرتس وإيمي هايت (محررا) : من الحداثة إلى العولمة ،

ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (١٠٧) ،

٢٧- محمد أبو مندور ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى ، مركز المحروسه ، القاهرة ، ١٩٩٦

٢٨- محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (١٠٧) ، نوفمبر، ١٩٨٦

٢٩- ـــــــــ ، العولمة والقيم الثقافية في مصر ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر والعشرون ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩

٣٠- محمد عبد الحميد ابراهيم ، أثر التحولات الاجتماعيه على بنيه الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية (١٩٧٠ – ١٩٩٠) رساله دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣١- محمد عبد المنعم شلبى ، الدراسات المستقبلية العربية ، تقييم نقدى وتصورات مقترحة ، (فى) : نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) : ندوة الدراسات المستقبلية العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهره ، ١٩٩٨ .

٣٢- ـــــــــ ، المواقع الوسطى ، اتجاهات التغير بين التفكيك والتهميش والادماج (فى) : عبد الباسط عبد المعطى (محرر) الطبقات الاجتماعيه ومستقبل مصر ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، دار ميريت للنشر ، القاهره ، ٢٠٠٢ .

٣٣- ـــــــــ ، أوروبا الموحده ونموذج اشتراكية المستقبل ، مجلة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ .

٣٤- ـــــــــ ، تحولات الطبقة الوسطى فى ظل العولمة ، مجلة أحوال مصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، العدد الأول ، صيف ١٩٩٨ .

٣٥- ـــــــــ ، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان فى مصر ، مجلة رواق عربى ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، العدد (١١) ، ١٩٩٨ .

٣٦- محمود أمين العالم ، العولمة وخيارات المستقبل ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر والعشرون ، القاهرة ، اكتوبر١٩٩٩ .

٣٧- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصاديه والاجتماعيه في الريف المصرى (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٣٨- ـــــــــ ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، القاهرة ، مارس ١٩٩٥ .

٣٩- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٣٨) ، الكويت اكتوبر ١٩٩٨ .

٤٠- ولتر رستون ، أفول السيادة ، ترجمة سمير نصار وجورج خورى ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤ .

(أ) المراجع الأجنبية

1. Barnet, J.R and cavanagh, J. Global dreams. New york, simon and schuster, 1994.

2. Bell, W. Foundation of Futures studies, (Vol.2), New Brunswick, New Jersy, Transaction publishers, 1997.

3. Biao, Xiang. Ethnic Transnational Middle class in Formation, A case Study of Indian Information Technology Professionals (biao. Xiang @ St – hughs. Oz. Ac. Uk) 2001.

4. Bieler, A. Transnational class formation and the demise of the Swedish model, (www.nottingham.ac/uk/politics/european-governance).

5. Brecher, Jermy, et al. Globalization From below (www.southlandpress.org/books/globalexc.shtml).

6. Btown, Philip and Hugh Lauder. Capitalism and social progress, new york, palgrave publishers, 2001.

7. Danaher, Kevin. People's globalization vs. Elite globalization, International socialist Review. Issue19. July-August 2001 (www.isreview.org/issues/19/kevindanher.shtml)

8. Dore. R. New Forms and Meanings of work in an increasing globalized world, International institute for Labour studies (ILO). Social Policy lectures, Tokyo, December, 2003.

9. Fulcher, J. Globalisation, The Nation-state and global society, The sociological review, vol 48, No. 4, Nov. 2000.

10. Georgevic and paul wilding. Globalization and Human welfare, New york, First published by palgrave, 2002.

11. Giddens, A. The consequences of Modenity, cambridge, polity press, 1990.

12. Graz, J. How powerful are transnational Elite clubs? The social Myth of the world economic Forum. New Political economy vol. 8. No. 3, Nov. 2003.

13. Gurtov, Mel. Global politics in the Human Interest, colorado, Lynne Rinner publishers, 1999.

14. Harris, Jerry. Information Technology and Global class Formation (www,net4den.org/mayglobal.papers.jerryharris-ukpaper.pdf)

15. Harvey, D. The condition of postmodernity, Oxford, Blackwell press, 1989.

16. Held, D. et al, Global transformations, cambridge, polity press, 1999.

17. Heller, peter. Technology Transfer and Human values, Boston, university of America, 1985.

18. Howe, Carolyn. Polltical Ideology and class Formation, London, praeger, 1992.

19. Inglehart, R. Globalization and postmodern values, The Washington quarterly, Winter 2000.

20. Lee, Raymond. Globalization and cultural change, current sociology, vol 42. Summer, 1994.

21. Lewellen, T. The Anthropology of globalization, west port, Bergin and Garvey, 2002.

22. Ling, Hsin. On the Lifestyle of Transnational Elites in Shanghai, (https://gra103.aca.niu.edu.tw.gdoc.d91228002a.pdf)

23. Radice, H. The Transnational working class, (http://archives.econ.utah.edu) .

24. Robertson, R. Globalization, social Theory and global culture, London, sage publishers, 1992.

25. Robinson, w. Globalisation: Nine Theses on our epoch, Race and class, vol (38), No. (2), 1996.

26. _____ And J, Harris. Towards A global Ruling class, Globalization and Transnational capitalist class, science and society, vol. 64. No. 1, spring, 2000.

27. Runde, craig what values will guide our Future in an era of globalization? (www.ru.org.runde-113)

28. Schirato, Tony and jen webb. Understanding Globalization, London. sage publishers, 2003.

29. Scholte, J. The Globalization of world Politics, (in); j. Baylis and s, smith (eds) The Globalization of world politics, Oxford, Oxford (univ) Press, 1997.

30. _____. Globalization: A critical Introduction, Basingstoke, macmillan, 2000.

31. Schuerkens, Ulrike. The sociological and Anthropological Study of globalization and

localization, Current Sociology, May/July, vol (51) (314). 2003.

32. Sivanadan, A. Globalism and The Left, Race and class. Vol (40), No. (213), 1998.99.

33. Sklair, Leslie. Competing conceptions of Globalization, Journal of world – systems Research, Vol. 1999.

34. _____. Globalization, capitalism and its Alternatives, Third edition, Oxford, Oxford university press, 2002.

35. Slevin, James. The internet and society, cambridge, polity pess, 2000.

36. Spybey, T. Globalization and world society, cambrdge, polity press. 1996.

37. Thompson, G. Economic Autonomy and The advanced industrial State, (in): A.Mc Grew and p.Lewiss (eds). Global Polities, Globalization and The nation – state, cambridge, polity press, 1992.

38. Wagar, waren. The next Three Futures, Paradigms of Things to come, London, Greenwood Press, 1991.

39. Weiss, L. The myth of the powerless sate, cambridge, polity press, 1998.

40. Wriston, Walter. Technology and society, Foreign Affairs, vol (67)> 1988/89.

41. _____. The Twilight of sovereignty, New york, Mcmillan Publishing company, 1992.

المحتويـــــــــات

مقدمـــــــــــــة	أ – ب
الباب الأول **العولمة: تحولات البنية الطبقية** **والوعي الكوكبي متعدي الجنسية**	١ – ١١٨
١– الفصل الأول: العولمة: المقاربات النظرية والفعاليات	١ – ٣٩
٢– الفصل الثاني: العولمة وتحولات البنى الطبقية متعدية الجنسية	٤٠ – ٦٤
٣– الفصل الثالث: العولمة وسياق الوعي الكوكبي: الايديولوجيا والقيم الكونية	٦٥ – ٨٥
٤– الفصل الرابع: العولمة والشرائح البازغة من الطبقة الوسطى المصرية	٨٦ – ١١٠
* الاطار المنهجي للدراسة	١١١ – ١١٨
الباب الثاني **النتائج: قيم الشرائح الوسطى البازغة المصرية في ظل العولمة**	١١٩ – ٢٠٠
مقدمة النتائج:	١١٩ – ١٢٦
١٠– الفصل الأول: المواقف العامة إزاء القيم السائدة محليا وعالمياً	١٢٧ – ١٤٠
٢– الفصل الثاني: القيم الاقتصادية	١٤١ – ١٥٥
٣– الفصل الثالث: قيم المشاركة السياسية	١٥٦ – ١٦٧

٤- الفصل الرابع: قيم الزواج والنوع	١٦٨ - ١٨٥
٥- الفصل الخامس: القيم الثقافية	١٨٦ - ٢٠٠
* استخلاصات النتائج	٢٠١ - ٢٠٨
- المراجع العربية	٢٠٩ - ٢١٣
- المراجع الأجنبية	٢١٤ - ٢١٧